



مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع

مركز الخليج للأبحاث

## تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي

على الرغم من أن المجتمع المدني في دول مجلس التعاون لا يزال في مرحلة التكوّن والتبلور ، فإنه حظي باهتمام ملحوظ من قبل كثير من الباحثين والدارسين المتخصصين، ولا سيما في ظل التطور الذي شهده المجتمع المدني في الدول المعنية منذ تسعينيات القرن العشرين. في ضوء ذلك، يتناول هذا الكتاب بالرصد والتحليل والتقييم المحطات الرئيسية والملامح البارزة في دراسة المجتمع المدني في دول المجلس، كما عبرت عنه الأدبيات العربية والأجنبية الرئيسية في هذا المجال. وكل ذلك يأتي في سياق الإطار النظري الذي يتضمنه الكتاب بشأن التعريف بمفهوم المجتمع المدني، وطبيعة علاقته بالدولة، ودوره في عمليات التنمية والتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي.

ويسلط الكتاب الضوء على أهم العوامل والمتغيرات التي أثرت - وتؤثر - في تطور المجتمع المدني في دول المجلس، وفي مقدمتها: طبيعة التداخل والتأثير والتأثر بين ما هو تقليدي وما هو حديث، وإرهاصات الانتقال من منطق القبيلة إلى منطق الدولة، والطفرة النفطية الهائلة وما أفضت إليه من تبلور لظاهرة "الدولة الريعية"، والتحول الاقتصادي والاجتماعي السريع، والانفتاح على العالم الخارجي، وبخاصة في ظل تمدد ظاهرة العولمة و بروز دور "المجتمع المدني العالمي".

ويطرح الكتاب من خلال رصده لتطور دراسة المجتمع المدني في دول المجلس، جملة من القضايا التي تُعد جزءاً من أجندة بحثية لمواصلة دراسة المجتمع المدني في دول المجلس، ومنها على سبيل المثال: التحولات الجديدة في خرائط البنى والتكوينات الاجتماعية لهذه الدول، والتغيير الثقافى الذي تشهده بفضل عوامل داخلية وخارجية وانعكاساته على ثقافة التطوع والمشاركة والمبادرة، التي تمثل ركيزة للمجتمع المدني. كما أن هناك حاجة إلى بلورة مؤشرات ملائمة لقياس مدى فاعلية المجتمع المدني، والتعمق في تحليل طبيعة وحدود تأثيره بالعوامل الخارجية، فضلاً عن بناء قاعدة معلومات دقيقة عن منظمات المجتمع المدني في المجلس.

تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي

## تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي

حسنين توفيق إبراهيم

ISBN 9948-434-57-9



9 789948 434573

مركز الخليج للأبحاث

١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١

٣٠٣ شارع الشيخ راشد

ص.ب ٨٠٧٥٨، دبي

دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +٩٧١ ٤ ٣٢٤ ٧٧٧٠

فاكس: +٩٧١ ٤ ٣٢٤ ٧٧٧١

البريد الإلكتروني: info@grc.ae

www.grc.ae

حسنين توفيق إبراهيم

تطور دراسة المجتمع المدني  
في دول مجلس التعاون الخليجي

# تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي

حسنين توفيق إبراهيم



مركز الخليج للأبحاث  
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١  
٣٠٢ شارع الشيخ راشد  
ص.ب. ٨٠٧٥٨  
دبي- الإمارات العربية المتحدة  
هاتف: +٩٧١ ٤ ٣٢٤٧٧٧٠  
فاكس: +٩٧١ ٤ ٣٢٤٧٧٧١  
بريد إلكتروني: info@grc.ae  
موقع الإنترنت: www.grc.ae



الطبعة الأولى ٢٠٠٧  
صدرت عن مركز الخليج للأبحاث  
دبي- دولة الإمارات العربية المتحدة.

© مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٧

لوحة الغلاف للفنانة كارول تايلر (Cover Illustration: Dispersion by Carol Taylor)

جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث. لا يجوز إعادة طباعة أي جزء من هذا الكتاب أو تخزينه بواسطة أي نظام يستخدم لاسترجاع المواد الإلكترونية، أو إعادة إنتاج هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي وسيلة من الوسائل الإلكترونية أو الآلية أو التصويرية أو التسجيلية أو غيرها من الوسائل المتاحة، من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

الرقم العالمي المتسلسل للكتاب ISBN: 9948 434 57 9

وجهاً النظر الواردة في هذا الكتاب تعبر عن آراء المؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الخليج للأبحاث.

”

إنّ مركز الخليج للأبحاث بقيامه بنشر هذا الكتاب  
ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي  
وثقافته إيماناً منه بأنّ المعرفة حق للجميع.

“

عبد العزيز بن عثمان بن صقر  
رئيس مركز الخليج للأبحاث

## نبذة عن مركز الخليج للأبحاث



هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكاً منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.





مقدمة .....	١١
الفصل الأول: التعريف بمفهوم «المجتمع المدني» .....	١٥
أولاً: التعريف النظري والإجرائي بمفهوم «المجتمع المدني» .....	١٥
ثانياً: مؤشرات تطور المجتمع المدني .....	٢٢
ثالثاً: بعض المتغيرات المؤثرة في تطور المجتمع المدني .....	٢٦
الفصل الثاني: المجتمع المدني والدولة .....	٣١
أولاً: في طبيعة وحدود استقلالية المجتمع المدني عن الدولة .....	٣١
ثانياً: المجتمع المدني المتطور والفاعل يوجد في إطار دولة «قوية» وليست «تسلطية» .....	٣٣
ثالثاً: المجتمع المدني بين ممارسة سلطة الدولة والتأثير فيها .....	٣٤
الفصل الثالث: المجتمع المدني والتنمية .....	٣٧
أولاً: دور المجتمع المدني في عملية التنمية: التكامل مع دور كلٍّ من الدولة والقطاع الخاص .....	٣٧
ثانياً: دور المجتمع المدني في عملية التنمية: الأبعاد والآليات .....	٣٨
الفصل الرابع: المجتمع المدني والديمقراطية .....	٤٣
أولاً: دور المجتمع المدني في تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع .....	٤٣
ثانياً: دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية ونشر ثقافة الديمقراطية .....	٤٤
الفصل الخامس: الإسلام والمجتمع المدني .....	٤٧
أولاً: الإسلام ومنظومة القيم التي يستند إليها المجتمع المدني .....	٤٧
ثانياً: مفهوم «المجتمع الأهلي» بديلاً لمفهوم «المجتمع المدني» .....	٤٨
ثالثاً: الإسلام والمجتمع المدني في الوطن العربي .....	٥١

٥٩	الفصل السادس: المجتمع المدني العالمي
٥٩	أولاً: في التعريف بمفهوم «المجتمع المدني العالمي»
٦١	ثانياً: المجتمع المدني العالمي والعمولة
٦٢	ثالثاً: المجتمع المدني العالمي وتأثيره في المجتمع المدني على الصعيد الوطنية
٦٥	الفصل السابع: تطبيق مفهوم «المجتمع المدني» في منطقة الخليج والجزيرة العربية: بين الرفض والقبول
٦٥	أولاً: في مبررات رفض استخدام المفهوم
٦٨	ثانياً: في حجج المؤيدين لاستخدام المفهوم
٧١	الفصل الثامن: تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي: رؤية تحليلية
٧٣	أولاً: الاهتمام المبكر بدراسة المجتمع المدني في الكويت
٧٥	ثانياً: دراسة المجتمع المدني في دول المجلس في إطار دراسته في الوطن العربي
٧٩	ثالثاً: منتدى التنمية ودراسة المجتمع المدني في دول المجلس
٨٦	رابعاً: أحداث الحادي عشر من سبتمبر ودراسة المجتمع المدني في دول المجلس
٩١	الفصل التاسع: تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي: رؤية نقدية
٩١	أولاً: ملاحظات عامة حول الأدبيات السابقة في مجال دراسة المجتمع المدني في دول المجلس
٩٥	ثانياً: أهم المتغيرات المؤثرة في تطور المجتمع المدني في دول المجلس كما عكستها الدراسات السابقة
١٠٥	الخاتمة
١١١	المراجع
١٢٧	نبذة عن المؤلف

## مقدمة

يُعد مفهوم «المجتمع المدني» من أكثر المفاهيم شيوعاً في الوقت الراهن، ليس على مستوى الاستخدام الأكاديمي في مجالات العلوم الاجتماعية فحسب، ولكن أيضاً على مستوى الخطابات السياسية والفكرية لكثير من النظم الحاكمة وحركات وقوى المعارضة السياسية، فضلاً عن المنظمات الحقوقية والمدنية والحركات الاجتماعية، سواء على الصعيد الوطنية أو على الصعيد العالمي. ومن المعروف أن مفهوم «المجتمع المدني» ليس جديداً، إذ إن له جذوره وامتداداته السابقة في الفكر الفلسفي والسياسي الغربي، حيث ظهر مرتبطاً بخبرة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي شهدتها الغرب الصناعي الرأسمالي منذ القرن السابع عشر الميلادي، كما أن معاني المفهوم ودلالاته قد تطورت عبر مراحل زمنية متعاقبة، وهو ما عبرت عنه مدارس واتجاهات فلسفية وفكرية كبرى مثل الليبرالية والهيغلية والماركسية الكلاسيكية، فضلاً عن إسهامات بعض الماركسيين الجدد<sup>(١)</sup>.

ومن دون الخوض في كثير من التفاصيل، يمكن القول: إن مفهوم «المجتمع المدني» قد ظهر في صورته الأولى في الغرب مرتبطاً بنظرية العقد الاجتماعي التي برزت لمواجهة نظرية الحق الإلهي للملوك في الحكم، والتي

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره، انظر على سبيل المثال: سعيد بنسعيد العلوي، «نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث»، في: مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)؛ لاري دايموند، «المجتمع المدني والنضال من أجل الديمقراطية»، في: لاري دايموند (محرر)، النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي، ترجمة سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٥).

Jean L. Cohen and Andrew Arato, *Civil Society and Political Theory* (London: The MIT Press, 1995); Steven M. Deluc, *Political Thinking, Political Theory, and Civil Society* (London: Allyn and Bacon, 1997); K. Tester, *Civil Society* (London: Routledge, 1992); Adam Seligman, *The Idea of Civil Society* (New York: Free Press, 1992); Lawrence E. Cahoon, *Civil Society: The Conservative Meaning of Liberal Politics* (Malden, Mass.: Blackwell Publishers, 2002), and Nancy Bermeo and Philip Nord (eds.), *Civil Society Before Democracy: Lessons from Nineteenth Century Europe* (Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 2000).

كانت تؤسس للحكم المطلق على أسس دينية، ثم جرت عدة محاولات بعد ذلك «في اتجاه ضبط عناصر ومكونات المفهوم في سياق تطور المجتمع الرأسمالي وتطور مؤسساته، ويتعلق الأمر بوضع المجتمع المدني أمام الدولة لصياغة مواثيق جديدة تحمي المجتمع من هيمنة الدولة وتتيح للمؤسسات المدنية التي ينشئها الأفراد إمكانية إعادة صياغة المجتمع السياسي»<sup>(٢)</sup>، وهكذا نشأ المفهوم وتطور مرتبطاً بتطور مفهوم الدولة الحديثة في الغرب، وكلاهما اقترن بجملة من التحولات الكبرى مثل: التطور الرأسمالي في أطواره المختلفة، وتكريس مبدأ العلمنة، وإرساء أسس النظام الديمقراطي، والثورة العلمية والمعرفية... إلخ.

وعلى الرغم من تعدد المدارس والاتجاهات الفكرية التي ساهمت في صياغة وبلورة مفهوم «المجتمع المدني» خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فإن هذا المفهوم تراجع، بل كاد يغيب عن مدارس التحليل السياسي والاجتماعي واتجاهاته عقوداً طويلة خلال القرن العشرين. ولكن مع بدايات الربع الأخير من القرن العشرين، تم إحياء مفهوم «المجتمع المدني» وتزايد الاهتمام به على نطاق عالمي واسع، حيث شاع استخدامه وتداوله ليس على الصعيد الأكاديمي فحسب، ولكن على الصعيدين السياسي والاجتماعي على نحو ما سبق ذكره. وقد اقترن ذلك بتطورات وتحولات مهمة، كان من أبرزها الموجة العالمية للتحول الديمقراطي التي انطلقت منذ ذلك التاريخ، والتي أطلق عليها صموئيل هنتنغتون الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، إذ كان لقوى ومنظمات المجتمع المدني دور مهم في دفع عملية التحول في عديد من الحالات، وبخاصة في بعض بلدان شرق أوروبا ووسطها وآسيا وأمريكا اللاتينية. من هنا فقد أصبح النقاش حول ماهية المجتمع المدني وطبيعة وحدود دوره في عملية التحول الديمقراطي من المباحث الرئيسية في التحليل السياسي والاجتماعي المقارن منذ ثمانينيات القرن العشرين<sup>(٣)</sup>.

كما أن تزايد عدد الحركات الاجتماعية الجديدة وتنامي دورها وبخاصة في الغرب، والتي تشمل على سبيل المثال الحركات والجماعات المعنية بقضايا البيئة، والسلام، ومناهضة الأسلحة النووية، ومكافحة التعذيب،

(٢) كمال عبد اللطيف، «التعقيبات (٢)»، في: مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ص ٨٠.  
(٣) لمزيد من التفاصيل حول إحياء مفهوم «المجتمع المدني» وبروزه في العلوم الاجتماعية منذ ثمانينيات القرن العشرين، وبخاصة مع انتشار موجة التحول الديمقراطي وتنامي الحركات الاجتماعية الجديدة، انظر على سبيل المثال:

Freedom House، «How Freedom is Won: From Civic Resistance to Durable Democracy،» Special Report (May 2005); Gideon Baker، *Civil Society and Democratic Theory: Alternatives Voices* (London: Routledge, 2002); Helmut K. Anheier، *Civil Society: Measurement, Evaluation, Policy* (Sterling, VA.: Earthscan, 2004), Chapter 1; Samuel P. Huntington، *The Third Wave: Democratization in the Late of Twentieth Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

وحقوق الإنسان... إلخ، قد كان عاملاً جوهرياً لتزايد الاهتمام بمفهوم «المجتمع المدني»، حيث أصبحت هذه الحركات مكوناً في بنية المجتمع المدني، وتقوم بدور مهم في التأثير بسياسات الدول سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. كما برز خلال السنوات الأخيرة مفهوم «المجتمع المدني العالمي»، الذي يشمل المنظمات والهيئات والروابط الدولية غير الحكومية والحركات الاجتماعية العابرة لحدود الدول، والتي تهتم بقضايا ومشكلات ذات طابع عالمي. وقد كان - ولا يزال - للمجتمع المدني العالمي تأثيراته في المجتمع المدني الوطني أو المحلي في عديد من دول العالم، وبخاصة في الجنوب، وذلك على نحو ما سيأتي ذكره لاحقاً<sup>(٤)</sup>.

والهدف من هذه الدراسة هو التاصيل لمفهوم المجتمع المدني في التحليل السياسي والاجتماعي المعاصر من خلال التعريف بالمفهوم نظرياً وإجرائياً، وبلورة مؤشرات لقياس مدى تطوره وفاعليته، فضلاً عن مناقشة طبيعة ومحددات علاقته بالدولة، ودوره في عملية التنمية عموماً، وفي التنمية السياسية وعملية التحول الديمقراطي على وجه الخصوص. كما ستعرض الدراسة من منظار تحليلي وآخر نقدي لاتجاهات الجدل والنقاش بشأن مدى ملاءمة مفهوم «المجتمع المدني» أو حدود صلاحيته للتطبيق في الواقع السياسي العربي الراهن بصورة عامة، وفي دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص. وستتناول كذلك تطور دراسة المجتمع المدني في دول المجلس، وذلك من خلال عرض ومناقشة أهم الأدبيات السابقة في هذا الموضوع.

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: مصطفى كامل السيد، مفهوم المجتمع المدني والتحويلات العالمية ودراسة العلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية، ٩٥ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥).

T. K. Oommen, *Nation, Civil Society and Social Movements* (London: Sage Publishers, 2004).



## الفصل الأول

### التعريف بمفهوم «المجتمع المدني»

اهتمت أدبيات كثيرة بمسألة تعريف مفهوم «المجتمع المدني»، وتتبع جذور هذا المفهوم ومراحل تطوره في الفكر السياسي والفلسفي الغربي، والذي عبرت عنه مدارس كبرى مثل الليبرالية والهيغلية والماركسية الكلاسيكية والماركسيين الجدد على نحو ما سبق ذكره، فضلاً عن تتبع تطور الأنماط التنظيمية والمؤسسية التي اتخذها المجتمع المدني عبر مراحل زمنية مختلفة شهدتها خبرة المجتمعات الصناعية الرأسمالية الغربية. والهدف من هذا الفصل هو تعريف مفهوم «المجتمع المدني» من الناحية النظرية، وبلورة مؤشرات لقياس درجة تطور المجتمع المدني ومدى فاعليته.

### أولاً: التعريف النظري والإجرائي بمفهوم «المجتمع المدني»

بغض النظر عن تعدد التعريفات النظرية لمفهوم «المجتمع المدني»، وما تثيره قضية التعريف من مشكلات منهجية ونظرية، وبخاصة في ظل تعدد مظاهر وأساليب التوظيف الإيديولوجي للمفهوم واستخدامه من قبل قوى متعددة في سياقات مختلفة بقصد تحقيق أهداف متباينة، فالمؤكد أن التعريف الأكثر شيوعاً للمفهوم والذي يحظى بقبول عدد كبير من الباحثين، هو الذي ينظر إلى المجتمع المدني على أنه «شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتواضع والتسامح السياسي والفكري والقبول

بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للخلافات والصراعات»<sup>(١)</sup>. وبناء عليه، فإن هناك عدة عناصر أو أركان أساسية لمفهوم المجتمع المدني، سبق أن رصدتها دراسات كثيرة. وتتمثل هذه الأركان بما يلي<sup>(٢)</sup>:

أولها، الركن التنظيمي / المؤسسي، فالمجتمع المدني يضم مجموعة المؤسسات والمنظمات التي يؤسسها الأفراد أو ينضمون إليها بمحض إرادتهم. ومع الأخذ في الحسبان رفض بعض الباحثين أو تحفظهم بشأن إدراج بعض المؤسسات مثل الأحزاب السياسية والمؤسسات الدينية ضمن بنية المجتمع المدني، فإن ثمة اتجاهًا شبه عام يرى أن المؤسسات والمنظمات التي يتكون منها المجتمع المدني كثيرة ومتنوعة، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية والاتحادات والروابط والنوادي واللجان والمنتديات الاجتماعية والثقافية والفكرية والعلمية والشبابية والرياضية، فضلاً عن الحركات النسائية والطلابية والهيئات الحرفية والمراكز البحثية غير الحكومية وغرف التجارة والصناعة والمؤسسات الدينية غير الخاضعة لسلطة الدولة، وكل هذه المؤسسات والمنظمات تعبر عن تكوينات وفئات وشرائح اجتماعية، وهي تعمل من أجل تحقيق مصالحها المادية والمعنوية والدفاع عن هذه المصالح، سواء في مواجهة الدولة أو في مواجهة قوى ومؤسسات أخرى للمجتمع المدني. وبالطبع فإن الفرد يمكن أن ينتمي إلى أكثر من مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، فقد يكون عضواً في حزب سياسي أو جمعية سياسية، وعضواً في نقابة مهنية أو عمالية، وعضواً في جمعية أهلية، وعضواً في نادٍ اجتماعي أو رياضي.

وثانيها، الفعل التطوعي الحر، إذ إن مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني يؤسسها الأفراد بمحض إرادتهم الحرة وينضمون إليها طواعية بشرط صريحة أو ضمنية تتعلق بالسن والتعليم والمهنة... إلخ، يتم التوافق

(١) هذا التعريف شائع في أدبيات المجتمع المدني. انظر على سبيل المثال: سعد الدين إبراهيم، «مقدمة»، في: منيرة فخرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ٥.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول التعريف بمفهوم المجتمع المدني، انظر على سبيل المثال: حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٥٩ - ١٦١؛ أماني قنديل، «تطور المجتمع المدني في مصر»، عالم الفكر، العدد الثالث (يناير - مارس ١٩٩٩)؛ سعد الدين إبراهيم، «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي»، في: الديمقراطية، الكتاب الأول (القاهرة: مركز دراسات التنمية السياسية والدولية - الصحفيون المتحدون، ١٩٩١)؛ الحبيب الخنجاني، «المجتمع المدني بين النظرية والممارسة»، عالم الفكر، العدد ٣، المجلد ٢٧ (يناير - مارس ١٩٩٩)؛ عاكف صوفان، «حول مفاهيم المجتمع المدني»، الشؤون العامة، العدد ١٠ (مارس ٢٠٠١)؛ كمال عبد اللطيف، «المجتمع المدني: ملاحظات حول تشكّل المفهوم وتطوره»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٥٥ (ربيع ١٩٩٦)؛ كريم أبو حلاوة، «إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني»، عالم الفكر، العدد ٣، المجلد ٢٧ (يناير - مارس ١٩٩٩)؛

J.L.Cohen, "Civil Society," in: P.B. Clark and J. Foweraker. (eds.), *Encyclopedia of Democratic Thought* (London: Routledge, 2001); R. Fine and S. Rai (eds.), *Civil Society: Democratic Perspectives* (London: Frank Cass, 1997); Don E. Eberly, "The Meaning, Origins, and Applications of Civil Society," in: Don E. Eberly (ed.), *The Essential Civil Society Reader: Classic Essays in the American Civil Society Debate* (New York: Rowman & Littlefield Publishers, INC, 2000), and Michael W. Foley & Bob Edwards, "The Paradox of Civil Society," *Journal of Democracy*, vol. 7, no. 3 (July, 1996).

عليها وقبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه لاحقاً، ونظراً إلى ذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته تختلف عن الجماعات والتكوينات الإرثية التي تُعدّ عضوية الفرد فيها إجبارية، إذ ينتمي إليها استناداً إلى أسس موروثية تقوم على معايير قرابية (الأُسرة، العشيرة، القبيلة)، أو معايير عرقية (السلالة، العنصر)، أو معايير دينية (المذهب، الطائفة، الطريقة). كما أنها تختلف عن التنظيمات والمؤسسات الحكومية التي تجسد سلطة الدولة التي تفرض سيادتها وقوانينها على كل من يولدون ويعيشون على إقليمها دون قبول مسبق منهم، كما أنها - أي الدولة - هي التي تحتكر حق الاستخدام المشروع للقوة باعتبار أن حفظ الأمن والنظام هو من وظائفها التقليدية. وإذا كانت مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته تختلف عن التكوينات الإرثية، فإن هذا لا يعني أن المجتمع المدني لا يضم تنظيمات أو فئات تعبر عن تكوينات إرثية/ تقليدية، وبخاصة إذا كانت هذه التكوينات فاعلة ومؤثرة في المجتمع. ولكن مع استمرار تطور المجتمع المدني، بمعناه الحديث، يضعف دور هذه التنظيمات ويصبح ثانوياً، إذ يزداد انخراط الأفراد في مؤسسات ومنظمات تقوم على معايير إنجازية حديثة وتقدم بدائل موضوعية للانتهاءات والولاءات الأولية، وذلك في إطار انتماء اسمي للدولة يتخذ من المواطنة ركيزة أساسية له.

وثالثها، الاستقلالية عن الدولة، إذ إن من أبرز أركان المجتمع المدني أن تتمتع مؤسساته ومنظماته باستقلالية حقيقية عن سلطة الدولة، وهذا لا يعني انفصالها عن الدولة، ولكنها استقلالية نسبية، حيث تنشأ هذه المؤسسات والمنظمات في الأصل بمبادرات من الأفراد والقوى والتكوينات الاجتماعية، ويُفترض فيها أنها تتمتع بالاستقلالية في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، فضلاً عن امتلاكها هامشاً من حرية الحركة لا تتدخل فيه الدولة على نحو لا ترضيه المؤسسات والمنظمات المعنية.

ورابعها، عدم السعي لتحقيق الربح، ويُقصد بذلك أن مؤسسات المجتمع المدني لا تقوم على أسس تجارية غايتها تحقيق الأرباح كما هو الحال بالنسبة للقطاع الخاص، ولكن غايتها هي حماية المصالح المادية والمعنوية لأعضائها، والمساهمة في تحقيق المصلحة العامة على نحو ما سبق ذكره، ومن ثم فهي لا تسعى من أجل الربح، وحتى في حال المؤسسات التي تحقق أرباحاً من خلال أنشطتها وخدماتها، فإنها لا توزعها على مجال إدارتها أو أعضائها، بل تستخدمها لتوسيع أنشطتها وتحسين مستواها.

وخامسها، الإطار القيمي/ الأخلاقي، وهو يتمثل بمجموعة القيم والمعايير التي تلتزم بها مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته، سواء في إدارة العلاقات في ما بينها، أو إدارة العلاقات بينها وبين الدولة. ومن هذه القيم والمعايير: التسامح، والاحترام المتبادل، والقبول بالتعدد والاختلاف في الفكر والرؤى والمصالح، واحترام

القوانين، والإحساس بالولاء والالتقاء للوطن، فضلاً عن الالتزام بقيم التنافس والتعاون واللجوء إلى الطرق السلمية في إدارة وحل الصراعات والخلافات، وهذا يؤكد أن المجتمع المدني ليس متجانساً، بل يضم الكثير من التكوينات والتنظيمات ذات الرؤى والمصالح المتعددة التي تقوم العلاقات في ما بينها على أسس من التعاون أو التنافس أو الصراع. وفي جميع الحالات، فإنه يتعين حل الصراعات بأساليب سلمية دون اللجوء إلى العنف أو التهديد باستخدامه. ويطلق البعض على القيم والمعايير التي يستند إليها المجتمع المدني اسم «الفضيلة المدنية» (Civic Virtue)، أو «الثقافة المدنية» (Civic Culture)، وهي تعكس فهماً مشتركاً للصالح العام، وحرصاً على تحقيقه في إطار تكريس مبدأ المواطنة الذي يمثل ركيزة أساسية للمجتمع المدني<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان التعريف السابق هو بمنزلة تعريف نظري لمفهوم المجتمع المدني، أي يعبر عن المجتمع المدني كنمط مثالي أو كما يجب أن يكون، فإن واقع المجتمع المدني من حيث طبيعة تكويناته، وعدد مؤسساته ومنظّماته، ومدى قوته أو ضعفه، وطبيعة علاقته بجهاز الدولة، يتفاوت من منطقة إلى أخرى في العالم، بل كذلك من دولة إلى أخرى داخل المنطقة الجغرافية أو الحضارية نفسها، وذلك طبقاً لمكوناتها التاريخية والحضارية والثقافية، ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وخريطة التكوينات الاقتصادية والاجتماعية فيها، وطبيعة نظامها السياسي، ومن ثم يمكن أن تتعدد الأنماط والصيغ التي يتخذها المجتمع المدني في السياقات السياسية والثقافية والاجتماعية المختلفة، وذلك على نحو يقترب أو يبتعد من النمط المثالي للمجتمع المدني كما يعكسه التعريف السابق. ومن هنا فإنه عند دراسة المجتمع المدني في دولة معينة أو منطقة معينة، يتعين الانتباه إلى مسألة حدود العام والخاص بالنسبة للمجتمع المدني في الدولة أو المنطقة المعنية، فهو قد يشترك مع المجتمع المدني في دول ومناطق أخرى في بعض السمات، ولكن تكون له في الوقت نفسه بعض السمات التي تميزه عن غيره أو التي تمثل بالأحرى خصوصية له. وفي هذا السياق، يمكن فهم أسباب تعدد الرؤى والاجتهادات بشأن ماهية المؤسسات والمنظمات التي تندرج في إطار المجتمع المدني<sup>(٤)</sup>.

على سبيل المثال، وعلى الرغم من أن الاتجاه الغالب في التعريف بمفهوم المجتمع المدني يؤكد أنه يتكون من التنظيمات التطوعية الحديثة، غير الإرثية وغير الحكومية، فإن الواقع الاجتماعي في عديد من دول الجنوب،

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: ستيفن ديبلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبه، مراجعة علا أبو زيد (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣)، ص ٦٩١ وما بعدها.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول أعداد ودلالات المجتمع المدني في سياقات جغرافية وسياسية وحضارية مختلفة، انظر:

Simone Chambers and Will Kymlicka (eds.), *Alternative Conceptions of Civil Society* (Princeton: Princeton University Press, 2002); Gideon Baker, *Civil Society and Democratic Theory: Alternatives Voices* (London: Routledge, 2002); Marlies Glasius, David Lewis and Hakan Seckinelgin (eds.), *Exploring Civil Society: Political and Cultural Contexts* (London: Routledge, 2004).

ومنها دول عربية، قد دفع بعض الباحثين إلى التحفظ بهذا الشأن، إذ إن بعض التكوينات التقليدية تؤدي أدواراً مهمة في الحياة السياسية والاجتماعية في الدول المعنية، ومن ذلك على سبيل المثال، دور التكوينات العشائرية والقبلية والطائفية في بعض الدول العربية، مثل اليمن والأردن ولبنان والسودان وغيرها، فالعشيرة والقبيلة والطائفة في هذه الدول تؤدي دوراً مؤثراً في الحياة السياسية سواء خلال الاستحقاقات الانتخابية، أو في رفع المطالب وممارسة الضغوط على السلطات الحاكمة من أجل تنفيذها، بل إن هذه التكوينات تلقي بتأثيراتها على كثير من الأجهزة والمؤسسات الرسمية ذاتها. وليس من قبيل المبالغة القول إن البنية القبلية في اليمن أقوى من بنية الدولة اليمنية ذاتها، ومن هنا يؤكد هؤلاء الباحثون صعوبة الحديث عن مجتمع مدني في الدول المعنية دون أخذ دور بعض التكوينات التقليدية في الحسبان، وإن كان مفهوم المجتمع المدني بمعناه الحديث ينطوي في جوهره على إضعاف دور هذه التكوينات<sup>(٥)</sup>.

وفي ضوء ما سبق، فإن مفهوم «المجتمع المدني» يختلف عن مفهوم «المجتمع»، فالأخير هو «كيان جماعي من البشر بينهم شبكة من العلاقات الدائمة والمستقرة، التي تسمح باستمرار هذا الكيان وتجده في الزمان والمكان. وتتباين المجتمعات البشرية في أحجامها وتنوعها الداخلي ودرجة تعقيدها ومستوى تطورها. وبهذا المعنى فإن المجتمع الذي يولد فيه الفرد هو تكوين إرثي، حيث إننا لا نختار المجتمع الذي نولد فيه. والمجتمع يسبق الدولة في النشأة والوجود، إذ يرجع ظهور الدولة الحديثة إلى القرن السادس عشر فقط، بينما تعود نشأة المجتمع إلى بداية العمران البشري، وهما معاً أي الدولة والمجتمع يشتركان في أنهما إرثيان، أي أن عضويتها المبدئية هي عضوية إجبارية وليست طوعية»<sup>(٦)</sup>.

(٥) مزيد من التفاصيل حول تأثير التكوينات الاجتماعية التقليدية في المجتمع المدني والدولة في بعض الأقطار العربية، انظر على سبيل المثال: عبد الملك التميمي، «مجتمع الكويت المدني: انتشار أم انحسار؟» العربي، العدد ٤٦٥ (أغسطس ١٩٩٧)؛ علي محافظة (محرر)، الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، وبيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩)؛ خلدون النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٦)؛ محمد جواد رضا، صراع القبيلة والدولة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)؛ محمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في اليمن ١٩٦٢-١٩٩٠ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)؛

Sheila Carapico, *Civil Society in Yemen: the Political Economy of Activism in Modern Arabia* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998); Fahd Al-Naser, "The Diwaniah: A Traditional Kuwaiti Social Institution in a Political Role," *DOMES: Digest of Middle East Studies*, vol. 10, no. 2 (Winter, 2001); Richard T. Antoun, "The Civil Society, Tribal Process and Change in Jordan: An Anthropological View," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 32, no. 2 (November, 2000).

(٦) مزيد من التفاصيل، انظر: سعد الدين إبراهيم، «المجتمع المدني في دول الخليج العربية»، في: جمال سند السويدي (إعداد)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط ٢ (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ٢٤٦.

وهكذا، فإن مفهوم «المجتمع المدني»، وبحسب التعريف السابق له يعبر عن ظاهرة حديثة، إذ نشأ مرتبطاً بظهور الدولة الحديثة في الغرب منذ القرن السادس عشر، وهو يضم مختلف المؤسسات والمنظمات التي يؤسسها أفراد المجتمع، الذين هم مواطنون في الدولة، وينضمون إليها بإرادتهم الحرة بقصد التعبير عن مصالحهم وحمايتهم، لذا فإن «ظهور المجتمع المدني متزامناً مع ظهور الدولة الحديثة في الغرب كان - وما يزال - لحماية المواطنين من جور أجهزة الدولة. فهذه الأخيرة تنزع إلى السيطرة والتحكم والضغط، بينما ينزع المجتمع المدني وتنظيماته إلى الحرية في المبادرة والعمل. وبهذا المعنى فإن أحد تعريفات المجتمع المدني هو مجموع التنظيمات الوسيطة بين الأسرة والدولة. وهي وسيطة ليس فقط بالمعنى المادي أو الهندسي، وإنما أيضاً بالمعنى الوقائي، فهي تغلف الفرد وتسعى لحمايته ضد جبروت الدولة، وهي تحاول إشباع حاجاته في مواجهة إهمال الحكومة أو استغلال السوق (رأس المال أو القطاع الخاص)»<sup>(٧)</sup>.

وجدير بالذكر أن هناك مفاهيم أخرى في العلوم الاجتماعية تُستخدم بنفس دلالة مفهوم المجتمع المدني، ومن هذه المفاهيم على سبيل المثال: المجتمع الأهلي، والمنظمات التطوعية، والمنظمات غير الحكومية، والحياة التشاركية (Associational Life)، ومؤسسات رأس المال الاجتماعي، والقطاع غير الربحي، والقطاع الثالث لكون الحكومة بأجهزتها تمثل القطاع الأول فيما يمثل القطاع الخاص القطاع الثاني. وبغض النظر عن خلفيات وسياقات طرح هذه المفاهيم واستخدامها، فالملاحظ أنها جميعاً تشير إلى مجال عام يتحرك فيه الأفراد والجماعات في علاقات وتفاعلات تعاونية أو تنافسية أو صراعية بعيداً من سيطرة الدولة أو تدخلها المباشر، ومن خلال مؤسسات ومنظمات تعبر عن مصالحهم وتعمل من أجل تحقيق هذه المصالح والدفاع عنها. ومهما يكن من أمر، فإن مفهوم «المجتمع المدني» هو أكثر هذه المفاهيم ذيوياً وانتشاراً على الصعيد العالمي في الوقت الراهن، ليس على المستوى الأكاديمي في حقول العلوم الاجتماعية فحسب، ولكن على صعيد الخطاب السياسي كذلك<sup>(٨)</sup>.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

(٨) لمزيد من التفاصيل حول هذه المفاهيم، انظر:

Lester M. Salamon [et al], *Global Civil Society: Dimensions of the Nonprofit Sector* (Baltimore, MD.: The Johns Hopkins University, 2003); Bob Edwards, Michael W. Foley, and Mario Diani (eds.), *Beyond Tocqueville: Civil Society and the Social Capital Debate in Comparative Perspective* (Hanover, NH.: University of New England Press, 2001).

كما تم استخدام هذه المفاهيم في بعض أدبيات المجتمع المدني في الوطن العربي، انظر على سبيل المثال: الملف الخاص بالمجتمع المدني في: عالم الفكر، العدد الثالث (يناير - مارس، ١٩٩٩)،

Augustus Richard Norton (ed.), *Civil Society in the Middle East*, vol. 1 (New York: E. J. Brill, 1995); Augustus Richard Norton (ed.), *Civil Society in the Middle East*, vol. 2 (New York: E.J. Brill, 1996).

ونظراً إلى تعدد التعريفات النظرية لمفهوم «المجتمع المدني»، بل تعدد المفاهيم التي تشير إلى الظاهرة نفسها على نحو ما سبق ذكره، فقد تبني «مشروع جونز هوبكنز للقطاع غير الربحي من منظور مقارن» (The Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project) تعريفاً إجرائياً هيكلياً للمفهوم (The Structural – Operational Definition)، استند إلى خمسة مؤشرات: أولها، أن المجتمع المدني يتكون من مؤسسات تحكم عملها وأنشطتها قواعد وإجراءات، وهنا يبرز عنصر المؤسسة والتنظيم. وثانيها، أن مؤسسات المجتمع المدني ليست جزءاً من بنية الدولة، وإن كانت تتلقى دعماً منها، أي هي مؤسسات غير حكومية. وثالثها، أن هذه المؤسسات لا تقوم لأغراض تجارية أو ربحية في الأساس، كما أنها لا توزع أرباحاً على مجالس إدارتها وأعضائها في حال حققت هذه الأرباح من خلال بعض أنشطتها، حيث تستخدمها في توسيع هذه الأنشطة وتطويرها. ورابعها، أن مؤسسات المجتمع المدني تتسم بالاستقلالية في إدارة شؤونها. وخامسها، أن هذه المؤسسات تقوم على أساس تطوعي، أي يؤسسها الأفراد وينضمون إليها وينسحبون منها بإرادتهم الحرة<sup>(٩)</sup>. ومن الواضح أن هذه المؤشرات الإجرائية تؤكد ما سبق ذكره بشأن الأركان أو العناصر الرئيسية لمفهوم «المجتمع المدني».

بناء على كل ما سبق، يمكن القول: إن المجتمع المدني يتكون من بنية مؤسسية/ تنظيمية تضم مؤسساته ومنظّماته، ويستند إلى بنية قيمية/ ثقافية تجسد القيم والمعايير التي تمثل جوهر الثقافة المدنية. كما يركز إلى بنية اقتصادية/ اجتماعية ترتبط بدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وبطبيعة القوى والتكوينات الاجتماعية فيها، فضلاً عن ارتباطه بالبنية السياسية/ القانونية، التي تمثل الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني والدولة معاً.

وفي ضوء وجود اختلافات بين بعض الباحثين بشأن إدراج بعض المؤسسات والمنظمات مثل الأحزاب السياسية والمؤسسات الدينية ضمن بنية المجتمع المدني، فإن من المهم مراعاة الخصوصيات الحضارية والسياسية والثقافية والاجتماعية لبعض الدول والمناطق، والتي تنعكس على مكونات المجتمع المدني فيها. وبصورة عامة، فإن هذه الدراسة ترى أن المجتمع المدني بمعناه الحديث يشمل من الناحية الإجرائية عدة مؤسسات ومنظمات من أهمها ما يلي: الأحزاب والجمعيات السياسية خارج إطار السلطة، والنقابات والاتحادات المهنية، والنقابات

(٩) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Lester M. Salamon, S. Wojciech Sokolowski and Regina List (eds.), *Global Civil Society: An Overview* (Baltimore, MD.: Center for Civil Society Studies, Institute for Policy Studies, The Johns Hopkins University, 2003), pp. 6-9.

والاتحادات العمالية، وغرف التجارة والصناعة، وجمعيات رجال وسيدات الأعمال، والجمعيات الأهلية ذات الاهتمامات والأنشطة الخاصة، والجمعيات الخيرية، وجمعيات الدفاع ومناصرة الحقوق، والنوادي والروابط والجمعيات والاتحادات العلمية والثقافية والأدبية والرياضية والاجتماعية والدينية والشبابية والطلابية، والحركات الاجتماعية، والصحافة الحرة المستقلة. كما يمكن أن يشمل المجتمع المدني في بعض الدول والمناطق مؤسسات قبلية أو دينية تقوم بدور فاعل ومؤثر على الصعيد السياسي والاجتماعية والثقافية.

## ثانياً: مؤشرات تطور المجتمع المدني

انطلاقاً من التعريف السابق لمفهوم المجتمع المدني يمكن القول: إن هناك عدة مؤشرات إجرائية يمكن من خلالها الوقوف على طبيعة المجتمع المدني ودرجة تطوره في دولة من الدول، وهي تعكس في جانب منها حدود فاعلية المجتمع المدني، ومدى قدرته على القيام بدوره وتحقيق أهدافه. وتتمحور هذه المؤشرات حول ثلاثة مفاهيم رئيسية هي: بنية المجتمع المدني، والمؤسسية، والاستقلالية<sup>(١٠)</sup>.

### ١ - بنية المجتمع المدني

يمكن التعرف إلى بنية المجتمع المدني وطبيعتها من خلال عدد من المؤشرات، منها ما يلي:

أ. الحجم العددي لمؤسسات المجتمع المدني مصنفة بحسب مجال النشاط أو الاهتمام أو بحسب القوى والتكوينات الاجتماعية التي تعبر عنها هذه المؤسسات أو أي معايير أخرى. ومن هذا المنطلق، فإن الوقوف على الخريطة المؤسسية للمجتمع المدني يكشف بوضوح عن عدة أشياء من أهمها: طبيعة القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع أتقليدية كانت أم حديثة، ومدى تمثيل مؤسسات المجتمع المدني ومنظّماته لهذه القوى والتكوينات، وماهية القوى والتكوينات الاجتماعية الأكثر فاعلية وتأثيراً على الصعيدين السياسي والاجتماعي.

ب. حجم عضوية مؤسسات المجتمع المدني. وهذا مؤشر مهم يكشف عن درجة انتشار الثقافة المدنية على

(١٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: حسنين توفيق إبراهيم، «بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية»، في: مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٦٩٦ وما بعدها. انظر كذلك:

Helmut K. Anheier, *Civil Society: Measurement, Evaluation, and Policy* (USA: Earthscan, 2004).

صعيد المجتمع من ناحية، ومدى حرص القوى والتكوينات الاجتماعية على الانتظام في مؤسسات تعبر عن مصالحها وتدافع عنها بأساليب سلمية من ناحية أخرى. وفي جميع الحالات فإن حجم عضوية مؤسسات المجتمع المدني يتعين النظر إليه في ضوء حجم الفئة أو الشريحة الاجتماعية التي تمثلها المؤسسة، وطبيعة أهدافها وما إذا كانت أهدافاً فئوية أو عامة.

ج. درجة وعي الأعضاء بالانتماء إلى مؤسسات المجتمع المدني التي هم أعضاء فيها، ودرجة التزامهم تجاه هذه المؤسسات سواء من خلال الانتظام في دفع الاشتراكات أو المشاركة في الأنشطة والفعاليات. وهذه مسألة مهمة تكشف عن مدى شرعية المؤسسة في محيط الجماعة أو الفئة الاجتماعية التي تعبر عنها.

## ٢- المؤسسة

تُعدّ درجة مؤسسية مؤسسات المجتمع المدني أحد العناصر الرئيسية التي يمكن من خلالها الوقوف على مدى تطور هذا المجتمع، فارتفاع درجة المؤسسة يعني أن المجتمع المدني أصبح أكثر نضجاً، ومن ثم أكثر فاعلية وقدرة على التأثير. ولقياس درجة المؤسسة يمكن الاعتماد على المؤشرات التي طرحها «صموئيل هنتنغتون» مع إجراء بعض التطوير على بعضها. وتمثل هذه المؤشرات بما يلي<sup>(١١)</sup>:

أ. القدرة على التكيف مقابل الجمود. ويُقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات في محيط البيئة التي تعمل فيها، وهذا التكيف يمكن أن يكون زمنياً أو جيلياً أو وظيفياً. ويشير التكيف الزمني إلى قدرة المؤسسة على الاستمرار فترة طويلة من الزمن. أما التكيف الجيلي فهو يشير إلى استمرارية المؤسسة في ظل تعاقب أجيال عليها على مستوى القيادة والعضوية. وبخصوص التكيف الوظيفي، فهو يشير إلى قدرة المؤسسة على تطوير أهدافها وأنشطتها للتأقلم مع المستجدات.

ب. التعقيد مقابل الضعف التنظيمي. ويُقصد بذلك تعدد المستويات والهياكل التنظيمية داخل المؤسسة وتماسكها من ناحية، ومدى انتشار فروع المؤسسة على المستوى الجغرافي داخل المجتمع من ناحية أخرى.

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Samuel P. Huntington, «Political Development and Political Decay», *World Politics*, vol.17, no. 3 (April 1965).

وانظر كذلك: أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ٣٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٣٢ وما بعدها؛ محمد صفي الدين خربوش، «التعقيبات»، في: مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٧١٩-٧٢٠.

ج. التجانس مقابل الانقسامات والصراعات الداخلية. والمقصود بالتجانس هنا هو درجة التماسك الداخلي للمؤسسة بمعنى عدم وجود صراعات وانشقاقات داخلها، والاحتكام إلى الأساليب السلمية وتجنب العنف في حل وإدارة الخلافات والصراعات في حال ظهورها. ولا شك في أن المؤسسة المتناسكة داخلياً تكون أكثر فاعلية في التعبير عن مصالح أعضائها والدفاع عنها، أما المؤسسة التي تعاني انقسامات وصراعات داخلية لأسباب شخصية أو أيديولوجية أو جيلية أو لأي أسباب أخرى، فإنها تكون ضعيفة وهشة وأكثر قابلية للاختراق من قبل قوى أخرى من داخل الدولة أو من خارجها، وقد ينتهي الأمر بتفككها واندثارها.

د. الديمقراطية الداخلية مقابل المركزية، وهي مؤشر مهم يدل على درجة المؤسسية، إذ إن التزام المؤسسة بالديمقراطية في إدارة شؤونها الداخلية يجنبها مخاطر الشخصانية والانقسامات الداخلية. ويمكن معرفة درجة الديمقراطية الداخلية في المؤسسة من خلال: طريقة شغل المناصب القيادية في المؤسسة ومدى الالتزام بالانتخاب أسلوباً لشغل هذه المناصب، وآلية اتخاذ القرار داخل المؤسسة، وإلى أي مدى تقوم على أساس ديمقراطي تشاوري دون تفرد أو استبداد بالقرار من قبل شخص أو عدد محدود من الأشخاص. كما أن أساليب حل الخلافات والصراعات - في حال نشوبها - داخل المؤسسة وما إذا كانت سلمية أو عنيفة، إنما تمثل مؤشراً مهماً يدل على درجة الديمقراطية الداخلية.

### ٣- الاستقلالية

تُعد درجة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني مؤشراً مهماً يدل على مستوى تطورها، لكون امتلاك هذه المؤسسات هامشاً مستقلاً للمبادرة والحركة بعيداً من سيطرة الدولة وتدخلاتها المباشرة وغير المباشرة، يُعد من الأبعاد الرئيسية التي تبين مدى تبلور مؤسسات المجتمع المدني وتطورها. ويمكن تعرف درجة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من خلال عدة مؤشرات، منها ما يلي<sup>(١٢)</sup>:

أ. طريقة تأسيس مؤسسات المجتمع المدني، ودرجة تدخل الدولة في هذه العملية، فالأصل أن هذه المؤسسات تنشأ استناداً إلى الإرادة الحرة لأعضائها وبعيداً من تدخل الدولة.

ب. الاستقلال المالي. ويظهر ذلك من خلال تحديد مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني، والتمويل قد يأتي من الدولة أو من جهات أخرى، داخلية أو خارجية، كما أن تمويل المؤسسة قد يكون من خلال

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: إبراهيم، «بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية»، ص ٦٩٧-٦٩٨.

مصادر ذاتية تتمثل باشتراكات الأعضاء وتبرعاتهم وريع بعض أنشطتها أو خدماتها، وكلما زادت درجة اعتماد المؤسسة على مصادرها الذاتية في التمويل كانت أكثر استقلالية.

ج. الاستقلال التنظيمي والإداري. ويشير إلى مدى استقلالية مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية وممارسة أنشطتها بعيداً من تدخل الدولة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ما دام ذلك لا يمثل خروجاً عن القوانين والأنظمة المعمول بها.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول: إن المجتمع المدني المتطور هو الذي يستند إلى بنية مؤسسية واسعة تضم عديداً من المؤسسات والمنظمات التي تعبر عن مختلف القوى والفئات الاجتماعية، والتي يغطي عملها مساحات واسعة من الاهتمامات والأنشطة، وهذه المؤسسات تتمتع بدرجة عالية من المؤسسية مقيسة بمعايير القدرة على التكيف، والتعقيد التنظيمي والمؤسسي، والتناسك الداخلي، والالتزام بالديمقراطية كآلية لإدارة الشؤون الداخلية للمؤسسة، فضلاً عن تمتعها بالاستقلالية عن الدولة، سواء في ما يتعلق بطريقة التأسيس أو بمصادر التمويل أو بإدارة شؤونها الداخلية وممارسة أنشطتها.

جدير بالذكر أن مؤسسات المجتمع المدني يتم تأسيسها من أجل تحقيق أهداف متعددة، فهذه الأهداف قد تكون سياسية، أي تتعلق بالمشاركة في صنع القرارات على المستوى الوطني ومراقبة عملية تنفيذها، وقد تكون أهدافاً فئوية نقابية تتعلق بحماية مصالح أعضاء النقابة والارتقاء بالمهنة. كما يمكن أن تكون أهداف مؤسسات المجتمع المدني اجتماعية أو اقتصادية أو دينية أو ثقافية أو علمية... إلخ<sup>(١٣)</sup>. وفي هذا السياق، فإن من المهم التركيز على دور المجتمع المدني في ثلاثة مجالات رئيسية: أولها، طبيعة علاقته بالدولة، ومدى قدرة مؤسساته على أن تعمل كمؤسسات وسيطة بين المواطن والدولة، بحيث تحمي المواطن من عسف الدولة وتسلمها، وتحمي الدولة من أعمال العنف التي قد تلجأ إليها بعض قوى وفئات المجتمع نتيجة لعدم تمكنها من إيصال مطالبها أو لعدم تجاوب السلطة مع هذه المطالب. وثانيها، الدور التنموي لمؤسسات المجتمع المدني، أي دورها في عملية التنمية بمعناها المجتمعي الشامل. وثالثها، علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية، سواء على مستوى تحريك وتعزيز عملية التحول الديمقراطي في الدول التي تمر بهذه المرحلة، أو على مستوى ترسيخ الديمقراطية وضمان استقرارها واستمرارها.

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: مجموعة من الباحثين، مملكة البحرين ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ (لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص ٣٦٥.

## ثالثاً: بعض المتغيرات المؤثرة في تطور المجتمع المدني

ثمة خمسة متغيرات رئيسية يمكن في ضوءها فهم وتفسير درجة تطور المجتمع المدني ومدى فاعليته، وهي تتمثل بما يلي:

١. خريطة القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع. ويشير مفهوم «التكوينات الاجتماعية» إلى «مجموعات بشرية تجمعها روابط خاصة، تضيفي عليها قدرًا من التضامن الداخلي بين أفرادها، وتجعلهم مهيين للسلوك الجماعي طبقاً لهذه الروابط وهذا التضامن سعياً وراء تحقيق مصالح خاصة بهذه المجموعة»<sup>(١٤)</sup> أو مصالح عامة تهم مختلف فئات المجتمع. وهذه التكوينات قد تتكون استناداً إلى أسس موروثية مثل معايير القرابة (الأسرة، العشيرة، القبيلة)، ومعايير العرق (السلالة/ العنصر). وقد تستند إلى معايير دينية (المذهب/ الطائفة/ الطريقة). كما يمكن أن تتكون استناداً إلى معايير إنجازية حديثة ترتبط بالمهارات والقدرات والتعليم والمهنة والدخل والموقع من العملية الإنتاجية التي تقوم على أساس التخصص وترشيد الإدارة<sup>(١٥)</sup>.

٢. الإطار الدستوري والقانوني. وفي هذا السياق، فإن من المهم الوقوف على ما يكفله الدستور والقوانين من حقوق وحرّيات للمواطنين بصورة عامة، ومن ضمانات من أجل ممارستها، فضلاً عما يتضمنه الدستور والقوانين من أحكام وقواعد تحقق مبدأ الفصل بين السلطات، وتكفل حرية إنشاء مؤسسات المجتمع المدني، وتضمن لها الاستقلالية في ممارسة حرية أنشطتها وأدوارها في إطار النظم والقوانين المعمول بها. وفي جميع الحالات، فإنه يتعين النظر إلى مدى الالتزام بوضع الدستور والقوانين موضع التطبيق على أرض الواقع، فالدستور والقوانين قد تتضمن الكثير من الحقوق والحرّيات، ولكنها تظل حبراً على ورق بسبب وجود فجوة بين الإطار الدستوري/ القانوني والواقع العملي، نتيجة لغياب أضعف الالتزام بتطبيق الدستور والقوانين.

٣. الإطار السياسي/ المؤسسي. لا يمكن فهم طبيعة المجتمع المدني ومدى فاعليته في دولة ما بمعزل عن الإطار السياسي/ المؤسسي الذي يعكس طبيعة النظام السياسي ودرجة ديمقراطيته، فالمجتمع المدني ينتعش في إطار نظام ديمقراطي يقوم على أساس التعددية الفكرية والسياسية والحزبية، والتداول

(١٤) سعد الدين ابراهيم (محرر)، المجتمع والدولة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٢٣١.

(١٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣١ - ٢٣٣.

السلمي للسلطة من خلال انتخابات دورية تتسم بالنزاهة والشفافية، واحترام حقوق الإنسان، والمساءلة والمحاسبة، وسيادة القانون. أما النظم التسلطية فهي لا تسمح بقيام مؤسسات مستقلة للمجتمع المدني من الأصل أو تفرض عليها الكثير من القيود السياسية والقانونية والإدارية والأمنية في حالة السماح بتأسيسها، وهو ما يجعلها مجرد امتدادات لأجهزة الدولة ومؤسساتها في حالة السماح بقيامها. أما في حالة النظم شبه التسلطية أو شبه الديمقراطية فإن مؤسسات المجتمع المدني تتمتع بهامش محدود من حرية الحركة، ولكن تبقى للسلطة الحاكمة فيها قدرة كبيرة على الحركة للحد من حرية منظمات المجتمع المدني متى تجاوزت الحدود التي ترسمها السلطة.

٤. الإطار القيمي / الثقافي. وهو يشير إلى منظومة القيم السائدة في المجتمع، والتي تؤثر في أنماط العلاقات والتفاعلات بين المجتمع المدني والدولة من ناحية، وبين مؤسسات المجتمع المدني بعضها ببعض من ناحية أخرى. وفي هذا السياق، فإن شيوع قيم وممارسات التطوع والمبادرة، وانتشار ثقافة سياسية ديمقراطية تتضمن قيماً ومبادئ مثل المواطنة، والتسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعددية السياسية والحزبية، واحترام النظم والقوانين، والقبول بالتعدد والاختلاف في الرؤى والأفكار والمصالح، والاحتكام إلى الأساليب السلمية في حل الخلافات والصراعات، كل ذلك وغيره يساعد على ترسيخ المجتمع المدني وتفعيل مؤسساته، وهي بدورها تساهم في تكريس الثقافة المدنية والقيم السياسية الديمقراطية.

٥. الإطار الاقتصادي / الاجتماعي. لا شك في أن الإطار الاقتصادي والاجتماعي يؤثر في درجة تطور المجتمع المدني ومدى فاعليته، فانتشار التعليم، وزيادة معدلات التحضر، وتبلور القوى والتكوينات الاجتماعية، وانتشار وسائل الاتصال والإعلام، ودرجة العدالة الاجتماعية في المجتمع.. كل ذلك وغيره يمثل أساساً مهماً لنمو المجتمع المدني وتطوره، إذ إنه في هذا الإطار تبرز قوى وفئات اجتماعية جديدة لديها مصالح ومطالب جديدة تسعى من أجل تحقيقها من خلال الدخول في تفاعلات وعلاقات وربما صراعات مع الدولة أو مع قوى وتكوينات أخرى للمجتمع المدني. كما أن طبيعة النظام الاقتصادي في الدولة تنعكس بدورها على المجتمع المدني، فالتدخل المكثف من قبل الدولة في الاقتصاد والمجتمع يحد من إمكانية نمو المجتمع المدني ويقلص من فاعليته، باعتبار أن ذلك يعظم من قدرة الدولة على استتباع المواطنين، أما نظام الاقتصاد الحر الذي لا تهيمن فيه الدولة على الحياة الاقتصادية، وإن كانت تتدخل فيها بأوجه مختلفة بقصد ضمان حسن الأداء الاقتصادي، فإنه يتيح مجالاً مناسباً لتطور المجتمع المدني، إذ تقلص محدودية دور الدولة في الاقتصاد من قدرتها على ممارسة التسلط والاستبداد، وهذا يصب في مصلحة مؤسسات المجتمع المدني. وبالطبع فإن دور اقتصاد السوق في دعم المجتمع المدني يُعد أكثر

فاعلية في حال نجاحه في تحقيق معدلات عالية من التنمية الاقتصادية، مع اقتران ذلك بنوع من العدالة في توزيع عوائدها، إذ إن ذلك يعزز من فرص تطور النظام الديمقراطي ورسوخه لأسباب متعددة منها أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى «نشوء عدد واسع من المنظمات الاجتماعية الحرة المستقلة التي لا تراقب عمل الحكومة فحسب، بل تزيد وتضيق المشاركة والمهارات السياسية وتقدم وتنشر آراء جديدة. وعلى هذا النحو يغدو النمو الاقتصادي وسيلة مهمة تساعد وتسهم في نشوء مجتمع مدني»<sup>(١٦)</sup>.

خلاصة القول: إن مفهوم «المجتمع المدني» هو من المفاهيم القديمة التي نشأت مرتبطة بخبرة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني في الغرب الرأسمالي. وقد تم إحياء هذا المفهوم منذ سبعينيات القرن العشرين في ظل جملة من التحولات التي شهدتها - ويشهدها - العالم، وفي مقدمتها الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من نشأته الغربية، فإن مفهوم «المجتمع المدني» أصبح من أكثر المفاهيم ذيوماً وانتشاراً في الوقت الراهن ليس على الصعيد الأكاديمي فحسب، بل على الصعيد السياسي أيضاً، وبخاصة في ظل تعدد أوجه التوظيف السياسي للمفهوم، سواء على الصعيد الوطنية، من قبل نظم حاكمة وقوى معارضة في عديد من الدول ولا سيما في الجنوب، أو على الصعيد الدولي.

وعلى الرغم من وجود اتفاق بين كثير من الباحثين بشأن بعض العناصر التي تمثل أركاناً رئيسية للمجتمع المدني، فإنها تعبر عن المجتمع المدني في صورته المثالية، أي كما يجب أن يكون. ولكن على الصعيد الواقعي ليس هناك نمط واحد أو صورة واحدة للمجتمع المدني، فالمجتمع المدني في دولة ما أو منطقة قد يكتسب بعض الخصوصيات التي تميزه عن المجتمع المدني في دول ومناطق أخرى، وذلك بسبب وجود تفاوتات بين الدول والمناطق المختلفة من حيث طبيعة الهياكل والمكونات الديمغرافية والاجتماعية، ودرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي، وطبيعة النظام السياسي، والمكونات الثقافية والحضارية.

وفي جميع الحالات، وبغض النظر عن الانتقادات التي يوجهها البعض لمفهوم «المجتمع المدني»، إلا أنه يبقى بمنزلة أداة تحليلية مهمة يمكن من خلالها فهم وتحليل طبيعة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي

(١٦) لمزيد من التفاصيل حول المتغيرات المؤثرة في تطور المجتمع المدني، انظر: إبراهيم، «بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية»، ص ٦٩٨ - ٦٩٩؛ مجموعة من الباحثين، مملكة البحرين ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦، ص ٢٠٨ - ٢١٠؛ غرايم جيل، ديناميات السيرة الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٥)، ص ١٠.

David Beetham, "Civil Society: Market Economy and Democratic Polity," in: Peter Burnell and Peter Calvert (eds.), *Civil Society in Democratization* (London: Frank Cass, 2004); G. B. Madison, *The Political Economy of Civil Society and Human Rights* (London: Routledge, 1998).

في دولة ما أو منطقة ما، فالمجتمع المدني في تطوره وممارسته لدوره هو وثيق الارتباط بعدة متغيرات ومحددات، منها: طبيعة الدولة ونمط علاقتها بمواطنيها، والإطار الدستوري والقانوني السائد ومدى ديمقراطيته، وخريطة القوى والتكوينات الاجتماعية، ومنظومة أو منظومات القيم الاجتماعية والسياسية السائدة، وما تتركه من تأثيرات في فئات المجتمع.



## الفصل الثاني

### المجتمع المدني والدولة

تُعد قضية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من القضايا الرئيسية التي استحوذت على كثير من الجدل والنقاش. وقد تعددت الرؤى والاجتهادات بهذا الخصوص. ومن دون الخوض في التفاصيل، يمكن القول: إن الدولة والمجتمع المدني متلازمان ومتكاملان وليسا متضادين أو على طرفي نقيض، إذ لا يمكن تصور قيام المجتمع المدني بمعناه الحديث إلا في إطار دولة قوية وليست تسلطية، أي دولة ديمقراطية تستقطب الولاء الأسمى لمواطنيها استناداً إلى أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون، وتستند إلى مؤسسات راسخة تؤكد قدرة الدولة على أداء وظائفها بفاعلية. والحديث عن دولة قوية بهذا المعنى لا يعني إضعاف المجتمع المدني، فوجودهما معاً يدعم الديمقراطية والاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، فيما يؤدي غيابهما معاً أو غياب أحدهما إلى شيوع مظاهر التسلط والاستبداد، ووجود حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، والتي قد تأخذ صورة الحرب الأهلية<sup>(١)</sup>.

### أولاً: في طبيعة وحدود استقلالية المجتمع المدني عن الدولة

في سياق تحليل طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، خلصت إحدى الدراسات إلى أن «الأمر الأساسي والحاسم لقيام مجتمع مدني هو اعتراف كل من الدولة والمجتمع المدني أحدهما بالآخر وبمشروعية حقه في

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: الحبيب الجنحاني، «المجتمع المدني: بين النظرية والممارسة»، عالم الفكر، العدد الثالث (يناير - مارس ١٩٩٩)، ص ٣٥-٣٦.

العمل والنشاط دون معوقات ضمن مجالات معلومة محددة لأهليته ونشاطه مع ضرورة أن تشمل هذه المجالات الجانب السياسي... إن وجود شبكة من الجماعات المستقلة الناضجة لعمل الأفراد وسعيهم للدفاع عن مصالحهم لا يؤلف في حد ذاته مجتمعاً مدنياً ما لم تكن تلك الجماعات قادرة على الدفاع عن تلك المصالح على الصعيد السياسي. إن معظم الجماعات المستقلة لا تنشط في الواقع في المجال السياسي، أي تحقق مصالح أفرادها دون اللجوء إلى النشاط السياسي، إلا أن النشاط السياسي شرط أساسي وحاسم لقيام مجتمع مدني... وما لم تكن الجماعات ذات التوجه السياسي قادرة على العمل بحرية، فلا وجود لمجتمع مدني أبداً، وما لم تكن الجماعات عموماً قادرة على الدفاع عن مصالح أفرادها سياسياً، فلن تكون قادرة على الدفاع عنهم فعلياً على الإطلاق»<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من أن هذا الطرح يمثل الصورة المثالية لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، فإنه يؤكد حقيقة التلازم بين الاثنين، فالمجتمع المدني بمعناه الحديث لا يوجد إلا في إطار دولة، وتعمل مؤسساته كحلقات وصل مؤسسية بين الدولة والمجتمع العام، لذلك ففي حالة قيام المجتمع المدني بدوره بفاعلية فإنه يحمي المواطنين من بطش الدولة وتسلطها من ناحية، كما يحمي الدولة من أعمال العنف التي قد تستهدفها من قبل المجتمع أو بعض فئاته من ناحية أخرى.

وإذا كانت الاستقلالية عن الدولة تُعد من أبرز خصائص المجتمع المدني على نحو ما سبق ذكره، فإن هذه الاستقلالية لا تعني بحال من الأحوال الانفصال الكامل بينهما، بل هي استقلالية نسبية تشير إلى هامش تتحرك فيه مؤسسات المجتمع المدني بحرية، أي بعيداً من تدخل الدولة وبخاصة في ما يتعلق بطريقة تأسيسها وإدارتها لشؤونها الداخلية وممارستها لأنشطتها، شريطة أن يتم ذلك في إطار الدستور والقوانين التي تحكم عمل الدولة والمجتمع المدني معاً، وتكفل الحقوق والحريات لجميع المواطنين، وتكرس أسس ومبادئ المواطنة والمساءلة والشفافية. وفي ضوء ذلك، فإن الحديث عن تقوية المجتمع المدني وتعزيز دوره لا يعني بحال من الأحوال إضعاف دور الدولة، فالمجتمع المدني الفعال لا يوجد إلا في إطار دولة قوية «وليس تسلطية» على نحو ما سبق ذكره.

وفي هذا السياق، يمكن القول: إذا قويت الدولة وضعف المجتمع المدني فإن ذلك يكرس التسلط والاستبداد ويمكن الدولة من الهيمنة على المجتمع، وإذا حدث العكس، أي قوي المجتمع المدني وضعفت الدولة فإن ذلك قد يفتح الباب للصراعات الداخلية، بل كذلك قد تسعى بعض قوى المجتمع للسيطرة على جهاز الدولة بالقوة. وأما إذا كانت الدولة ضعيفة والمجتمع المدني ضعيفاً، فإن ذلك قد يقود إلى حروب أهلية قد

(٢) غرايم جيل، دينايات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٥)، ص ١١-١٢.

تنتهي بتفكك الدولة ذاتها، لذلك فإن الوضع الصحي والصحيح هو أن تكون هناك دولة قوية «وليس تسلطية»، بمعنى أن تحتكر حق الاستخدام المشروع للعنف، وتكون قادرة على فرض سلطتها على إقليمها، ولديها القدرات والمؤسسات التي تؤهلها للقيام بوظائفها، ويوجد في الوقت نفسه مجتمع مدني فاعل ومؤثر، بحيث يكون قادراً على موازنة الدولة، وهو الأمر الذي يكرس الحكم الديمقراطي، ويحول دون وقوع الدولة والمجتمع فريسة للاستبداد أو الفوضى وعدم الاستقرار.

## ثانياً: المجتمع المدني المتطور والفاعل

### يوجد في إطار دولة «قوية» وليست «تسلطية»

إن دراسة المجتمع المدني من حيث طبيعته ومدى فاعليته يجب أن تأخذ في الحسبان طبيعة الدولة ذاتها من حيث رسوخ شرعيتها، ومدى فاعلية مؤسساتها وسياساتها، ومصادر تمويل ميزانيتها... الخ. من هنا فإن المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع المدني في عديد من دول الجنوب ترتبط في جانب مهم منها بمعضلة الدولة ذاتها، فالدولة ككيان مؤسسي قانوني تعاني ضعف مؤسساتها واهتزاز شرعيتها في بعض الحالات، بحيث لا تستقطب الولاء الأسمى لبعض الفئات والجماعات التي تعيش على أراضيها، وفي حالات أخرى يوجد تماه بين الدولة والسلطة الحاكمة، أو بالأحرى شخص الحاكم الذي يمارس سلطة الدولة، وفي حالات ثالثة تبدو الدولة متضخمة في حجمها، وهو ما يظهر في عدد الوزارات والهيئات العامة، وعدد موظفي الحكومة والقطاع العام، ونسبة رواتبهم إلى إجمالي الميزانية العامة للدولة، ولكنها، أي الدولة المتضخمة، تكون في الوقت نفسه ضعيفة وهشة من حيث قدرتها ومدى فاعليتها في القيام بمهامها الرئيسية.

وفي ضوء الحالات والنماذج السالفة الذكر، فإن معضلة الدولة ذاتها من حيث طبيعتها ومدى شرعيتها ودرجة فاعليتها تمثل إشكالية أساسية بالنسبة لنشوء المجتمع المدني وتطوره، ومن ثم فإن تأسيس دولة قادرة على القيام بوظائفها بفاعلية (Well Functioning State)، سواء في ما يتعلق بحفظ الأمن والنظام من خلال احتكار حق الاستخدام المشروع للعنف، وتبني وتطبيق السياسات التي تحقق المصلحة العامة، وتمكين مختلف القوى والتكوينات من التعبير عن مصالحها بحيث تصبح الدولة إطاراً يشمل الجميع،

وجسراً يعبر من خلاله الجميع دون إقصاء أو استبعاد، يُعد من العناصر الجوهرية لتعزيز المجتمع المدني من ناحية، والتحول الديمقراطي من ناحية أخرى<sup>(٣)</sup>.

وفي إطار الحديث عن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، يتعين التمييز بوضوح بين الدولة بوصفها كياناً سياسياً قانونياً، يتجسد في هيئة مجموعة من الأجهزة والمؤسسات الإدارية والسياسية والأمنية، التي تحكم عملها - في الدولة الديمقراطية على الأقل - قواعد دستورية وقانونية واضحة ومحددة، وبين النظام السياسي أو السلطة الحاكمة التي تمارس سلطة الدولة في إطار الدستور والقانون، ودون أن تحتكر هذه السلطة، ومن ثم فإن تغير السلطة الحاكمة لسبب أو لآخر لا يؤثر في شرعية الدولة واستمراريتها، فالنظم الحاكمة تتغير لكن الدول تظل مستمرة وباقية. ومن هذا المنطلق، فإن «الدولة كمؤسسة عامة لا شخصية تشمل المجتمع المدني وجهاز الحكم معاً. فالدولة هي النظام المدني الذي يضيف على جميع ما في المجتمع الصفة القانونية: الحكومة والجمعيات والمواطنين جميعاً، فيعطيهم طابعاً رسمياً محدداً وصریحاً ودقيقاً تفتقده الأفكار الأخرى كالمجتمع والأمة والفرد. أما الحكومة فما هي سوى جهاز الدولة التنفيذي، فلا يُعقل أن يكون المجتمع المدني على خط نقیض مع الدولة وهو أحد مظاهرها. إن التمييز الذي يرغب فيه أصحاب فكرة المجتمع المدني والذي يعطي ذلك الشعار أهميته هو في الحقيقة بين الحكومة والمجتمع المدني، وهما متساويان في المكانة ضمن الدولة وإن اختلفا في الوظيفة. لذلك نجد أنها يتمتعان بالحق ذاته في تعريف القضايا العامة والتأثير في القرار المتخذ بشأنها، على الأقل في المجتمعات الديمقراطية»<sup>(٤)</sup>.

### ثالثاً: المجتمع المدني بين ممارسة سلطة الدولة والتأثير فيها

في إطار جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، فإن بعض قوى ومؤسسات المجتمع المدني، وبالتحديد الأحزاب والجمعيات السياسية، هي التي تتنافس في الدول الديمقراطية من أجل الوصول إلى السلطة وممارستها، أي تأليف الحكومة، ومن ثم تُحكم الدولة في نهاية المطاف من قبل إحدى قوى المجتمع المدني أو

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Thomas Carothers, «The “Sequencing” Fallacy», *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 1 (January 2007); Joel S. Migdal, *Strong Societies and Weak States: State – Society Relations and State Capabilities in the Third World* (Princeton: Princeton University Press, 1988).

(٤) إيليا حريق، «المجتمع المدني بين النظرية والشعار»، في: مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي (بيروت: دار الصنائع، ٢٠٠٤).

من قبل ائتلاف يضم أكثر من قوة من المجتمع المدني، ويتوقف ذلك على نتائج الانتخابات التي تتم بصورة دورية وتتوافر لها مقومات النزاهة والشفافية. وفي ضوء ذلك، فإنه بقدر ما تكون الدولة تعبيراً عن مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية في مجتمعها، وبقدر ما تسمح لهذه القوى والتكوينات بالتعبير عن مصالحها وإيصال مطالبها بصورة سلمية ومشروعة، فإنها تستطيع تعميق وتجدير شرعيتها في المجتمع، ففي هذه الحالة لا تصبح أداة في يد شخص أو حزب أو طبقة أو فئة تحتكر سلطة الدولة وتوظفها من أجل تحقيق مصالحها، بل تكون مؤسسة محايدة تجاه مختلف قوى المجتمع المدني وتكويناته، التي يتنافس بعضها من أجل الوصول إلى الحكم وممارسة سلطة الدولة بصورة مشروعة وسلمية على نحو ما سبق ذكره. وفي جميع الحالات، تبقى الدولة هي المسؤولة عن القيام بوظائفها الأساسية في حفظ الأمن والنظام وضمان سيادة القانون وتحقيق المصلحة العامة، وكلها أمور جوهرية لاستمرارية المجتمع المدني وازدهاره<sup>(٥)</sup>.

وإذا كانت الدولة بحكم التعريف هي التي تحتكر حق الاستخدام المشروع للعنف، فإنه ليس لقوى ومنظمات المجتمع المدني أن تؤسس مليشيات أو أجنحة مسلحة تستخدمها من أجل تحقيق مصالحها، إذ يتعارض ذلك مع الأسس التي تقوم عليها دولة القانون والمؤسسات، كما يتعارض مع الأسس التي يقوم عليها المجتمع المدني، والتي من بينها القبول بالتعدد والاختلاف في الرؤى والمصالح، والاحتكام إلى الأساليب السلمية في حل الخلافات والصراعات.

وجدير بالذكر أن قوى ومؤسسات المجتمع المدني تستطيع التأثير في سياسات الدولة وقراراتها من خلال عدة أساليب ووسائل، منها: المجالس التشريعية والمحلية المنتخبة، ووسائل الإعلام، وأعمال الاحتجاج الجماعي السلمي، مثل التظاهرات والإضرابات والاعتصامات. كما أن قوى المجتمع المدني أو بعضها قد تنخرط في ممارسة العنف ضد الدولة بصورة منظمة أو غير منظمة، ولكن وصول الأمور إلى هذا الحد معناه أن هناك شراً في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وهو يتجلى بعدم وجود قنوات مؤسسية رسمية تمكن قوى المجتمع المدني من إيصال مطالبها بطريقة سلمية ومنظمة، أو عدم فاعليتها في حال وجودها، أو عدم تجاوب الدولة مع مطالب هذه القوى. بعبارة أخرى، فإن لجوء بعض قوى المجتمع المدني إلى العنف ضد الدولة إنما يعكس وجود أزمة على صعيد كل من الدولة والمجتمع المدني، فالدولة تسعى من أجل تهميش المجتمع المدني وفرض هيمنتها عليه وإقصاء بعض قواه، وهو الأمر الذي يدفع هذه القوى إلى الانخراط في العنف ضد الدولة.

(٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: حسّين توفيق إبراهيم، «بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية»، في: مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٧٠٠.

خلاصة القول أنه لا يمكن تحليل واقع المجتمع المدني في دولة ما وفهمه بمعزل عن تحليل وفهم طبيعة الدولة ذاتها من حيث ظروف نشأتها، ومدى اكتمال بنائها المؤسسي، ودرجة رسوخ شرعيتها الاجتماعية، ومدى فاعلية مؤسساتها في أداء أدوارها ووظائفها. وفي ضوء ذلك، فإن المجتمع المدني المتطور والفاعل يوجد في إطار دولة «قوية» وليست «تسلطية». والدولة القوية المقصودة في هذا السياق هي التي تحتكر حق الاستخدام المشروع للعنف على إقليمها، ولديها مؤسسات مستقرة وفاعلة، وتقوم علاقاتها بمواطنيها على أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وفي إطار ذلك، ينمو دور المجتمع المدني ويتطور ليس على حساب انتقاص دور الدولة، بل كموازن لهذا الدور في بعض المجالات، ومكمل له في مجالات أخرى. كما أن بعض مؤسسات المجتمع المدني هي التي تتنافس في الدول الديمقراطية على الأقل من أجل ممارسة سلطة الدولة، وذلك بالاحتكام إلى نتائج الانتخابات التي تتسم بالدورية والشفافية والنزاهة.

## الفصل الثالث

### المجتمع المدني والتنمية

إن قضية التنمية كانت - ولا تزال - واحدة من أبرز القضايا العالمية، وبخاصة في ظل تصاعد حدة مشكلة الفقر في دول الجنوب - وخصوصاً في إفريقيا - بكل ما يترتب على ذلك من آثار وتبعات اقتصادية واجتماعية وثقافية من ناحية، واستمرار الهوة بين الشمال والجنوب في الاتساع من ناحية أخرى، وذلك في ظل قناعة أصبحت راسخة بأن دول الشمال لن تستطيع أن تعزل نفسها عن تأثيرات بعض المشكلات التي مبعثها استمرار التخلف في الجنوب ومنها مشكلة الهجرة غير المشروعة، وظواهر التطرف والعنف والإرهاب. ومهما يكن من أمر، فإنه لا يمكن فهم استمرار مشكلات التخلف والتنمية في كثير من دول الجنوب بمعزل عن ظواهر وممارسات التسلط والفساد والحروب والصراعات الأهلية، فضلاً عن الاستنزاف الذي تعرضت - وتعرض - له هذه الدول من قبل قوى وكيانات اقتصادية دولية في ظل نظام اقتصادي معولم. وفي ضوء ذلك، فقد أصبح دور المجتمع المدني في عملية التنمية إحدى القضايا الرئيسية المطروحة التي تحظى بكثير من الاهتمام، ليس على الصعيد الأكاديمي فحسب، ولكن على صعيد النظم الحاكمة ومؤسسات المجتمع المدني في عديد من الدول، فضلاً عن اهتمام مؤسسات التمويل الدولية والدول المانحة التي تقدم القروض والمساعدات إلى دول الجنوب بهذا الملف.

### أولاً: دور المجتمع المدني في عملية التنمية: التكامل مع دور كلٍّ من الدولة والقطاع الخاص

منذ سبعينيات القرن العشرين، بدأ النموذج الرأسمالي للتنمية القائم على اقتصاد السوق ينتشر على الصعيد العالمي، وبخاصة مع تفاقم مشكلات النموذج الاشتراكي للتنمية الذي كان يستند إلى الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزي

والدور المتعاظم للدولة في الاقتصاد والمجتمع، ثم جاءت التحولات التي شهدتها الاتحاد السوفياتي السابق وبلدان شرق أوروبا ووسطها في الثمانينيات، إذ تم وضع نهاية لنظام الحزب الواحد ونظام الاقتصاد الموجه، واتجهت هذه الدول لتأخذ بالتعددية السياسية على المستوى السياسي، واقتصاد السوق على المستوى الاقتصادي، جاءت تلك التحولات لتؤكد عالمية هذا الاتجاه، وبخاصة أن الأغلبية العظمى من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا قد سلكت النهج نفسه، فمع حلول التسعينيات أصبحت وصفاً صندوق النقد والبنك الدوليين بشأن التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي هي السياسة الرسمية لعدد من دول الجنوب. وفي هذا السياق، فقد أصبحت هناك ثلاث قوى ذات صلة بعملية التنمية، هي الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. فما أبعاد دور المجتمع المدني في عملية التنمية؟ يكتسب هذا التساؤل أهمية خاصة في ظل التأثيرات السلبية التي ترتبت على سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في عديد من الحالات، وبخاصة في ما يتعلق بارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وزيادة حدة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة التبعية الاقتصادية للخارج.

وبصورة عامة، فقد ركز كثير من الباحثين على أن دور المجتمع المدني في عملية التنمية يجب أن يكون مكملاً لدور كل من الدولة والسوق أو القطاع الخاص، وذلك لكون اقتصاد السوق لا يعمل بكفاءة وفاعلية ولا يحقق الأهداف التنموية المرجوة إلا في إطار دور اقتصادي واضح ومحدد للدولة لكونها هي التي تقوم بوضع وتنفيذ القوانين والضوابط والسياسات العامة التي تحقق الأمن والاستقرار، وتمنع الاحتكار، وتضمن حرية المنافسة، وتسهم في إيجاد قوة عمل مدربة، وتعالج التأثيرات السلبية لاقتصاد السوق في بعض الفئات الاجتماعية، فضلاً عن قيامها بمشاريع البنية التحتية التي تخدم عملية التنمية، أما القطاع الخاص فهو الذي ينخرط في تنفيذ المشاريع الإنتاجية والخدمية التي تصب في نهاية المطاف في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وغاياتها من ناحية، وتحقيق له الربحية من ناحية أخرى.

## ثانياً: دور المجتمع المدني في عملية التنمية: الأبعاد والآليات

بالنظر إلى التنمية كعملية شاملة، فإن دور المجتمع المدني في تحقيقها يتمثل بما يلي<sup>(١)</sup>:

١. أن مؤسسات المجتمع المدني ومنظّماته وقواه تستطيع التأثير في السياسات التنموية سواء على مستوى

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Jude Howell and Jenny Pearce, *Civil Society & Development: A Critical Exploration* (London: Lynne Rienner Publishers, 2001).

المدخلات أو تقييم النتائج والمخرجات، فهي تستطيع إيصال مصالح ومطالب الفئات والتكوينات الاجتماعية التي تعبر عنها من خلال قنوات مختلفة، وهو ما يوفر مدخلات للسياسات والقوانين والقرارات ذات الصلة بمصالح هذه الفئات والتكوينات الاجتماعية. كما أن بعض مؤسسات المجتمع المدني تستطيع مراقبة تنفيذ السياسات والقرارات وتقييم نتائجها. على سبيل المثال، فإن المنظمات والجمعيات النسوية تهتم بالسياسات والقضايا والتشريعات ذات الصلة بالمرأة والأمومة والطفولة، أما الأحزاب والجمعيات السياسية فتولي قضايا الإصلاح الدستوري والسياسي اهتماماً أكبر.

٢. أن بعض مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور مهم في تعزيز مهارات أعضائها وقدراتهم، وإكسابهم خبرات جديدة، وذلك من خلال وضع وتنفيذ برامج للتطوير والتدريب. وعلى سبيل المثال، يبرز في هذا السياق دور النقابات والجمعيات المهنية، إذ إن من بين أهدافها الارتقاء بالمهن، وهو ما يؤهل الأعضاء للانخراط في أنشطة ومجالات جديدة ترتبط بالتطور الذي يحدث في القطاعات الخدمية والإنتاجية المختلفة. كما أن بعض مؤسسات المجتمع المدني مثل النقابات والاتحادات العمالية تقوم بدور مهم في الدفاع عن مصالح أعضائها التي يمكن أن تُضارَّ من جراء تطبيق سياسات الخصخصة، وذلك اعتماداً على أساليب متعددة تتمثل بالمفاوضات مع الدولة أو القطاع الخاص أو تنظيم احتجاجات سلمية إذا اقتضى الأمر ذلك.

٣. أن مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته تقوم بدور مكمل لدور الدولة في معالجة بعض المشكلات الرئيسية، وبخاصة مشكلات الفقر والبطالة والتهميش الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في تخفيف ومعالجة المشكلات التي تواجهها بعض الفئات الاجتماعية، مثل المرأة والأطفال والمسنين وذوي الحاجات الخاصة وغير ذلك. وقيامها بهذا الدور يخفف من الأعباء الملقاة على عاتق الدولة. وفي هذا السياق، تقوم بعض مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته بتقديم مساعدات مالية وعينية إلى الفقراء والمحتاجين، فضلاً عن تقديم خدمات صحية وتعليمية واجتماعية إلى فئات من المواطنين بلا مقابل مادي أو بمقابل زهيد. وقد ترايدت الحاجة إلى هذا الدور لمؤسسات المجتمع في عديد من دول الجنوب التي مرت - وتمر - بمرحلة التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، والتي تخلت خلالها الدولة عن كثير من مسؤولياتها والتزاماتها الاجتماعية تجاه مواطنيها قبل أن تتوافر لهم البدائل المناسبة، وهو ما أدى إلى زيادة مشكلات الفقر والتهميش، وخصوصاً أن الفقراء ومحدودي الدخل هم الأكثر معاناة من السياسات والقرارات ذات الصلة بالتبني الاقتصادي

والتكيف الهيكلي مثل تحرير الأسعار، وزيادة معدلات الضرائب، وتعويم العملة الوطنية، وتقليص أو إلغاء الدعم الحكومي للسلع والخدمات الرئيسية التي يستهلكها الفقراء أكثر من غيرهم.

٤. أن مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجالات التعليم والثقافة والبحث العلمي يمكن أن تقوم بدور مهم في معالجة مشكلات التعليم وتحقيق التنمية الثقافية، وتعزيز جهود البحث العلمي، وذلك من خلال تقديم خطط ومقترحات للتطوير تكون بمنزلة مدخلات لسياسات الدولة ذات الصلة بهذه القطاعات، أو من خلال تمويل ودعم بعض الأنشطة الثقافية والعلمية والتطويرية التي تكمل دور الدولة في هذه المجالات. ويبرز في هذا الإطار على سبيل المثال دور كل من نوادي أعضاء هيئات التدريس في الجامعات، والروابط والجمعيات والأندية العلمية والثقافية، ومراكز البحوث الخاصة، فضلاً عن دور الوقف في تمويل بعض أنشطة ومشاريع البحث العلمي.

٥. نظراً إلى أن الفساد يؤثر سلباً في عملية التنمية، وبخاصة إذا أصاب هذا الفساد بعض الأجهزة والمؤسسات الرئيسية في الدولة، حيث يترتب عليه هدر الموارد والإمكانات المادية وسوء تخصيصها، فضلاً عن إهدار مبدأ العدالة في توزيع أعباء التنمية وعوائدها، نظراً إلى كل ذلك فإن بعض مؤسسات المجتمع المدني تستطيع القيام بدور مهم في الكشف عن ممارسات الفساد الإداري والمالي والسياسي والمطالبة بمحاسبة المتورطين فيها، وهو ما يعزز إشاعة أسس ومبادئ صيانة المال العام والشفافية والمحاسبة، وهي من المتطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية، إذ يصعب إنجاز تنمية حقيقية في ظل استئراء ممارسات الفساد.

٦. نظراً إلى أهمية مؤسسات المجتمع المدني في دعم عملية التنمية والحكم الرشيد في دول الجنوب، وفي بلدان شرق أوروبا ووسطها، فإن مؤسسات التمويل الدولية والدول المانحة أصبحت تولي دعم مؤسسات المجتمع المدني في هذه الدول اهتماماً خاصاً، بل إن بعض هذه المؤسسات والدول أصبحت في عديد من الحالات توجه جزءاً من التمويل إلى بعض مؤسسات المجتمع المدني بهدف تعزيز قدرتها على القيام بدورها في دعم عملية التنمية والتحول الديمقراطي.

خلاصة القول أن دور المجتمع المدني في عملية التنمية في الوقت الراهن هو دور مكمل لدور كل من الدولة والقطاع الخاص. وتبرز مشكلة التنمية بصورة أكثر حدة في الحالات التي لا تقوم فيها الدولة والقطاع الخاص بالدور المنوط بكل منهما في عملية التنمية لأسباب مختلفة، كما هو الحال في الكثير من دول الجنوب، وبخاصة في المنطقة العربية وإفريقيا جنوب الصحراء. وفي مثل هذه الحالات، فإن دور المجتمع المدني يبرز ليس في مجال

تحقيق التنمية، بل في تخفيف الأعباء والضغوط عن بعض الفئات الاجتماعية الأكثر معاناة من جراء غياب التنمية أو وجود نمط مشوه للتنمية تقوده دولة لا تدرك جيداً حقيقة أبعاد دورها التنموي، وقطاع خاص غير منتج اجتماعياً واقتصادياً، ولا هم له سوى تعظيم أرباحه بعيداً من أي مسؤوليات اجتماعية أو تنموية. ومهما يكن من أمر، فإن قيام المجتمع المدني بدوره في عملية التنمية يفترض ابتداءً وجود رؤية مجتمعية واضحة للتنمية من حيث أهدافها وأولوياتها ومراحلها، على أن تتم ترجمتها من خلال استراتيجية وخطط تنموية واقعية ومدروسة، يتكامل في إطارها دور كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وفي هذا السياق، فإن مدى فاعلية دور المجتمع المدني في عملية التنمية يتوقف على عدة عوامل منها: طبيعة مؤسسات المجتمع المدني وإلى أي مدى هي تعبر عن قوى وتكوينات اجتماعية فاعلة ومؤثرة في المجتمع، ودرجة مؤسسياتها، وحدود استقلاليتها عن الدولة، ومدى توافر التمويل لها، وحدود قدرتها على تنفيذ خططها وبرامجها بعيداً من الروتين والبيروقراطية.



## الفصل الرابع

### المجتمع المدني والديمقراطية

إن العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية هي علاقة تداخل وترابط، فالمجتمع المدني لا يبتعث ويتطور إلا في إطار نظام ديمقراطي، كما أنه يمثل في الوقت نفسه ركيزة أساسية لتحقيق التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية على نحو يضمن لها الاستمرارية والاستقرار. ومن هنا تأتي أهمية مناقشة العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية<sup>(١)</sup>.

### أولاً: دور المجتمع المدني في تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع

من المعروف أن مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته تتوسط العلاقة بين المجتمع العام والدولة، وتقوم بدور في ضبط هذه العلاقة وإدارتها بطريقة سلمية ومنظمة، فهي تتولى تجميع مصالح ومطالب الفئات والتكوينات الاجتماعية التي تعبر عنها وترفعها إلى السلطة الحاكمة، كما أنها تقوم بالدفاع عن هذه المصالح ضد أي

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية انظر: لاري دايموند، «المجتمع المدني والنضال من أجل الديمقراطية»، في: لاري دايموند (محرر)، النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي، ترجمة سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقى، ١٩٩٥)؛ محمد عابد الجابري، «إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي»، في: مجموعة من الباحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)؛ سعد الدين إبراهيم، «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي»، في: الديمقراطية، الكتاب الأول (القاهرة: مركز دراسات التنمية السياسية والدولية - الصحفيون المتحدون، ١٩٩١)؛ على الصاوي، «التنظيمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي»، شؤون عربية، العدد ٧٥ (سبتمبر ١٩٩٣)؛ عمر القرابي، «نحو دور للمجتمع المدني في دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي»، رواق عربي، العدد ٢ (أبريل ١٩٩٦)؛ محمد سعد أبو عامود، «دور المجتمع المدني العربي في الأزمات»، شؤون عربية، العدد ١١٠ (صيف، ٢٠٠٢).

قرارات أو قوانين أو ممارسات تمثل مساساً بها، سواء صدرت من قبل السلطة الحاكمة أو من قبل أي قوى أخرى في المجتمع.

ومن هذا المنطلق، فإن مؤسسات المجتمع المدني تعمل كحلفاء وصل سياسية ومؤسسية وسيطة بين الدولة والمجتمع، لذا فهي تقوم بدور مزدوج، إذ تحمي المواطن من تعسف السلطة، وتحمي السلطة من أعمال العنف السياسي التي قد تلجأ إليها بعض القوى والجماعات عندما تعجز عن إيصال مطالبها عبر قنوات مؤسسية وبطريقة سلمية على نحو ما سبق ذكره.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن قوى المجتمع المدني ومؤسساته استطاعت في عديد من الحالات أن تقوم بدور مهم ومؤثر في إحداث عملية التحول الديمقراطي، وذلك خلال الموجة الثالثة للانتقال نحو الديمقراطية التي شهدها العالم منذ سبعينيات القرن العشرين. فهذه القوى مارست ضغوطاً وقامت باحتجاجات واسعة النطاق، وهو ما أجبر نخباً تسلطية حاكمة على التخلي عن السلطة أو القبول بالخيار الديمقراطي. ولا شك في أن التحول الديمقراطي الذي يأتي بضغوط من قبل قوى المجتمع المدني وعبر مفاوضات ومساومات بين النخبة الحاكمة وهذه القوى تكون فرصته في الاستمرارية والاستقرار أفضل من التحول الذي يتم من أعلى، أي بمبادرة من نخبة حاكمة تهندس عملية التحول وترسم حدودها على النحو الذي يحقق مصالحها في الاستمرار في سدة السلطة. كما أن وجود قوى ومؤسسات حية وفاعلة للمجتمع المدني يقلص من فرص النخب، وبخاصة النخب الاقتصادية، في السيطرة على النظام الديمقراطي، حيث تعمل هذه القوى على ضمان تطبيق قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية من خلال توفير قنوات للمشاركة والرقابة الشعبية<sup>(٢)</sup>.

## ثانياً: دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية ونشر ثقافة الديمقراطية

يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بدور مهم في تعزيز المشاركة السياسية عبر أساليب وآليات متعددة منها: تدريب أعضائها على المشاركة سواء من خلال الانتخابات الداخلية التي تتم في هذه المؤسسات، أو من

Gordon White, "Civil Society, Democratization and Development: Clearing the Analytical Ground," in: Peter Burnell and Peter Calvert (eds.), *Civil Society in Democratization* (London: Frank Cass, 2004); Saad Eddin Ibrahim, "Civil Society and Prospects for Democratization in the Arab world," In: Augustus Richard Norton, (ed.), *Civil Society in the Middle East*, vol. 1 (NewYork: E. J. Brill, 1995), chapter 1; Tareq Y. Ismael and Jacqueline S. Ismael, "Civil Society and Democratic Transformation in the Arab World: Review Article," *Middle East Journal*, vol. 521, no. 3 (Summer, 1992).

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: غرايم جيل، ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٥)، ص ٣١٨.

خلال أنشطتها الأخرى، فضلاً عما تنظمه من دورات تدريبية وورش عمل للأعضاء، ومن ثم فهي تزودهم بخبرات ومهارات حياتية تعزز من قدرتهم على المشاركة في الحياة السياسية، كما أن بعض تنظيمات المجتمع المدني، وبخاصة الأحزاب السياسية، تقوم بدور مهم في إعداد وتربية الكوادر السياسية بحيث تسهم في تجديد النخبة السياسية ورفدها على الدوام بدماء جديدة شابة. ومن هنا فإنه من «خلال المجتمع المدني ومؤسساته بما في ذلك الأحزاب السياسية والمنظمات الطوعية والروابط المستقلة إنما تتأسس شبكة الأنشطة والمشاركة الشعبية التي هي أساساً في القلب من أي مفهوم يعني الديمقراطية. وهكذا، ففي كل تلك الحالات يُعتبر المجتمع المدني المهاد الأساس للديمقراطية الناجعة»<sup>(٣)</sup>.

كما أن بعض مؤسسات المجتمع المدني يمكن أن تقوم بدور مهم في تعزيز عملية التحول الديمقراطي من خلال دورها المؤثر في نشر الثقافة السياسية الديمقراطية وإعادة تعريف قواعد اللعبة السياسية على أسس ديمقراطية، ومشاركتها الفعالة في مراقبة العمليات الانتخابية والكشف عن أي عمليات تزوير أو تلاعب، فضلاً عن قيامها بدور في مراقبة أداء الحكومة والمناقشة العلنية لبعض سياساتها وقراراتها، وبخاصة تلك التي تربط بقضايا رأي عام أو بمصالح قطاعات واسعة من المواطنين، وهو ما يعني أن مؤسسات المجتمع المدني تستطيع أن تسهم في تكريس أسس الشفافية والمساءلة والمحاسبة، وهي من المرتكزات الرئيسية للديمقراطية. كما أن مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان يمكن أن تقوم بدور مهم في تعزيز حماية حقوق الإنسان من خلال الكشف عن الانتهاكات وفضح مرتكبيها والمطالبة بتقديمهم للمساءلة والمحاسبة، فضلاً عن دورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وترسيخ الوعي بها لدى مختلف فئات المجتمع.

إضافة إلى ما سبق، فإن مؤسسات المجتمع المدني تقدم بدائل موضوعية ينخرط فيها أفراد المجتمع بصفة طوعية على أسس إنجازية حديثة، بحيث يتجاوزون حدود الولاءات والانتهايات الأولية أو التقليدية، القبلية والعرقية والمذهبية والدينية، وهو ما يجد من التأثيرات السلبية لهذه الانتهايات، وما يترتب عليها من انقسامات وصراعات عمودية قد تمثل تهديداً لكيان الدولة ذاته، ومن ثم فهي تعزز من فرص إرساء وترسيخ الديمقراطية والمواطنة والسلم الأهلي والوحدة الوطنية.

كما أن الأسس والمعايير القيمية والأخلاقية التي يستند إليها المجتمع المدني هي الأسس والمعايير نفسها التي تستند إليها الديمقراطية. فكلاهما يستند إلى أسس ومبادئ التسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعدد

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣.

والاختلاف، والالتزام بالأساليب السلمية في حل الخلافات والصراعات، فضلاً عن أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات. ولا شك في أن نشر هذه القيم وغيرها، التي تمثل جوهر ما يُعرف بـ«الثقافة السياسية الديمقراطية»، وتكريسها على مستوى المجتمع، إنما هو ركيزة أساسية لترسيخ الديمقراطية، بحيث إن كل القوى والتيارات السياسية تقبل بها اختياراً نهائياً، وتسلم بإجراءاتها وقواعدها، وتلتزم بالاحتكام إلى هذه القواعد والإجراءات في حل خلافاتها وصراعاتها، ومن ثم لا تصبح هناك قوى سياسية رافضة للنظام الديمقراطي أو قابلة له بصورة ذرائعية انتهازية على أمل أن تنقلب عليه بمجرد أن تُتاح لها الفرصة. كما أن تكريس الثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع يجعل الشعب عامة على قناعة بأن الديمقراطية هي أفضل صيغة سياسية لإدارة شؤون الدولة والمجتمع.

وخلاصة القول أن العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية هي علاقة جدلية، إذ لا يُتصور قيام مجتمع مدني حقيقي إلا في إطار نظام ديمقراطي، كما لا يُتصور إنجاز تحول ديمقراطي جدي وترسيخ الديمقراطية دون الاستناد إلى مجتمع مدني قوي وناصح، «وعندما تلعب قوى المجتمع المدني دورها على طول الخط مع نخب النظام وتؤدي العملية إلى نتيجة ديمقراطية، فمن المرجح أن تشكل هذه العملية ذاتها تحليلاً لقوى المجتمع المدني في صورة مجتمع مدني متفتح. بهذا المعنى لا يمكن للمجتمع المدني أن يتحقق بلا جهود هذا المجتمع ذاته في ممارسة التغيير الديمقراطي. كما لا يمكن أن ينشأ مجتمع مدني من عل، بل يجب أن يخلق نفسه من خلال ضروب أنشطته. وهذا هو جوهر الديمقراطية»<sup>(٤)</sup>.

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٢٠.

## الفصل الخامس

### الإسلام والمجتمع المدني

إذا كان مفهوم «المجتمع المدني» قد نشأ وتطور مرتبطاً بخبرة المجتمعات الرأسمالية الغربية وما شهدته من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وفكرية ودينية منذ القرن السابع عشر، فقد اهتمت دراسات كثيرة بتحليل وتأصيل موقع المجتمع المدني في الخبرة الإسلامية، سواء على الصعيد المفهومي أو على صعيد دلالات الممارسة التاريخية. وقد سعت هذه الدراسات إلى الإجابة عن عدة تساؤلات، منها على سبيل المثال: هل عرفت الخبرة الإسلامية مفاهيم أخرى تعكس نفس دلالة مفهوم المجتمع المدني؟ وهل عُرفت مؤسسات وأنماط تنظيمية وممارسات تماثل في وظيفتها ودورها تلك التي سُميت في الخبرة الغربية «المجتمع المدني»؟ وما أهم الأبعاد المعاصرة للعلاقة بين الإسلام و«المجتمع المدني» في الوطن العربي؟ وإلى أي مدى يمكن عد الأحزاب والحركات الإسلامية المعتدلة جزءاً من بنية المجتمع المدني في الدول العربية والإسلامية التي تسمح قوانينها بقيام مثل هذه الأحزاب والحركات؟... إلخ.

### أولاً: الإسلام ومنظومة القيم التي يستند إليها المجتمع المدني

من المناسب اتخاذ البعد القيمي للمجتمع المدني نقطة بداية لمقاربة هذا الموضوع، إذ إن أحد الأركان الأساسية للمجتمع المدني يتمثل بالأساس القيمي / الأخلاقي الذي يستند إليه، والذي تجسده مجموعة من القيم والمعايير مثل: الحرية والمساواة والتطوع والتسامح والقبول بالتعدد والاختلاف في الفكر والرؤى والمصالح، فضلاً عن قيم التعاون والتكافل والمشاركة وحل الخلافات بالطرائق السلمية... إلخ. ولا شك في أن هذه

المنظومة من القيم موجودة في الدين الإسلامي، وهو يدعو إلى احترامها والتمسك بها. ومن ثم فإذا كان مفهوم «المجتمع المدني» قد نشأ مرتبطاً بالخبرة الغربية على نحو ما سبق ذكره، فإن القيم التي يستند إليها هي من صميم الإسلام كما يجسده القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، وهناك الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تشدد على هذه القيم، والتي لا يتسع المجال للخوض فيها.

ويكفي في هذا المقام الإشارة إلى أنه إذا كان مفهوم «المجتمع المدني» يستند إلى القبول بالتعدد والاختلاف في الرؤى والمصالح والأفكار، فإن الإسلام لا يقر بالتعدد في أمور الدنيا فحسب، ومنها مسائل السياسة والحكم، لكون التعدد والتنوع سنة من سنن الكون، ولكنه أكثر من هذا يقر بالتعدد والاختلاف في الدين والمعتقد، أما قيمة التسامح فهي قيمة جوهرية في الإسلام تصل في تطبيقها إلى حد العفو عن من قام بارتكاب ظلم في حق الآخرين. وإلى جانب هذا الأساس القيمي الذي تجسده الأصول الإسلامية، فإن الخبرة التاريخية الإسلامية تقدم دلالات مهمة بهذا الخصوص. يقول علي المزروعى: «لم يعرف الإسلام مثيلاً للمعسكرات الإبادة الجماعية النازية المنظمة، كما لم يعرف الإسلام احتلالاً رافقه إبادة جماعية مثلما فعل الأوروبيون في الأمريكتين وأستراليا، كما لم يعرف الإسلام مثيلاً للتفرقة العنصرية الصارمة التي أقرتها الكنيسة الإصلاحية الهولندية في جنوب إفريقيا، كما لم يعرف الإسلام مثيلاً للعنصرية الوحشية اليابانية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، كما لم يعرف الإسلام مثيلاً لحقوق الموت في كمبوديا التي أقامها بول بوت... كما لم يعرف الإسلام مثيلاً للربح الستاليني المنفذ باسم الخطط الخمسية، كما لا يمكن لأحد أن يلوم الإسلام على الحريين العالميتين الوحيدتين في تاريخ البشرية، واللتين بدأتا في أوروبا»<sup>(١)</sup>.

## ثانياً: مفهوم «المجتمع الأهلي» بديلاً لمفهوم «المجتمع المدني»

إذا كانت البنية التنظيمية والمؤسسية للمجتمع المدني تتكون من المؤسسات والمنظمات التطوعية التي تعبر عن مصالح فئات وتكوينات اجتماعية في المجتمع، وتتمتع بنوع من الاستقلالية عن الدولة، فإن الخبرة التاريخية الإسلامية عرفت أنماطاً من المؤسسات والكيانات التي أدت أدواراً مماثلة - من حيث الجوهر - لما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في العصر الحديث، كما عرفت صوراً من الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تندرج في هذا السياق. من هنا فقد اهتم بعض الباحثين بدراسة هذا الموضوع وتأصيله

(١) مزيد من التفاصيل، انظر: علي الأمين المزروعى، الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟ سلسلة محاضرات الإمارات، ٣٠ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ١٠.

في الخبرة الإسلامية، إذ تم التركيز على إبراز دور ما يسميه البعض «مؤسسات الأمة» التي تميزت عن مؤسسات السلطة أو الدولة، واتسمت بنوع من الاستقلالية عنها. ومن هذه المؤسسات على سبيل المثال: مؤسسة القضاء ومؤسسة العلماء ومؤسسة الإفتاء ومؤسسة الوقف وجماعات التجار وجماعات الحرف والصنائع والطرق الصوفية والمذاهب الفقهية والأقليات الدينية والجمعيات الخيرية الإسلامية، وكل هذه المؤسسات وغيرها جسدت في سياقها التاريخي جوهر ما اصطُح على تسميته في الخبرة الغربية «المجتمع المدني». كما رأى البعض أن «ما يوازي مفهوم المجتمع المدني الحديث من حيث دلالة استقلالية المجتمع عن الدولة عبر مؤسسات ومنظمات مستقلة أو شبه مستقلة أو وسيطة، هو ما يمكن نعتة باصطلاح 'المجتمع الأهلي' في التاريخ الاجتماعي السياسي العربي الإسلامي. فمقابل صيغة 'أهل الدولة' التي تردت في مقدمة ابن خلدون، نقرأ صيغ 'أهل العصية' و'أهل الحرف والصنائع' و'الفرق'... إلخ. وجميع هذه الصيغ تعبير عن دينامية اجتماع سياسي، ومؤسسات مجتمع تجري فيه أشكال من الإنتاج والتبادل وأنماط من الثقافة والاجتهاد الفكري والفقهية، وتعبيرات عن العمل السياسي والنقابي»<sup>(٢)</sup>.

وفي معرض تحليل المستشار طارق البشري لدور مؤسسات «المجتمع الأهلي» في الخبرة الإسلامية، أكد أن إنشاء هذه المؤسسات كان يقوم على أساس التطوعية والإرادة الذاتية للأفراد، وهي كانت تعبر عن مصالح أو غايات مشتركة سواء مادية أو معنوية، كما أنها كانت متعددة ولكن من دون أن تؤدي إلى تناثر أو تشتت اجتماعي، إذ إن تعدد الأسس التي تقوم عليها هذه المؤسسات بما يوجد من تداخل بين دوائر الانتهاء إنما يعزز من وشائج التماسك والترابط داخل المجتمع. إضافة إلى ذلك، فإن مؤسسات المجتمع الأهلي في الخبرة الإسلامية كانت تنطلق من المرجعية العامة للمجتمع ولا تخرج عنها، بل كانت بمنزلة حلقات وصل بين النسق العقدي والقيم السائدة، وكانت كذلك تتمتع بالاستقلالية دون تصادم مع المؤسسات السياسية. وقد أدت هذه المؤسسات أدواراً كثيرة من أبرزها: بلورة اتجاهات الرأي العام، وتقوية الروابط بين الجماعات الفرعية في المجتمع، كما أنها كانت تخفف أعباء الإدارة والتمويل عن سلطات الدولة المركزية، إذ كانت دير شؤون الجماعات والتكوينات الفرعية التي تعبر عنها، فضلاً عن دورها في الحد من الميل الطبيعي للدولة

(٢) وجيه كوثراني، «المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي»، في: مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٢٠؛ ولزيد من التفاصيل حول مؤسسات المجتمع المدني أو الأهلي كما عرفتها التجربة الإسلامية، انظر على سبيل المثال: عبد الحميد الأنصاري، «نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني»، المستقبل العربي، العدد ٢٧٢ (أكتوبر ٢٠٠١)، ص ١١١-١١٣؛ سيف الدين عبد الفتاح، «المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة»، في: مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

Ahmed S. Moussalli, "Modern Islamic Fundamentalist Discourses on Civil Society, Pluralism and Democracy," in: Augustus Richard Norton (ed.), *Civil Society in the Middle East, Volume One* (London: E. J. Brill, 1995), Chapter 3.

المركزية نحو التسلط والاستبداد، فكانت توجد قدراً من التوازن بين مؤسسات الدولة والمجتمع<sup>(٣)</sup>. وكل هذا يؤكد ما سبقت الإشارة إليه بأن مؤسسات «المجتمع الأهلي» كما عرفتها الخبرة الإسلامية كانت تتسم بالكثير من خصائص المجتمع المدني في العصر الحديث، وبخاصة ما يتعلق بفكرة التطوعية والاستقلال النسبي عن الدولة، فضلاً عن القيام بكثير من الأدوار والوظائف التي تؤديها مؤسسات المجتمع المدني في العصر الحديث.

كما خلصت إحدى الدراسات التي سعت للتأصيل لمفهوم «المجتمع المدني» في الخبرة الإسلامية إلى نتيجة مهمة مفادها أن «المجتمع المدني هو أساس الوجود الإسلامي، فهو الذي يمثل الإسلام في كيانه - كعقيدة وشريعة وميزان خلقي - وتشده روابط اجتماعية تشكل قوته الحقيقية... المجتمع المدني الإسلامي - وعلى مر التاريخ - قلما عول على السلطة السياسية الحاكمة في شؤونه إلا في الدفاع الخارجي (الجيش) والأمن الداخلي (الشرطة) وما يتعلق بشؤون البريد، بل كانت الدولة في حاجة مستمرة للمجتمع لتمويل ميزانيتها ونفقاتها عن طريق الجباية والضرائب، وأما شؤون التربية والتعليم والتثقيف والشؤون الصحية فقد كانت من مسؤولية تنظيمات المجتمع المدني... إن مبادئ الإسلام وقيمه تستوعب مضامين وقيم المجتمع المدني، ولا تشكل المنطلقات والثوابت في الإسلام تناقضاً مع قيم المجتمع المدني، ولا تحد من ممارسته في الفضاء الحر الاجتماعي والسياسي... جذور المجتمع المدني موجودة وبكثافة في عمق المجتمع العربي الإسلامي، والتجارب والممارسات والفعاليات التاريخية لتكوينات المجتمع المدني على امتداد التاريخ الإسلامي - وفي جانب منها - تُعد أساساً صالحة لبناء مشروع لمفهوم عربي إسلامي معاصر للمجتمع المدني»<sup>(٤)</sup>.

وفي هذا الإطار، فقد تزايد الاهتمام خلال السنوات الأخيرة بدراسة نظام الوقف في الإسلام وعلاقته بالتطور السياسي والاجتماعي في العالمين العربي والإسلامي في الوقت الراهن، إذ بات من المؤكد أن «نظام الوقف الإسلامي الذي عرفه المجتمع المدني منذ خمسة عشر قرناً كان - ولا يزال بدرجته ما - قاعدة مادية ومعنوية لبناء ودعم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي في مختلف المجالات العلمية والتعليمية والصحية والخدمية

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: طارق البشري، «منهج النظر في أسس البناء الديمقراطي والتعددية ومؤسسات المجتمع المدني»، إسلام أون لاين. نت.

(٤) عبد الحميد الأنصاري، «نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع العربي»، المستقبل المدني، العدد ٢٧٢ (أكتوبر ٢٠٠١)، ص ١٠٩، ١١٣، وانظر رؤية للمجتمع المدني والدولة في النموذج الحضاري العربي الإسلامي مقابلة بالنموذج الحضاري الغربي في: عبد السلام محمد طويل، «المجتمع المدني والدولة: دراسة مقارنة بين النموذج الحضاري الغربي والنموذج الحضاري العربي الإسلامي»، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٣٤ (ديسمبر ٢٠٠٠).

وحتى الترفيحية... وأن إصلاح نظام الوقف من شأنه الإسهام بفاعلية في إعادة الحيوية إلى مؤسسات المجتمع المدني العربي وتمكينها من التجدد المستمر، والتحرر في الوقت نفسه من قيد السيطرة الحكومية، ومن قيد السيطرة الأجنبية والتبعية للخارج المتسربة تحت غطاء تقديم التمويل والمعونات الأجنبية»<sup>(٥)</sup>.

وإذا كانت بعض المؤسسات السالفة الذكر، التي مثلت جوهر المجتمع المدني في الخبرة التاريخية الإسلامية، وبخاصة مؤسستي العلماء والإفتاء، قد تمتعت بقدر من الاستقلالية عن السلطة في بعض فترات التاريخ الإسلامي، فإن هذه المؤسسات أُخضعت في مراحل أخرى للتطويع والتدجين من قبل الحكام والسلاطين والأمراء، بحيث تم توظيفها في إضفاء الشرعية الدينية على الحكم وممارسة السلطة، وهو ما أثر سلباً في دورها وأفقها استقلالياتها من الناحية العملية، ولا شك في أن الخبرات التاريخية المتراكمة لسيطرة الحكام والسلاطين على بعض مؤسسات الأمة وتوظيفها لحساب أهداف ومصالح سياسية، إنما تمثل جذوراً تاريخية للاستبداد والتسلط في العالمين العربي والإسلامي في العصر الحديث.

## ثالثاً: الإسلام والمجتمع المدني في الوطن العربي

### خلال القرن العشرين: دلالات الخبرة

في إطار دراسة العلاقة بين الإسلام والمجتمع المدني على الصعيد القيمي في الوطن العربي خلال القرن العشرين، أُثيرت مسألة مهمة جدية بالبحث والتمحيص، وهي الخاصة بتأثير الإسلام في الثقافة السياسية في الدول العربية، لكون هذه الثقافة تمثل عنصراً جوهرياً في حركية المجتمع المدني ونمط علاقته بالدولة. وفي هذا السياق، يؤكد البعض أن الإسلام أسهم في تكريس مجموعة من القيم السلبية في الثقافة السياسية العربية، مثل: القدرية والتواكل والسلبية والخضوع والطاعة... إلخ، وهو الأمر الذي يجعل هذه الثقافة تنطوي على عائق رئيسي لعملية التحول الديمقراطي، ولنمو المجتمع المدني في المنطقة، ولذلك يجعل البعض الأخذ في العلمانية شرطاً ضرورياً لإنجاز تحول ديمقراطي حقيقي وتأسيس مجتمع مدني فعال في العالم العربي والإسلامي<sup>(٦)</sup>.

(٥) إبراهيم البيومي غانم، «ندوة: نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد ٢٧٤ (ديسمبر ٢٠٠١)، ومجموعة من الباحثين، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣).

(٦) لمزيد من التفاصيل حول هذا الرأي، انظر على سبيل المثال: عبد الرازق عيد ومحمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٠)؛ فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣)، ص ١٩٣؛ Giovanni Sartori، «How Far Can Free Government Travel», *Journal of Democracy*, vol. 6, no. 3 (July, 1995).

ولكن إذا كان صحيحاً أن الثقافة السياسية العربية تتضمن قيماً لا تتلاءم مع الديمقراطية، فإن من الصحيح أيضاً أن الدين الإسلامي في أصوله كما جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، لا يُعد عاملاً في تكوين القيم الثقافية المشار إليها وتحقيق استمراريتها، إذ إنه يتضمن القيم العليا للديمقراطية، مثل: الحرية والعدالة والمساواة والمشاركة وحق الأمة في اختيار الحاكم ومساءلته... إلخ، بل إنه يرفعها إلى مرتبة التكليف الشرعي. لذلك فالأدق القول: إن ممارسات الحكام والسلاطين التي قامت على أساس تعطيل مبدأ الشورى وتوظيف الدين لحساب السياسة من خلال تفسيرات وتأويلات دينية عبر فترات زمنية طويلة من تاريخ المسلمين هي التي أسهمت في إيجاد وتكريس القيم المعنية في الثقافة السياسية في بلاد العرب والمسلمين، كما أن انتشار تصورات شعبية للدين الإسلامي في قطاعات اجتماعية واسعة من المسلمين، وهو ما يطلق عليه البعض اسم «الدين الشعبي» أو «التدين الشعبي» قد مثل - ويمثل - عنصراً جوهرياً بهذا الخصوص<sup>(٧)</sup>.

وهكذا، فإن مفهوم «المجتمع المدني» له دلالاته في الإسلام على صعيد القيم من ناحية، وعلى صعيد الخبرة التاريخية من ناحية أخرى، إذ عرفت هذه الخبرة جوهر المجتمع المدني ولكن تحت مسميات مختلفة وأنماط متميزة من التكوينات والمؤسسات الاجتماعية. كما أن هذه الخبرة تضمنت دلالات وانعكاسات إيجابية وأخرى سلبية من منظار فاعلية المجتمع المدني واستقلالته عن الدولة. ولكن إذا كان مفهوم «المجتمع المدني» قد تطور في الخبرة الغربية مرتبطاً في بعض جوانبه بالصراع ضد السلطة الدينية، فإن جوهر هذا المفهوم قد ارتبط في الخبرة الإسلامية بالدين الذي مثل إطاراً لما سماه البعض «مؤسسات الأمة»، وهذه المسألة لا يمكن فهمها بمعزل عن طبيعة الإسلام وخصوصيته بوصفه ديناً شاملاً من ناحية، كما أنه لم يعرف السلطة الدينية (الكهنوتية) على نحو ما كان سائداً في أوروبا في العصور الوسطى من ناحية أخرى، فالسلطة في الإسلام هي في الأصل سلطة مدنية، فالأمة هي التي تختار الحاكم، كما أن استمراره في منصبه يظل رهناً برضاها، إذ لها حق مساءلته وعزله إذا كانت هناك أسباب توجب العزل، كما أن الإسلام لم يحدد صورة معينة لنظام الحكم يلزم بها المسلمين في كل زمان ومكان، بل ترك هذا الأمر ليجتهدوا فيه ويكيفوه بحسب ظروفهم وبيئاتهم المتغيرة زمانياً ومكانياً، شريطة أن يتم ذلك في إطار الالتزام بالأسس والمبادئ الصحيحة للشريعة الإسلامية.

وفي إطار تحليل العلاقة بين الإسلام والمجتمع المدني في الوطن العربي كما تبلورت على صعيد الممارسة السياسية خلال القرن العشرين، فقد خلصت دراسة سابقة إلى أن الإسلام مثل ويمثل مكوناً رئيسياً في بنية المجتمع

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: عزمي بشارة، «التحول الديمقراطي: التدين الشعبي، نمط التدين الجماهيري»، المستقبل العربي، العدد ٢٣٦ (أكتوبر ١٩٩٨).

المدني في الوطن العربي، وذلك استناداً إلى عدة مؤشرات، منها<sup>(٨)</sup>: أن هناك حركات إسلامية رئيسية في الوطن العربي مثل جماعة الإخوان المسلمين في كل من مصر والأردن، قد نشأت بالأساس كجَمعيات أهلية، وطبقاً للقوانين التي تنظم تأسيس وعمل الجمعيات، وهو الأمر الذي أفاد الجماعة في الحالتين، إذ لم تنخرط في العمل السياسي إلا بعد مرحلة أولى اهتمت كل منهما خلالها بنشر أفكارها وتعزيز قواعدها الاجتماعية، وذلك من خلال ممارسة العمل الدعوي والاجتماعي والتثقيفي، وهو ما كان عاملاً مهماً لتوسيع دائرة التأييد السياسي لهما عندما اتجهتا إلى الانخراط في ممارسة العمل السياسي في فترة لاحقة<sup>(٩)</sup>.

وفي إطار عملية الانتقال إلى التعددية السياسية التي جرت في عدة دول عربية منذ الربع الأخير من القرن العشرين، فقد ظهرت أحزاب إسلامية في الدول التي لم تحظر قوانينها ذلك، ومنها اليمن ولبنان والأردن والجزائر (وذلك قبل تعديل الدستور الجزائري، إذ أصبح يحظر قيام أحزاب على أساس ديني) وعراق ما بعد صدام حسين. وبتأسيس أحزاب إسلامية في بعض الدول العربية بصفة قانونية ومشروعة، فقد أصبحت هذه الأحزاب جزءاً من بنية المجتمع المدني في الدول المعنية. ومن دون الخوض في تقييم أداء الأحزاب الإسلامية، فإن ما يتعين تأكيده هو أن قوى وتيارات إسلامية أو تستند إلى مرجعيات إسلامية قد قبلت الانخراط في ممارسة العمل السياسي في ظل الأطر الدستورية والقانونية القائمة في عديد من الدول العربية، وهو ما يمثل عنصراً مهماً في دحض مقولة إن الإسلام لا يقبل التعددية الحزبية، ولا يعرف سوى حزب الله وحزب الشيطان على نحو ما يدعي ويروج القائلون بوجود تعارض مبدئي بين الإسلام والديمقراطية.

وفي كثير من الدول العربية، وبصدد عديد من القضايا والتطورات الداخلية والخارجية، قامت أحزاب إسلامية أو أحزاب تستند إلى مرجعيات إسلامية بالتنسيق والتعاون مع أحزاب تمثل تيارات أخرى، قومية وليبرالية ويسارية، وذلك من أجل ممارسة نوع من الضغط على النخب الحاكمة للتأثير في توجهاتها وسياساتها في شأن بعض هذه القضايا، وهناك أمثلة كثيرة تؤكد ذلك في واقع خبرة العمل السياسي في عدد من الدول العربية، مثل مصر والأردن والجزائر والعراق، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حيث نسق إسلاميون معتدلون

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: حسّنين توفيق إبراهيم، «الإسلام والسياسة في الوطن العربي خلال القرن العشرين»، في: مجموعة من الباحثين، الأمة في قرن: عدد خاص من أمّتي في العالم، حولية قضايا العالم الإسلامي ٢٠٠٠/٢، ٢٠٠١ (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٢).

(٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: علي عبد الكاظم، «السيرة التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين ومرجعيتها الفكرية»، في: حسين أبو رمان (محرر)، الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن (عمان: دار سندباد للنشر، ١٩٩٧)؛ ريتشارد ميتشيل، الإخوان المسلمون، ترجمة عبد السلام رضوان، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥)؛ محمد شوقي زكي، الإخوان المسلمون والمجتمع المصري (القاهرة: دار الأنصار، ١٩٨٠)، وحسّنين توفيق إبراهيم وهدى راغب عوض، الإخوان المسلمون والسياسة في مصر: دراسة في التحالفات الانتخابية والممارسات البرلمانية للإخوان المسلمين في ظل التعددية السياسية المقيدة ١٩٨٤-١٩٩٠ (القاهرة: مركز المحروسة، ١٩٩٦).

مع قوى وأحزاب علمانية للمطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري، أو للمشاركة في استحقاق انتخابي، أو لمقاطعة استحقاق انتخابي آخر، أو للاحتجاج على بعض السياسات والقرارات المرتبطة بقضايا إقليمية مثل الصراع العربي-الإسرائيلي والمسألة العراقية.

كما أن بعض الأحزاب والقوى الإسلامية في عديد من الدول العربية اتجهت إلى تعزيز دورها على صعيد المجتمع المدني من خلال إنشاء مؤسسات تعليمية وصحية واجتماعية تقدم خدماتها - مجاناً أو بمقابل رمزي - لقطاعات من المواطنين وبخاصة من الفقراء ومحدودي الدخل. وعلى سبيل المثال، فقد ظهر هذا التوجه على نحو بارز لدى جماعة الإخوان المسلمين في مصر منذ بداية تأسيسها. كما قامت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بتأسيس شبكة من الهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخيرية، وهو ما أسهم في تعزيز شعبيتها وتوسيع قاعدتها الاجتماعية، ومن ثم انعكس على حجم التأييد السياسي لها في الاستحقاقات الانتخابية التي شاركت فيها<sup>(١٠)</sup>. كما أن الدور السياسي والعسكري لحزب الله في لبنان يركز في جانب مهم منه على دوره الاجتماعي، الذي يستند إلى عديد من المؤسسات الاجتماعية والإعلامية والاقتصادية التي ترتبط بالحزب سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة<sup>(١١)</sup>.

هذا وقد تزايدت أهمية دور الحركات الإسلامية في تلبية بعض الحاجات الأساسية لقطاعات من المواطنين في عدد من الدول العربية في ظل تراجع قدرة الدول المعنية على الوفاء بالتزاماتها الاقتصادية والاجتماعية تجاه مواطنيها، بل وتحليلها عن كثير من هذه الالتزامات مع اتجاهها نحو تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي المعروفة بسياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والتي تستند إلى: تحرير الاقتصاد، والتحول إلى القطاع الخاص، وتقليص الإنفاق العام، وإلغاء أو خفض الدعم الحكومي للسلع والخدمات الأساسية، وزيادة الرسوم والضرائب، وتحلي الدولة عن التزاماتها بشأن التوظيف... إلخ. ومن المعروف أن هذه السياسات أدت إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق الفقراء ومحدودي الدخل في معظم الحالات، من هنا فقد جاء الدور الاجتماعي لبعض الحركات الإسلامية ليعوض ولو جزئياً عملية انسحاب الدولة وتحليلها عن بعض التزاماتها. بعبارة أخرى، فإن تقلص الدور الاجتماعي للدولة في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي

(١٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: إبراهيم غرايبة، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ١٩٤٦ - ١٩٩٦ (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات ودار سندباد للنشر، ١٩٩٧).

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر: نهاد حشيشو، «الأحزاب في لبنان»، دراسات، العدد ٤ (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨)، ص ٣٢ وما بعدها؛ وضاح شرارة، دولة حزب الله: لبنان مجتمعاً إسلامياً (بيروت: دار النهار، ١٩٩٦)، و

Amal Saad Ghorayeb, *Hizballah: Politics and Religion* (London: Pluto Press, 2002).

في عدد من الدول العربية قد دفع بعض الحركات الإسلامية إلى تغطية بعض من المجال العام الذي انسحبت منه الدول بصورة غير منظمة، وذلك من خلال آليات متعددة، وهو ما كرس من شعبيتها<sup>(١٢)</sup>.

إضافة إلى ما سبق، فإن أحزاباً وقوى إسلامية في بعض الدول العربية اتجهت إلى تعزيز وجودها على مستوى بعض تنظيمات المجتمع المدني الفاعلة والمؤثرة، وعلى سبيل المثال فإن جماعة الإخوان المسلمين في كل من مصر والأردن اهتمت كثيراً بالمشاركة في انتخابات النقابات المهنية ونوادي أعضاء هيئات التدريس والاتحادات الطلابية في الجامعات، فخلال الثمانينيات مثّل الإخوان الأغلبية في مجالس إدارة عدد من النقابات المهنية المهمة في مصر، مثل: نقابات الأطباء والمهندسين والصيادلة والمحامين، كما كان لهم دور بارز في نقابات أخرى، فضلاً عن وجودهم في نوادي أعضاء هيئة التدريس في عديد من الجامعات المصرية، وهو ما دفع النظام إلى اتخاذ عدة إجراءات منذ مطلع التسعينيات لإنهاء أو تقليص دور الإخوان في النقابات المهنية. وقد حدث تطور مماثل بالنسبة للإخوان في الأردن من زاوية تعزيز دورهم على صعيد النقابات المهنية والاتحادات الطلابية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، وهو الأمر الذي دفع النظام الأردني في مرحلة ما بعد الملك حسين إلى التصييق على الإخوان والنقابات المهنية معاً<sup>(١٣)</sup>.

وإلى جانب حالتي مصر والأردن، فإن تجربة الكويت تقدم نموذجاً آخر لتمدد التجمعات الإسلامية على صعيد المجتمع المدني. وقد اتخذت هذه التجمعات مسميات محددة عقب تحرير الكويت، فظهرت «الحركة الدستورية الإسلامية» المعبرة عن جماعة الإخوان المسلمين، و«التجمع الإسلامي الشعبي» المعبر عن الجماعة السلفية، و«الائتلاف الإسلامي الوطني» المعبر عن الشيعة. وقد تناولت عدة دراسات بالرصد والتحليل دور التنظيمات المعنية على صعيد المجتمع المدني، سواء في مرحلة ما قبل حرب الخليج الثانية أو ما بعدها، وذكرت دراسة صدرت عام ١٩٩٩ أن «عدد فروع الجمعيات واللجان الدينية التابعة لجماعات الإسلام،

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: سعد الدين إبراهيم، «تقديم: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي»، في: محمد زاهي المغربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية، ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ٢١.

(١٣) هذا لا يعني عدم حدوث خلافات في بعض الفترات بين العرش الأردني والإخوان، ففي الواقع حدثت خلافات ولكن كان يتم احتواؤها بسرعة، ولم تصل الأمور في أي مرحلة إلى حد نسف الجسور بين السلطة والإخوان. انظر: مخلد عبيد المبيض، «الإخوان المسلمون والنظام السياسي في الأردن»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٤، المجلد ٢٧ (شتاء ١٩٩٩)؛ وبخصوص تغيير سياسة النظام المصري تجاه الإخوان المسلمين انظر على سبيل المثال: حسين توفيق إبراهيم، النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر: من التسامح إلى المواجهة ١٩٨١-١٩٩٦ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٨)؛

Hamed Quisay, *Explaining Change: Egyptian Policy Towards the Muslim Brotherhood*, Political Research Series, 136 (Cairo: Center for Political Research and Studies, 2001); Hesham Al-Awadi, "Mubarak and the Islamists: Why Did the "Honeymoon" End?" *Middle East Journal*, vol. 59, no. 1 (Winter 2005); Bassma Kodmani, "The Dangers of Political Exclusion: Egypt's Islamist Problem," *Carnegie Papers- Middle East Series*, 63 (October 2005).

السياسي ١٢٠ فرعاً ولجنة تزاوّل أنشطتها في جميع مناطق الكويت»<sup>(١٤)</sup>. ومن المؤكد أن التجمعات الإسلامية وبخاصة «الجماعة السلفية»، كان لها دور بارز خلال فترة الاحتلال العراقي للكويت، حيث قامت بتأليف «اللجان الشعبية» التي مارست الكثير من الأنشطة ذات الصلة بمقاومة الاحتلال.

هذا، وتمثل الجمعيات الأهلية أو الخيرية الإسلامية مكوناً مهماً في بنية المجتمع المدني في عديد من الدول العربية، وهذا أمر وثيق الارتباط بالمبادئ الإسلامية التي تحض على التعاون والتكافل ومساعدة الفقراء والمحتاجين. وعلى سبيل المثال، فقد أكدت دراسة مسحية للجمعيات الأهلية في مصر عام ١٩٩٢ أن الجمعيات الإسلامية تمثل نحو ٣٥ في المئة من إجمالي الجمعيات الأهلية. ويمتد نشاط هذه الجمعيات ليشمل عدة مجالات، مثل: الصحة والتعليم ومساعدة الفقراء... إلخ، كما أن كثيراً منها يتسم بنوع من الفاعلية في تعبئة التمويل والوصول إلى قاعدة المجتمع<sup>(١٥)</sup>. وفي الأردن، هناك شبكة من الجمعيات الخيرية الإسلامية فضلاً عن عديد من الهيئات والتنظيمات الأخرى ذات الطابع الديني الإسلامي أو التي يغلب على عملها الطابع الإسلامي، فضلاً عن الجمعيات الخيرية الإسلامية الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى الرغم من أن الجمعيات الخيرية الإسلامية تنشأ طبقاً لقوانين الجمعيات المعمول بها في الدول العربية، وهو ما يجعلها كيانات مستقلة أو لها وجودها القانوني المستقل، فإن خبرة التطور السياسي في عديد من الدول العربية مثل مصر والأردن، أكدت أن أنشطة الجمعيات والهيئات الخيرية الإسلامية أسهمت في توسيع قاعدة التأييد الشعبي للأحزاب والقوى الإسلامية المعتدلة التي ترفع شعار «الإسلام هو الحل» خلال الاستحقاقات الانتخابية. وبعبارة أخرى، فإن الجمعيات الخيرية الإسلامية مثلت - وتمثل - في بعض الحالات قاعدة لتأييد الأحزاب والقوى الإسلامية التي تنخرط في العمل السياسي من خلال قنوات سلمية ومشروعة، إذ إن الشعارات الإسلامية التي يتم طرحها خلال الانتخابات تستقطب في الأغلب أعضاء الجمعيات المعنية، كما أنه في بعض الحالات تكون هناك روابط مباشرة وغير مباشرة بين الأحزاب والقوى الإسلامية من ناحية وبين الجمعيات الخيرية الإسلامية من ناحية أخرى، إذ إن بعض العناصر والكوادر من المنتمين إلى أحزاب إسلامية يكون لهم دور في إدارة بعض الجمعيات بصفتهم الشخصية، كما هو الحال

(١٤) فلاح عبد الله المديرس، الجماعة السلفية في الكويت (الكويت: دار قرطاس، ١٩٩٩)، ص ٤٩.

(١٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: أماني قنديل، عملية التحول الديمقراطي في مصر ١٩٨١-١٩٩٣ (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ١٦٥ وما بعدها؛ أماني قنديل وسارة بن نفيسة، الجمعيات الأهلية في مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٤)؛

Denis J. Sullivan, *Private Voluntary Organizations in Egypt: Islamic Development Private Initiative and State Control* (Gainesville: University Press of Florida, 1994).

في الأردن، حيث يشارك الإخوان في إدارة عدد من الجمعيات الخيرية مثل: جمعية المركز الإسلامي، ونادي اليرموك الرياضي الثقافي الاجتماعي، وجمعية المحافظة على القرآن الكريم، وجمعية الهلال الأخضر، ولجنة المناصرة الإسلامية للشعب الفلسطيني، والهيئة الإسلامية العالمية للإغاثة الطبية... إلخ<sup>(١٦)</sup>.

خلاصة القول أنه على الرغم من ضعف وهشاشة المجتمع المدني في معظم الدول العربية في الوقت الراهن، وذلك بحكم ظروف نشأته وكثرة القيود السياسية والقانونية والإدارية والأمنية التي تفرضها السلطات الحاكمة على مؤسساته، فإن الإسلام يمثل عنصراً مهماً في هذا المجتمع، سواء لجهة القيم التي يستند إليها والتي تُعد من صميم الإسلام، أو لجهة الدور السياسي والاجتماعي للحركات والتنظيمات الإسلامية المعتدلة في عديد من الدول العربية. كما أن الجمعيات الإسلامية أصبحت تقوم بدور بارز في إطار النشاط الأهلي في عديد من الدول العربية.

ولا شك في أن أحد مصادر التوتر والصراع بين النظم الحاكمة والجماعات الإسلامية المعتدلة في عديد من الدول العربية والإسلامية إنما يتمثل بتزايد قدرة الجماعات المعنية على الوصول إلى القواعد الاجتماعية الشعبية وتعبئتها، وبخاصة خلال الاستحقاقات الانتخابية. من هنا فإن هذه النظم تحرص على تقليص نفوذ الأحزاب والجماعات الإسلامية بحيث لا يتجاوز دورها الحدود المرسومة لها من قبل السلطة.

تأسيساً على ما سبق، فإن الطروحات التي يقدمها البعض والتي تؤكد أن الإسلام يتناقض مع الديمقراطية ومع تقدم المجتمع المدني لا أساس لها، وتحتاج إلى إعادة مراجعة في ضوء دراسة العلاقة بين الإسلام وكل من الديمقراطية والمجتمع المدني على مستوى القيم من ناحية، وعلى مستوى خبرة التطور السياسي في الوطن العربي خلال الربع الأخير من القرن العشرين من ناحية أخرى، حتى يتسنى الوقوف على حقيقة دور الحركات الإسلامية المعتدلة والجمعيات الخيرية الإسلامية على الصعيدين السياسي والاجتماعي في كثير من الدول العربية. وإذا كانت هناك تنظيمات إسلامية رفضت - وترفض - الديمقراطية والمجتمع المدني، فهي بالأساس تنظيمات محدودة وهامشية، وإن علا صوت بعضها في بعض الفترات بسبب لجوئها إلى ممارسة العنف ضد الدولة وأحياناً ضد المجتمع، ومن ثم فإنها لا تعبر عن التيار الرئيسي للحركة الإسلامية في الوطن العربي، وخصوصاً أن كثيراً من التنظيمات المعنية قد اندثر ولم تكتب له الاستمرارية. من هنا تأتي أهمية التمييز والفرز عند دراسة الحركات الإسلامية، بحيث لا يتم وضعها جميعاً في سلة واحدة وإصدار أحكام عامة بشأنها.

(١٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: غرايبة، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ١٩٤٦ - ١٩٩٦، الفصل السادس.



## الفصل السادس

### المجتمع المدني العالمي

إذا كان مفهوم «المجتمع المدني» - على المستوى الوطني - قد تم إحياءه ليصبح مفهوماً رئيسياً في العلوم الاجتماعية منذ سبعينيات القرن العشرين، فقد تزايد الاهتمام خلال السنوات الأخيرة بمفهوم «المجتمع المدني العالمي» (Global Civil Society)، وبخاصة مع استمرار تصاعد ظاهرة العولمة بأبعادها وتجلياتها المعروفة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعية والثقافية والسياسية والإعلامية. وفي هذا السياق، فقد ظهرت بعض الكتب والدراسات المهمة التي تناولت بالرصد والتحليل والتقييم المجتمع المدني العالمي، الذي لا يزال في مرحلة التكون والتبلور. وثمة عدة مفاهيم أخرى تُستخدم للتعبير بدرجة أو بأخرى وبمعنى أو بآخر عن الظاهرة التي يمثلها المجتمع المدني العالمي، منها على سبيل المثال: المجتمع المدني الدولي (ICS)، والمنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs)، والحركات الاجتماعية عبر القومية (TSMs)، وشبكات الدفاع ومناصرة الحقوق عبر القومية (TANs)، والمجتمع المدني عبر القومي (TCS). ومهما يكن من أمر، فإن المنظمات والحركات والشبكات العالمية التي تشير إليها هذه المفاهيم هي في حقيقة الأمر من تجليات المجتمع المدني العالمي<sup>(١)</sup>.

### أولاً: في التعريف بمفهوم «المجتمع المدني العالمي»

بصفة عامة، يشير مفهوم «المجتمع المدني العالمي» إلى ظاهرة عالمية تتخطى حدود الدول، حيث تنخرط فئات من البشر في الدفاع عن قيم وقضايا عالمية، تتجاوز الحدود القومية والدينية والعرقية، مثل قضايا

(١) لمزيد من التفاصيل حول التعريف بمفهوم المجتمع المدني العالمي، انظر على سبيل المثال: أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٢)، الفصل الأول؛

Gordon Laxer and Sandra Halperin (eds.), *Global Civil Society and Its Limits* (New York: Palgrave Macmillan, 2003), and John Keane, *Global Civil Society?* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

التنمية ومكافحة الفقر والأمراض الفتاكة والتمييز العنصري، فضلاً عن قضايا السلام والبيئة والديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة وغيرها، ويتم ذلك من خلال وسائل وأساليب مؤسسية وتنظيمية كثيرة، مثل المنظمات الدولية غير الحكومية والشبكات العالمية والحركات الاجتماعية العابرة لحدود الدول. كما يقوم المجتمع المدني العالمي على أساس تعزيز الاتصالات والتضامن بين مكوناته من ناحية، فضلاً عن تعبئة الدعم والتأييد الشعبي على الصعيد الوطنية للقضايا التي يتبناها ويدافع عنها من ناحية أخرى. على سبيل المثال، فقد كان المجتمع المدني العالمي حاضراً في رفض الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، كما كان له موقفه في شأن القضايا التي ناقشتها جملة المؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، مثل مؤتمر قمة الأرض للبيئة والتنمية المستدامة (١٩٩٢)، وحقوق الإنسان (١٩٩٣)، والسكان والتنمية (١٩٩٤)، وقمة العالم للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، ومؤتمر المرأة العالمي (١٩٩٥). إضافة إلى ذلك، فقد كان ولا يزال للمجتمع المدني العالمي دوره في معارضة التأثيرات السلبية للعولمة، وهو ما تجلّى بوضوح في ردود أفعاله على بعض المؤتمرات والأنشطة التي نظمتها منظمة التجارة العالمية، وهو الأمر الذي كشف عن تبلور حركة عالمية مناهضة للتأثيرات السلبية للعولمة. وبخصوص كل هذه القضايا وغيرها، راحت منظمات المجتمع المدني العالمي تسعى من أجل التأثير في مواقف الحكومات وسياساتها وتعديل الوثائق الرسمية التي تتبناها بشأن بعض القضايا، أو تعزيز موقفها والتعبير عن التضامن معها بشأن قضايا أخرى<sup>(٢)</sup>.

وقد ارتبط صعود «المجتمع المدني العالمي» خلال العقدين الأخيرين بجملة من التحولات المهمة على الصعيد العالمي منها تمدد ظاهرة العولمة بأبعادها الاقتصادية والثقافية والإعلامية والاجتماعية والسياسية، وما ترتب عليها من تأثيرات بشأن التدفق السريع والمتزايد للبشر والمعلومات ورؤوس الأموال وبعض أنماط القيم والسلوكيات عبر حدود الدول، وهو ما أثر في نهاية المطاف في سيادة الدولة ومؤسساتها وفي الهويات الوطنية. كما أن للعولمة تأثيراتها السلبية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كثير من دول الجنوب، وهو ما دفع البعض إلى الحديث عن العولمة المتوحشة أو بالأحرى النمط المتوحش للعولمة. كما ارتبط صعود المجتمع المدني العالمي بشيوع موجة من التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي منذ سبعينيات القرن العشرين، والتي أطلق عليها صموئيل هنتنغتون «الموجة الثالثة»، ففي ظل هذه الموجة لم تعد قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلم الأهلي قضايا محلية وطنية، بل تحولت إلى قضايا عالمية. كما أن تزايد حدة المشكلات

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: أماني قنديل، المصدر نفسه، ص ٨

Alejandro Colas, *International Civil Society: Social Movements in World Politics* (Cambridge: Polity Press, 2002), and Mary Kaldor, *Global Civil Society: An Answer to War* (Cambridge: Polity Press, 2003).

العالمية العابرة لحدود الدول مثل مشكلات البيئة والفقر والمخدرات والجريمة المنظمة والأمراض الفتاكة وغيرها قد باتت حافزاً لتمدد دور المجتمع المدني العالمي في التعامل مع هذه القضايا سواء من منظار مغاير للمنظار الرسمي الذي تطرحه وتتبناه الحكومات بشأن بعض هذه القضايا أو من منظار داعم ومساند لجهود الحكومات بشأن قضايا أخرى. وهكذا، فإن تمدد المجتمع المدني العالمي ارتبط في جانب مهم منه بالعولمة وما ترتب عليها من مشكلات وتحديات من ناحية، وما وفرته من فرص من ناحية أخرى<sup>(٣)</sup>.

## ثانياً: المجتمع المدني العالمي والعولمة

يعد المجتمع المدني العالمي من الناحية العملية أحد مظاهر العوالمة، إذ إنه يتكون من منظمات دولية غير حكومية وشبكات وحركات اجتماعية عابرة لحدود الدول، كما أنه يهتم بقضايا لها طابع عالمي على نحو ما سبق ذكره. وفي هذا السياق، فإن بعض الأبعاد الأخرى للعوالمة قد أسهمت في اتساع نطاق المجتمع المدني العالمي وتعزيز دوره، فتورة المعلومات والاتصالات، التي يتمثل أبرز تجلياتها بالإنترنت، قد سرت سبل التواصل والتعبئة بين قوى ومؤسسات المجتمع المدني في مختلف مناطق العالم، كما أن عوالمة قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وتحقيق السلام وغيرها قد أسهمت في إيجاد قوة دفع للمجتمع المدني العالمي.

ولكن إذا كان المجتمع المدني العالمي قد تأثر ببعض تجليات وعناصر العوالمة على نحو ما سبق ذكره، فإنه يستطيع من ناحية أخرى التأثير فيها ومعالجة بعض سلبياتها من خلال عدة آليات ووسائل، حددتها إحدى الدراسات المتخصصة بما يلي: السعي للتأثير في صانعي السياسات سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد العالمي، وذلك من خلال العمل الدفاعي، وتخفيف الضغوط عن الفئات الاجتماعية التي تأثرت بالعوالمة وبخاصة في دول الجنوب، وبلورة موائيق شرف أخلاقية عالمية تؤثر في القيم والثقافة، والسعي للتأثير في توجهات وسياسات المنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية العالمية بما يتفق والمطالب التي يطرحها المجتمع المدني العالمي، فضلاً عن تأسيس قيم ومعايير عالمية تعمل كمدخلات لتوجيه السياسات الوطنية والعالمية بشأن كثير من القضايا التي يشغل بها المجتمع المدني العالمي. كما يمكن للمجتمع المدني العالمي أن يؤثر في العوالمة من خلال نشر المعرفة وتعميقها على الصعيد العالمي، وتعبئة بعض الموارد اللازمة من أجل

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Sandra Halperin and Gordon Laxer, «Effective Resistance to Corporate Globalization,» In: Gordon Laxer and Sandra Halperin (eds.), Ibid., Chapter 1.

مواجهة مشكلات مزمنة أو كوارث وأزمات طارئة قد تتعرض لها بعض الدول<sup>(٤)</sup>.

وجدير بالذكر أنه إذا كانت العولمة تؤثر في المجتمع المدني العالمي على نحو ما سبق ذكره، فإنها تؤثر أيضاً في المجتمع المدني الوطني وبخاصة في دول الجنوب، وذلك من خلال عدة مسالك منها: أن ثورة المعلومات والاتصالات، والتي تمثل جانباً من تجليات العولمة، قلصت من قدرة النظم الحاكمة على احتكار المعلومات أو على إخفاء ممارساتها التي تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان أو تقييد أنشطة المجتمع المدني، وهو ما يسهم في تعزيز دوره. كما أنه بفضل ثورة الاتصالات، أصبح بمقدور مؤسسات المجتمع المدني أن تتواصل مع مؤسسات مماثلة في دول أخرى بقصد التنسيق في المواقف وتبادل المعلومات والخبرات، وذلك بعيداً من تدخل الحكومات. وفي ظل العولمة كذلك، أصبح بمقدور مؤسسات المجتمع المدني أن تحشد الدعم والتأييد الخارجي لبعض القضايا التي تتبناها على الصعيد الوطني<sup>(٥)</sup>.

## ثالثاً: المجتمع المدني العالمي وتأثيره في المجتمع المدني على الصعيد الوطنية

إذا كان المجتمع المدني العالمي أصبح يمثل فاعلاً دولياً جديداً، وأصبح يقوم بدور ما سواء في معارضة التوجهات والسياسات الحكومية بشأن بعض القضايا العالمية أو في دعمها ومساندتها في قضايا أخرى على نحو ما سبق ذكره، فكيف يؤثر المجتمع المدني العالمي في المجتمع المدني على الصعيد الوطنية؟ وفي معرض الإجابة عن هذا السؤال، من المهم الإشارة إلى أن المجتمع المدني العالمي في بعض عناصره وأنشطته يقوم على أساس اهتمام بعض مؤسسات وقوى المجتمع المدني على الصعيد الوطنية ببعض القضايا العالمية، أي امتداد جانب من أنشطتها إلى خارج حدود الدولة، وقيامها بالتنسيق أو التعاون أو التشبيك مع مؤسسات وقوى مماثلة للمجتمع المدني في دول أخرى بقصد تفعيل دورها في معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك على صعيد عالمي. ومع أخذ ذلك في

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: قنديل، المجتمع المدني العالمي، الفصل الثاني.

(٥) لمزيد من التفاصيل، حول تأثيرات العولمة في المجتمع المدني، انظر:

Peter Ferdinand, (ed.), *The Internet, Democracy and Democratization* (London: Frank Cass publishers, 2000); Mark F. Plattner and Aleksander Smolar, (eds.), *Globalization, Power, and Democracy* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 2000); Peter I. Hajnal, (ed.), *Civil Society in Information Age* (Hampshire: Ashgate Publishing Limited, 2002), and Mary Kaldor, «Globalization and Civil Society,» in: Marlies Glasius, David Lewis and Hakan Seckinelgin (eds.), *Exploring Civil Society: Political and Cultural Contexts* (London: Routledge, 2004).

الحسبان، يمكن القول إن بعض مؤسسات المجتمع المدني العالمي، وبخاصة المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بقضايا المرأة وحقوق الإنسان والبيئة والسلام وغيرها، يمكن أن تقدم دعماً لبعض مؤسسات المجتمع المدني على الصعيد الوطنية في دول الجنوب، وذلك من خلال أساليب ووسائل متعددة، منها ما يلي:

١. المساهمة في تمويل بعض أنشطة وبرامج مؤسسات المجتمع المدني على نحو يساهم في تفعيل أدوارها، إذ إن نقص التمويل يمثل مشكلة حقيقية تواجه الكثير من مؤسسات المجتمع المدني في عديد من دول الجنوب. وإذا كانت بعض الحكومات لا تمنع من أن تتلقى مؤسسات المجتمع المدني مساعدات مالية من منظمات دولية غير حكومية، فإن هناك حكومات أخرى ترفض ذلك، بل وتجرمه قانوناً لكونه يمثل وجهاً من أوجه التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، ويجعل ارتباطات وولاءات المؤسسات التي تتلقى التمويل تتجه نحو الجهات التي تقدم لها هذا التمويل. من هنا، فإن مسألة تمويل مؤسسات المجتمع المدني من قبل جهات خارجية أصبحت إحدى القضايا الرئيسية للخلاف والتجاذب بين السلطات الحاكمة ومؤسسات المجتمع المدني في عديد من دول الجنوب وبخاصة في المنطقة العربية.

٢. المساهمة في بناء وتطوير القدرات المؤسسية والتنظيمية والاتصالية لمؤسسات المجتمع المدني على الصعيد الوطنية بما يعزز من دورها ويدعم من فاعليتها، ويتم ذلك من خلال مساعدتها على توفير الخبرات والمعلومات، وتقديم الاستشارات لها، وتنظيم الدورات التدريبية وورش العمل ذات الصلة بآليات عمل مؤسسات المجتمع المدني بشأن بعض القضايا التي تتعامل معها، مثل مراقبة الانتخابات وغيرها. وعادة ما تساهم هذه الدورات والورش في تدعيم قدرات ومهارات بعض كوادر ونشطاء ممثلي مؤسسات المجتمع المدني المستهدفة.

٣. مساعدة ومناصرة مؤسسات المجتمع المدني المحلي من خلال حملات الدعم والمساندة التي ينخرط فيها المجتمع المدني العالمي، والتي تأتي للاحتجاج على ممارسات تعسفية لنظم حاكمة ضد مؤسسات للمجتمع المدني ونشاطاتها، أو لدعم مواقف هذه المؤسسات بشأن بعض القضايا والمطالب التي تتبناها على الصعيد الوطني، مثل رفع حالة الطوارئ أو إقرار حرية الرأي والتعبير أو كفالة الحقوق النقابية... الخ. ولا شك في أن ثورة المعلومات والاتصالات قد عززت من قدرة المجتمع المدني العالمي على تنظيم حملات دعم ومساندة للمجتمع المدني المحلي.

٤. إن التقارير السنوية أو الدورية التي تصدرها بعض مؤسسات المجتمع المدني العالمي بشأن قضايا جوهرية مثل حالة حقوق الإنسان بصورة عامة أو الشفافية أو التعذيب وغيرها، والتي تغطي مجموعة من الدول

أو تكون قاصرة على دولة بعينها، هذه التقارير تمثل بمعنى من المعاني دعماً لبعض مؤسسات المجتمع المدني الوطني المعنية بهذه القضايا، وبخاصة أنها تسهم في بعض الأحيان في إيجاد رأي عام عالمي وتولد حملات دولية منددة بانتهاكات حقوق الإنسان. كما أن قيام بعض مؤسسات المجتمع المدني العالمي ببعض الأنشطة على الصعيد الوطنية مثل مراقبة الانتخابات التشريعية والرئاسية وإصدار تقارير بشأنها يسهم في تعزيز دور المجتمع المدني المحلي، لكون وجود رقابة دولية على الانتخابات يسهم فيها المجتمع المدني العالمي يضمن توافر قدر يعتد به من النزاهة والشفافية لها، لكون ذلك يقيد قدرة السلطة الحاكمة على التزوير والتلاعب خشية افتضاح أمرها دولياً، وهو ما يعزز فرص مؤسسات المجتمع المدني المشاركة في الانتخابات في الفوز، ويحول دون تزوير إرادة الناخبين.

خلاصة القول أن المجتمع المدني العالمي هو ظاهرة حديثة نسبياً، وهو يتكون من منظمات دولية غير حكومية، وقوى وحركات اجتماعية عالمية، أي تتجاوز توجهاتها وأنشطتها حدود الدولة الوطنية. وعلى الرغم من أن المجتمع المدني العالمي هو أحد تجليات العولمة، فإن جانباً من جهوده ينصب على مواجهة الآثار والتداعيات السلبية للعولمة، وبخاصة على دول الجنوب. كما أن بعض مؤسسات المجتمع المدني العالمي، وبخاصة تلك المعنية بحقوق الإنسان، تصدر تقارير سنوية ودورية عن حالة حقوق الإنسان سواء على المستوى العالمي أو على مستوى دول بعينها، وهو ما يدفع بعض الحكومات إلى التحرك من أجل تحسين سجل حقوق الإنسان لتفادي الانتقادات والحملات الدولية. كما أن المجتمع المدني العالمي أو بعض مؤسساته يقدم أوجهاً من الدعم للمجتمع المدني على الصعيد الوطنية، وهو ما يسهم في تعزيز دور المجتمع المدني في عديد من الدول.

## الفصل السابع

### تطبيق مفهوم «المجتمع المدني»

#### في منطقة الخليج والجزيرة العربية: بين الرفض والقبول

مع تزايد الاهتمام بمفهوم «المجتمع المدني» منذ ثمانينيات القرن العشرين، طرح البعض قضية مدى صلاحية هذا المفهوم وحدود ملاءمته للتطبيق في الواقع العربي عموماً، وفي منطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه الخصوص. فهناك من اعترض على استخدام هذا المفهوم لكونه غير ملائم، وهناك من رأى عكس ذلك، وهناك فريق ثالث لا يانع استخدام المفهوم، ولكن مع التشديد على ضرورة تطويره بما يتلاءم مع خصوصيات المنطقة العربية.

#### أولاً: في مبررات رفض استخدام المفهوم

بصورة عامة، يمكن القول إن هناك قلة من الباحثين قالوا بعدم ملاءمة مفهوم «المجتمع المدني» للتطبيق في الوطن العربي عامة وفي منطقة الخليج والجزيرة العربية خاصة، ومن ثم رفضوا استخدام المفهوم. وهناك من اقترح استخدام مفهوم «المجتمع الأهلي» بديلاً له، لكونه يتلافى السلبيات وأوجه القصور التي يعانيتها مفهوم «المجتمع المدني» عند تطبيقه في المنطقة العربية. وقد طرح هؤلاء عدة حجج لتبرير وجهة نظرهم:

أولاًها، أن هذا المفهوم ارتبط في نشأته وتطور دلالاته وأبعاده بخبرة تطور المجتمعات الرأسمالية الغربية منذ القرن السابع عشر، وهي خبرة استندت إلى الاقتصاد الحر والتنمية الرأسمالية على المستوى الاقتصادي،

والديمقراطية الليبرالية على المستوى السياسي، فضلاً عن العلمانية بشأن علاقة الدين بالدولة. وبناء عليه «لم يكن تكوّن المجتمع المدني في الغرب الأوروبي ممكناً إلا نتيجة حصول جملة من الثورات الوطنية والاجتماعية والمعرفية؛ ثورات كانت تعمل متضافرة على إحداث نقلة كيفية في تعامل العقل مع أمور الفكر وشؤون الحياة السياسية والمجتمع. وما يراه اليوم - عن صدقٍ - أكثر من مفكر عربي واحد هو أن هذه النقلة الكيفية التي تمس البنى الذهنية لم يتم تحقيقها بعد لأسباب عديدة، يحتفلون في تقييمها وإعطاء الأولوية منها لهذا السبب أو ذاك، لكنهم يجمعون على غيابها»<sup>(١)</sup>. وقد اقترن كل ذلك بثورات صناعية وتقانية وسياسية، ومن ثم يصعب سحب المفهوم من بيئته التي نشأ فيها واستخدامه في بيئة أو بيئات مغايرة لها ظروف وخصوصيات مختلفة.

وثانيتها، أنه لا يوجد مجتمع مدني بالمعنى الحقيقي في الدول العربية، فبعض تنظيمات المجتمع المدني مثل الأحزاب والجمعيات السياسية، غير مسموح بها في بعض الدول الخليجية، كما أن تنظيمات المجتمع المدني المرخص لها، وعلى الرغم من تزايد أعدادها خلال السنوات الأخيرة، فإنها تتسم في الأغلب الأعم بالضعف والهشاشة، وبخاصة أن جلها لا يتمتع باستقلالية حقيقية عن الدولة. ويرتبط ضعف وهشاشة المجتمع المدني في جانب منها بطبيعة النخب التي تولت الحكم في مرحلة ما بعد الاستقلال، إذ أقامت نظاماً سلطوية، عسكرية ومدنية، هيمنت على الاقتصاد والمجتمع، وهو ما حال دون تطور المجتمع المدني في هذه الدول، وحتى النظم التي سمحت بقيام بعض تنظيمات المجتمع المدني فقد أخضعتها لجملة من القيود والضوابط القانونية والسياسية والإدارية والأمنية، وهو ما جعلها في التحليل الأخير مجرد امتدادات لأجهزة الدولة ومؤسساتها. كما أن أغلب تنظيمات المجتمع المدني تعاني ضعف قواعدها الاجتماعية، ومحدودية مواردها المالية، وافتقارها إلى الديمقراطية الداخلية، فضلاً عن ضعف التعاون والتنسيق في ما بينها من أجل تعزيز قدرتها على موازنة الدولة وسلطتها. من هنا، فإن هذه المؤسسات لا تعبر عن مجتمع مدني حقيقي بالمعنى المتعارف عليه<sup>(٢)</sup>.

وثالثتها، أن استمرار التأثير المتزايد للتكوينات الاجتماعية التقليدية (العشائرية والقبلية والعرقية والطائفية) في الحياة السياسية في عديد من الدول العربية، وبخاصة دول الخليج، وشيوع ظاهرة «ترئيف المدينة» في الوطن العربي بصورة عامة، قد دفع بعض الباحثين إلى تفضيل استخدام مفهوم «المجتمع الأهلي» بدلاً

(١) سعيد بنسعيد العلوي، «مفهوم الأمة والوطن في الاستعمال العربي المعاصر»، في: مجموعة من الباحثين، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ج ١، ص ١٧١.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الحجج التي يطرحها القائلون بعدم صلاحية مفهوم المجتمع المدني للتطبيق في الواقع السياسي العربي، انظر على سبيل المثال: أحمد عبد الحميد ثابت، «المجتمع المدني: الصلاحية المناهجة وضرورة التطوير»، النهضة، العدد الخامس (أكتوبر ٢٠٠٠)؛ متروك الفالح، «المجتمع والديمقراطية والدولة في الجزيرة العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني على ضوء تعريف المدينة العربية»، في: ريبا الصبان ومنيرة أحمد فخرو ومتروك الفالح، قضايا وهموم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٨).

من المجتمع المدني لكون الأول لا يقيم تمييزاً بين الريف والمدينة ولا بين التكوينات الاجتماعية التقليدية والتكوينات الاجتماعية الحديثة. ونظراً إلى أن المجتمع المدني هو في جوهره مجتمع مدني؛ أي مجتمع مدن، فقد أكدت إحدى الدراسات أن «بنية المدن العربية، وهي بنية متريفة ومتصلة بالتكوينات الاجتماعية ذات الامتدادات المنطقية أو العائلية أو القبلية أو الطائفية أو خليط منها، غير قادرة على أن تلعب الدور نفسه الذي لعبته المدن الأوروبية في نشأة مؤسسات المجتمع المدني وتكويناته وتطورها، واحتضان حركته على نحو فعال باتجاه المسألة الديمقراطية... وعليه فإن هناك حاجة ملحة إلى إدخال متغيرات في بنية ومفهوم ما يُسمى 'المجتمع المدني' القائم والمتداول حالياً في البلاد العربية، باتجاه مفهوم وبنية أشمل وأعم يمكن أن تأخذ مسمى المجتمع الأهلي بحيث إنه يستوعب تلك المجموعات الحديثة والتقليدية دون إقصاء، وبخاصة أن البنى التقليدية أو المتريفة أو ذات الامتدادات الريفية لا تزال سائدة وفاعلة... وفي ضوء ذلك، فإن المسألة تتعلق بانتفاء وإقصاء فكرة المجتمع المدني في المنطقة العربية، وبالتالي عدم فعاليته ليس من باب قيود السلطة والقيود الثقافية والاجتماعية العامة المفروضة عليه، بل من باب ملاحظة تأثير الإشغالات الاجتماعية وقواها ومنظوماتها القيمية، في ما هي تداخلات بين الريف والمدينة العربية وباتجاه تريف المدينة، في فكرة المجتمع المدني وقواه وفاعليته باتجاه التحولات الديمقراطية... إن فكرة المجتمع المدني وقواه وعناصره الحالية لا يمكن لها أن تقوم بأدوار في التحول الديمقراطي أو بتعزيزه أو بالمحافظة عليه»<sup>(٣)</sup>.

ونظراً إلى أهمية الطرح الذي تبناه هذه الدراسة، فقد أكدت في موقع آخر أن «عدم فاعلية أو انتفاء ما يُسمى 'المجتمع المدني' وقواه في المنطقة العربية (البلدان العربية) تجاه التحولات الديمقراطية والدولة والمجتمع، يعود إلى أن الإشغالات الاجتماعية المسماة 'مدناً' لا وجود لها قياساً على المدن وقواها وثقافتها في التجربة الأوروبية الغربية، إن تلك الإشغالات الاجتماعية المسماة مدناً في البلدان العربية جميعها تبدو إشغالات مثقلة بالتكوينات الاجتماعية الريفية وقواها وثقافتها إلى درجة أننا أمام ما يمكن تسميته 'تريف المدن' العربية. وإذا كانت تلك الإشغالات الاجتماعية (المدن)، وهي الحاضرة لما يسمى قوى المجتمع المدني وثقافته 'متريفة' على نحو كبير، فإن ذلك يعني أن مفهوم المجتمع المدني وقواه وثقافته، وبالتالي فاعليته، تبدو معطلة في أساسها وبنيتها، ليس بسبب أن تلك القوى غير موجودة، وإنما بسبب أن المدن العربية وقواها على ما هي عليه من تريف غير قادرة أو أنها لم تستطع أن تمدد ثقافتها وتنظيها إلى الريف على نحو يولد عملية 'مدن الريف'»<sup>(٤)</sup>.

(٣) متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١٤، ٣٣-٣٤، ١٦٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

وإذا كان من بين الرافضين لاستخدام مفهوم «المجتمع المدني» في الواقع السياسي العربي من طرح استخدام مفهوم «المجتمع الأهلي» بديلاً له على نحو ما سبق ذكره، فإن هناك من أكد ضرورة التمييز بين «المجتمع المدني التقليدي» و«المجتمع المدني الحديث»، في إشارة إلى ازدواجية التكوينات الاجتماعية في الوطن العربي وضرورة أخذها في الحسبان عند الحديث عن المجتمع المدني في الأقطار العربية، لكون ما تعرفه هذه الدول هو مجتمع مدني تقليدي وليس مجتمعاً مدنياً بمعناه الحديث<sup>(٥)</sup>.

## ثانياً: في حجج المؤيدين لاستخدام المفهوم

بغض النظر عن الحجج السالفة الذكر التي سبقت في معرض رفض مفهوم «المجتمع المدني» أو التحفظ على استخدامه في الواقع السياسي العربي، فالمؤكد أن أدبيات كثيرة قد تجاوزت مثل هذه التحفظات واستخدمت المفهوم كأداة نظرية تحليلية في دراسة الظواهر التي يعبر عنها في الواقع العربي من ناحية، وكذلك اتخذته مدخلاً لتحليل ودراسة بعض قضايا التطور السياسي والاجتماعي في الدول العربية، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية أخرى. وقد ساعدت على ذلك عدة عوامل منها:

١. الزيادة الكبيرة في عدد مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في الدول العربية منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، وقد تمثل ذلك بظهور الكثير من الأحزاب والجمعيات والاتحادات والروابط التي مثلت بنى مؤسسية وتنظيمية لمجتمع مدني، يتفاوت من دولة عربية إلى أخرى من حيث حجمه وطبيعته علاقته بالدولة ودرجة فاعليته. وفي هذا السياق، لم تكن دول مجلس التعاون الخليجي استثناء من بقية الدول العربية، حيث شهدت خلال العقدين الأخيرين طفرة ملحوظة في عدد مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وبخاصة مع انتشار التعليم وزيادة معدلات التحضر واتساع حجم الطبقة الوسطى الجديدة وانخراط دول المجلس في عملية الإصلاح السياسي بدرجات متفاوتة وأوجه مختلفة. من هنا فقد ظهرت في هذه الدول أنماط جديدة من مؤسسات المجتمع المدني، مثل جمعيات رجال وسيدات الأعمال، وجمعيات حقوق الإنسان. وقد تناولت بعض الدراسات السابقة هذه التطورات بشيء من التفصيل<sup>(٦)</sup>.

(٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: بوعلی ياسين، «المثقفون العرب: من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني»، عالم الفكر، العدد ٣ (يناير - مارس ١٩٩٩)، ص ٤٧.

(٦) لمزيد من التفاصيل حول المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، انظر على سبيل المثال: باقر سلمان النجار، «تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي»، في: مجموعة من الباحثين، الخليج في عام ٢٠٠٣ (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)؛ ولفس المؤلف، «المجتمع المدني»، في: حسنين توفيق إبراهيم وكريستيان كوخ (محرران)، الخليج في عام ٢٠٠٤ (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥).

٢. أن الخبرة الإسلامية مقابلة بالخبرة الأوروبية عرفت تاريخياً أنماطاً تنظيمية ومؤسسية عبرت عن جوهر مفهوم «المجتمع المدني» سواء من جهة تمثيلها مصالح جماعات وفئات معينة، أو من جهة استقلاليتها النسبية عن الدولة. ومن ذلك على سبيل المثال: نظام الوقف الإسلامي ومؤسسة القضاء والطوائف الحرفية ورجال الدين والطرق الصوفية... إلخ، ومن ثم فإذا كان مفهوم «المجتمع المدني» قد نشأ وتطور مرتبطاً بالخبرة الغربية، فإن الخبرة الإسلامية عرفت جوهر هذا المفهوم تحت مسميات وأنماط مؤسسية وتنظيمية مختلفة.

٣. لقد سبقت الإشارة إلى أنه ليس هناك تعريف نظري واحد لمفهوم «المجتمع المدني»، إذ تعددت تعريفاته، شأنه شأن معظم مفاهيم العلوم الاجتماعية، كما أن المجتمع المدني يأخذ على الصعيد الواقعي أوجهاً متعددة تعكس الاختلافات الحضارية والثقافية والاجتماعية والسياسية بين الدول والمناطق المختلفة. وفي هذا السياق، تبرز من الناحية المنهجية أهمية التمييز بين «الخاص» و«العام» بالنسبة للمجتمع المدني في دولة ما أو منطقة ما، بحيث يتم الوقوف على العناصر التي تمثل قاسماً مشتركاً بينه وبين المجتمع المدني في دول ومناطق أخرى من العالم، وتلك العناصر التي يتفرد بها وتمثل خصوصية له. وفي ضوء ذلك، فإنه ليس هناك ما يمنع من استخدام المفهوم في الواقع السياسي العربي المعاصر بصورة عامة أو في منطقة الخليج والجزيرة العربية خصوصاً، مع تحديد وإبراز خصوصيته في هذا السياق.

٤. أن استخدام مفهوم «المجتمع المدني» كمفهوم نظري تحليلي، أو غيره من المفاهيم ذات الطبيعة المماثلة لتحليل الظواهر التي تعبر عنها في الواقع العربي عموماً أو الخليجي تحديداً، لا يشترط بالضرورة اكتمال الظاهرة التي يعبر عنها هذا المفهوم أو ذلك، أو التي يمثل تجريباً لها حتى يتسنى استخدامه، ولا سيما أن الظواهر الاجتماعية تتطور وتترسخ على مدى زمني طويل نسبياً. ولو سلمنا بذلك فإن هذا معناه الامتناع من استخدام كثير من مفاهيم العلوم الاجتماعية مثل الدولة والديمقراطية والحزب السياسي... وغيرها، لكون الظواهر التي تعبر عنها هذه المفاهيم لا تزال في طور التكون والتبلور في العالم العربي. ومن هنا فإن استخدام مفهوم «المجتمع المدني» يفيد في الكشف عن خصوصيته في الواقع العربي بصورة عامة والواقع الخليجي بصورة خاصة، والبحث في سبل وشروط تقويته وتفعيل دوره بحكم أن هذا الدور وثيق بتفعيل عملية التحول الديمقراطي، وتعزيز المشاركة الشعبية في جهود التنمية.

٥. أن استخدام مفهوم «المجتمع المدني» أو غيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية لا يعني بأي حال من الأحوال أن يظل الباحث أسيراً للتعريف القاموسي الاصطلاحي له، بل يمكن أن يطور ويضيف

إليه انطلاقاً من الواقع الذي يقوم بدراسته. من هنا فإن جدلية العلاقة بين المفاهيم والمقولات النظرية من جانب وبين الواقع العملي من جانب آخر على صعيد دراسات المناطق إنما تفسح المجال لتطوير نظريات جزئية أو وسيطة لتفسير الظواهر موضع الدراسة في المناطق المعنية، أو طرح مفاهيم بديلة للتعبير عنها على نحو أدق<sup>(٧)</sup>.

خلاصة القول أنه إذا كان هناك بعض الباحثين الذين قالوا بعدم صلاحية مفهوم «المجتمع المدني» للتطبيق في الوطن العربي عموماً، وفي منطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه الخصوص، فإن هؤلاء قلة، ولا يؤلفون بحال من الأحوال تياراً عاماً أو شبه عام، حيث إن الاتجاه الغالب هو استخدام المفهوم على نطاق واسع من قبل كثير من الباحثين العرب والأجانب المتخصصين في الشؤون العربية والخليجية. ولكن هؤلاء يشددون في الوقت نفسه على عدة أمور مهمة، منها: أن هناك مفاهيم أخرى تُستخدم للتعبير عن الظاهرة ذاتها التي يعبر عنها المجتمع المدني، مثل: المنظمات الأهلية، المنظمات غير الحكومية، القطاع الثالث، المجتمع الأهلي. وأنه لا يوجد نمط واحد أو صورة واحدة للمجتمع المدني، إذ إن المجتمع المدني في دولة ما أو منطقة ما قد يكتسب بعض الخصوصيات المستمدة من الإطار السياسي / الاجتماعي / الثقافي الذي يؤثر في تطور المجتمع المدني، ومن ثم فقد توجد في هذه الدولة أو تلك بعض منظمات المجتمع المدني التي لا وجود لها في دول أخرى. وهنا تبرز أهمية الوقوف على حدود «الخاص» و«العام» عند دراسة المجتمع المدني في دولة ما أو منطقة ما، أي التعرفُ إلى تلك الخصائص والسمات العامة التي يشترك فيها مع المجتمع المدني في دول ومناطق أخرى، والخصائص والسمات التي تمثل خصوصية له قياساً على غيره. وفي ضوء ذلك، فقد ظهرت العشرات من الدراسات التي تناولت المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي بالدراسة والتحليل على نحو ما سيأتي ذكره.

(٧) حول حدود ملاءمة وصلاحية مفهوم المجتمع المدني لدراسة النظم السياسية العربية، انظر علي سبيل المثال:

Augustus Richard Norton, «Associational Life: Civil Society in Authoritarian Political Systems», in: Mark Tessler with Jodi Nachtwey and Anne Banda (eds.), *Area Studies and Social Science: Strategies for Understanding Middle East Politics* (Bloomington, IN.: Indiana University Press, 1999), Chapter, 3, and Eva Bellin, «Civil Society: Effective Tool of Analysis for Middle East Politics?» *Political Science & Politics*, vol. XXVII, no. 3 (September, 1994).

## الفصل الثامن

### تطور دراسة المجتمع المدني

#### في دول مجلس التعاون الخليجي: رؤية تحليلية

الهدف من هذا الفصل هو تسليط الضوء على مراحل تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال عرض تحليلي لأهم الأدبيات السابقة التي تناولت المجتمع المدني سواء على مستوى دول المجلس عامة أو على مستوى كل من هذه الدول فرادى. ومن خلال هذا العرض التحليلي، يمكن الوقوف على المحطات الرئيسية في دراسة المجتمع المدني في دول المجلس، وأهم الإسهامات العلمية في هذا الشأن.

وثمة أمران مهمان يتعين أخذهما في الحسبان عند تناول هذا الموضوع: أولهما، أن تطور دراسة المجتمع المدني في دول المجلس قد ارتبط بتطور دراسة المجتمع المدني في الوطن العربي عموماً، ففي جل المشاريع البحثية والندوات العلمية التي تناولت المجتمع المدني في الوطن العربي كانت هناك بحوث ودراسات عن المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي. وثانيهما، أن دراسة المجتمع المدني في دول المجلس جاءت في جانب منها مرتبطة بدراسة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذه الدول لكون المجتمع المدني في نشأته وتطوره وثيق الارتباط بهذه التطورات.

وبصورة عامة، ترجع البدايات الحقيقية لدراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أواخر ثمانينيات القرن العشرين. وقد ارتبطت دراسة المجتمع المدني في هذه الدول بدراسة المجتمع المدني في الوطن

العربي بوجه عام على نحو ما سبق ذكره. فمشروع «استشراق مستقبل الوطن العربي» الذي جرى تنفيذه في إطار مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)، وظهر تقريره الختامي في عام ١٩٨٨، كان قد أفرد محوراً كاملاً لدراسة العلاقة بين المجتمع والدولة في الوطن العربي، وتم في هذا المحور إنجاز عدة دراسات قطاعية تناولت العلاقة بين المجتمع والدولة في كل من المشرق العربي، والمغرب العربي، والخليج والجزيرة العربية، ومصر والسودان، فضلاً عن دراسة تركيبية مقارنة قامت على أساس الاستفادة من الدراسات السابقة التي غطت الأقاليم الرئيسية في الوطن العربي.

وقد قام خلدون النقيب بإعداد الدراسة الخاصة بالمجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، وركز في دراسته على التأسيس التاريخي للعلاقة بين الدولة والمجتمع في الخليج والجزيرة العربية، وطبيعة العوامل التي حكمت تطور هذه العلاقة وفي مقدمتها القبيلة والنفط. وبسبب طبيعة المنهج الذي اتبعته هذه الدراسة من ناحية، ونظرتها النقدية من ناحية أخرى، فإنها أضحت مرجعاً مهماً لكثير من الدراسات التي جاءت بعدها<sup>(١)</sup>.

ومنذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، بدأت تتوالى الدراسات التي اهتمت بدراسة وتحليل المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ظهرت دراسات تناولت المجتمع المدني في جميع الدول المعنية أو في معظمها بهدف تقديم صورة عامة لواقع المجتمع المدني وطبيعته في هذه الدول، وهناك دراسات أخرى تناولت المجتمع المدني (عاماً) أو بعض قواه وتكويناته على المستوى الوطني، أي على مستوى كل دولة من دول المجلس.

وقد اهتمت دراسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي بتتبع ظروف نشأته، ورصد ملامح بنيته المؤسسية والتنظيمية، وتقييم طبيعة أدائه وحدود فاعليته في ممارسة دوره. وبصورة عامة، فقد أخذت هذه الدراسات في الحسبان جملة من المتغيرات والمحددات المهمة التي كان لها تأثيرها في ظهور وتطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، منها: الهياكل السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي وما تعكسه من سمات، سواء على صعيد الانتماءات القبلية/المذهبية أو محل الإقامة (البادية/الريف/المدينة)، أو نسبة المواطنين إلى إجمالي عدد السكان، وذلك في ظل الخلل السكاني الكبير الذي شهدته بعض الدول مثل قطر

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، وسعد الدين إبراهيم (محرر)، المجتمع والدولة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

والإمارات العربية المتحدة والكويت من جراء تدفق أعداد كبيرة من الوافدين إليها منذ سبعينيات القرن العشرين. ومن هذه المتغيرات والمحددات أيضاً: طبيعة التكوينات الاجتماعية، التقليدية والحديثة، في دول المجلس، والتغيير الاجتماعي والاقتصادي الكبير الذي شهدته هذه الدول منذ سبعينيات القرن العشرين بفضل الطفرة النفطية الأولى، والذي تجلّت أبرز ملامحه في تسارع عمليات التعليم والتحضّر، وانتشار وسائل الإعلام والاتصالات الحديثة، والانفتاح على العالم الخارجي وزيادة التفاعل معه. وقد ترتب على كل ذلك وغيره حدوث تراجع نسبي في دور بعض القوى والتكوينات التقليدية وظهور قوى وتكوينات اجتماعية جديدة تمثلت في الطبقة الوسطى الجديدة بمختلف شرائحها. كما أن تبلور ظاهرة «الدولة الريعية» في الخليج، التي رسخت مظاهر وسياسات ما يسميه البعض «دولة الرفاه» أو «دولة الرعاية»، مثّل أحد المحددات الرئيسية في التأثير بتطور المجتمع المدني في هذه الدول سواء من حيث بنيته أو دوره.

## أولاً: الاهتمام المبكر بدراسة المجتمع المدني في الكويت

نظراً إلى خصوصية تجربة التطور السياسي في الكويت مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وذلك من جهة أخذها بالنظام البرلماني منذ الاستقلال في عام ١٩٦١ من ناحية، وتبلور بعض القوى والتيارات السياسية والفكرية، التي تعود جذور بعضها إلى مرحلة ما قبل الاستقلال من ناحية ثانية، وكثرة الأزمات السياسية الحادة التي شهدتها في مسيرتها السياسية على خلفية التآزم الحاد في العلاقة بين الحكومة ومجلس الأمة من ناحية ثالثة، وتعرضها للغزو والاحتلال من قبل العراق عام ١٩٩٠ من ناحية رابعة، نظراً إلى كل ذلك وغيره، فقد بدأ المجتمع المدني في الكويت أسرع تطوراً وأكثر دينامية من المجتمع المدني في بقية دول المجلس، وذلك باستثناء مملكة البحرين، التي انعكست خصوصية تطورها السياسي والاجتماعي على المجتمع المدني فيها.

في ضوء ما سبق، فقد حظي المجتمع المدني في الكويت باهتمام مبكر من قبل بعض الباحثين، ففي ربيع عام ١٩٩١ نشرت مجلة الشرق الأوسط دراسة لشفيق الغبرا بعنوان «الجمعيات التطوعية في الكويت: الأسس لنظام جديد». وقد ركز الباحث في هذه الدراسة على تحليل الجمعيات التطوعية في الكويت، حيث كان يوجد فيها أكثر من ٥٠ جمعية مسجلة قبيل الغزو العراقي في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠. وتناولت الدراسة هذه الجمعيات في إطار علاقتها بالقوى والتكوينات الاجتماعية والتيارات السياسية من ناحية، وبالذولة من ناحية أخرى. كما ناقشت دورها وبخاصة في ظل الأزمات السياسية الداخلية التي شهدتها الكويت، وكذلك في

ظل فترة الاحتلال العراقي، حيث قامت مؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة جمعيات النفع العام والجمعيات التعاونية والديوانيات، بدور فاعل ومؤثر في دعم استمرارية المجتمع الكويتي، وتكريس قدرته على البقاء متماسكاً، وذلك من خلال سد الفراغ الذي نجم عن تهاوي الدولة ومؤسساتها الرسمية تحت جحافل الاحتلال من ناحية، والعمل من أجل تلبية حاجات من بقي من الكويتيين في الداخل من ناحية ثانية، وتطوير أنماط من مقاومة الاحتلال من ناحية ثالثة. وفي جميع الحالات كانت تجربة الغزو والاحتلال والتحرير علامة فارقة في تطور المجتمع المدني في الكويت وإعادة صياغة علاقته بالدولة في مرحلة ما بعد التحرير<sup>(٢)</sup>.

ونظراً إلى الأهمية التي مثلتها - وتمثلها - الحركة العمالية الكويتية ضمن بنية المجتمع المدني الكويتي، ولا سيما أنها أصبحت في مرحلة ما بعد الاستقلال ممثلة بعدد من النقابات والاتحادات العمالية التي يشملها الاتحاد العام لعمال الكويت، اهتم بعض الباحثين بدراسة الحركة العمالية. وفي هذا السياق، نشرت مجلة شؤون اجتماعية في عام ١٩٩٢ دراسة لشمالان يوسف العيسى بعنوان «الحركة النقابية في الكويت.. المشاكل والتوقعات ١٩٦٤ - ١٩٨٩». وقد استفادت هذه الدراسة من بعض الدراسات السابقة التي تناولت الحركة العمالية والنقابية في الكويت خلال الثمانينيات، واهتمت برصد وتحليل تطور الحركة النقابية، والجوانب القانونية المرتبطة بذلك، والنقابات العمالية في القطاع النفطي من ناحية والقطاع الخاص من ناحية ثانية، فضلاً عن مناقشة المشكلات والمعوقات ذات التأثير في العمل النقابي، سواء أمالية كانت أم تنظيمية أم متعلقة بتدني حجم العضوية في التنظيمات النقابية أو بطبيعة العلاقة بين الدولة وهذه التنظيمات. وقبل ذلك بنحو سبع سنوات، نُشرت دراسة بعنوان «الطبقة والدولة في الكويت»، تضمنت تحليلاً للبنية الطبقية في الكويت، وما أصابها من تغيير وتحولات في ظل الطفرة النفطية. وفي هذا السياق، تم التركيز على دور الطبقة العاملة كإحدى قوى المجتمع المدني، ونمط علاقاتها بالدولة، والآليات التي استخدمها كل طرف في إدارة علاقته مع الطرف الآخر<sup>(٣)</sup>.

ولما كانت الحقوق السياسية للمرأة قد مثلت قضية رئيسية في الكويت، حيث تم حرمان المرأة هذه الحقوق عقوداً طويلة، ولم تحصل عليها إلا في عام ٢٠٠٥، وذلك بعد نضال طويل خاضته الحركة النسائية، فقد اهتم بعض

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Shafeeq Ghabra, «Voluntary Associations in Kuwait: The Foundations of a New System?» *Middle East Journal*, vol. 45, no. 2 (Spring 1991), pp. 199- 215.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: شمالان يوسف العيسى، «الحركة النقابية في الكويت: المشاكل والتوقعات ١٩٦٤ - ١٩٨٩»، «شؤون اجتماعية»، العدد ٣٣ (ربيع ١٩٩٢).

Fred Lawson, «Class and State in Kuwait», *Merip Reports* (May 1985).

الباحثين بدراسة ملف حقوق المرأة في سياق ارتباطه بالدولة وسياساتها من ناحية، وبالمجتمع المدني وتوجهاته وانقساماته من ناحية ثانية، وبجدليات التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني من ناحية ثالثة. وفي هذا السياق، نشرت مجلة الشرق الأوسط في ربيع عام ١٩٩٣ دراسة بعنوان «المجتمع المدني في الكويت: الفضاءات المحمية وحقوق المرأة». وقد ركزت هذه الدراسة في معرض تناولها لقضية حقوق المرأة في سياق العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني على دور بعض المؤسسات كالديوانيات والمساجد وغيرها، والتي سمّتها المؤلفة «الفضاءات المحمية»، أي البعيدة نسبياً من الدولة وتدخلاتها. وتعد هذه الدراسة من مظاهر الاهتمام الأكاديمي المبكر بتحليل المجتمع المدني في الكويت سواء في علاقته بقضية حقوق المرأة أو غيرها من القضايا. وقد صدرت للمؤلفة نفسها أكثر من دراسة تالية بهذا الخصوص<sup>(٤)</sup>. وفي عام ١٩٩٦، صدرت دراسة بعنوان «منظمات المرأة في الكويت»، أعدتها هيا المغني، وتناولت فيها تطور ظهور الجمعيات النسائية في الكويت، وطبيعة الأنشطة التي انخرطت فيها هذه الجمعيات من أجل تمكين المرأة الكويتية، والتحديات التي واجهتها، وبخاصة تلك المرتبطة بالاعتبارات الثقافية والاجتماعية. كما حللت هذه الدراسة توجهات الجمعيات النسائية بحسب ما عبرت عنه في خطاباتها الفكرية والاجتماعية، إذ كانت هناك جمعيات بتوجهات إسلامية واضحة مثل «جمعية يبادر السلام» و«جمعية الرعاية الإسلامية»، وكلتاها راحت تؤكد أهمية تمسك المرأة بالقيم والفضائل التي يحث عليها الإسلام، مع تكريس الدور الرئيسي للمرأة في تربية النشء في ظل مراعاة الفوارق البيولوجية بين المرأة والرجل. وفي جميع الحالات، فإن أغلب الدراسات التي تناولت قضية حقوق المرأة في الكويت، ربطت هذه القضية بموضوع المواطنة، وهو يُعد من المرتكزات الرئيسية للمجتمع المدني بمعناه الحديث<sup>(٥)</sup>.

## ثانياً: دراسة المجتمع المدني في دول المجلس

### في إطار دراسته في الوطن العربي

في مطلع عام ١٩٩٢، نظم مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) ندوة علمية بعنوان «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية». وقد ظهرت أعمال هذه الندوة في كتاب صدر عن المركز بالعنوان نفسه.

(٤) Mary Ann Tetreault, «Civil Society in Kuwait: Protected Spaces and Women's Rights,» Middle East Journal, vol. 47, no. 2 (Spring 1993), and Mary Ann Tetreault, «Women's Rights and the Meaning of Citizenship in Kuwait,» Middle East Report Online (February 10, 2005).

(٥) Haya al- Mughni, «Women's Organizations in Kuwait,» Middle East Report, no. 198 (January - March 1996), and Mary Ann Tetreault and Haya al- Mughni, «Gender, Citizenship and Nationalism in Kuwait,» British Journal of Middle Eastern Studies, vol. 22, no. 1/2 (1995).

وتضمن الكتاب مجموعة من البحوث والدراسات المهمة التي تطرقت إلى قضايا متعددة تتعلق بتعريف مفهوم المجتمع المدني وتحديد مؤشرات، وتتبع الجذور التاريخية لنشأة المفهوم وتطوره في الفكر السياسي والممارسة السياسية في الغرب، ودراسته كذلك في فكر النهضة العربية والتاريخ العربي، وفي الفكر الإسلامي والممارسة الإسلامية المعاصرة، فضلاً عن دراسة وتحليل واقع المجتمع المدني في الأقاليم الرئيسية للوطن العربي (المغرب العربي، المشرق العربي، الخليج والجزيرة العربية، مصر والسودان). كما تضمن الكتاب دراسة عن دور بعض تنظيمات المجتمع المدني على المستوى القومي العربي مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب، ودراسة أخرى عن دور العوامل الداخلية والخارجية في التأثير بتطور وبناء المجتمع المدني في الوطن العربي<sup>(٦)</sup>.

وعموماً، فقد أعد باقر النجار الدراسة الخاصة بـ«المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية». وتناولت هذه الدراسة نشأة العمل الأهلي التطوعي في المنطقة، والذي مثل البدايات الجنينية لظهور المجتمع المدني فيها. كما تناولت الدراسة بالتحليل والتقييم بنى وهياكل المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، والمتمثلة بالجمعيات المهنية والجمعيات النسائية والجمعيات الخيرية وأندية وجمعيات الخريجين والجمعيات ذات الاهتمامات الخاصة مثل جمعيات الطفولة وجمعيات تنظيم الأسرة وغيرها. والنتيجة الرئيسية التي خلصت إليها الدراسة مفادها «أن الحديث عن التنظيمات الأهلية في المنطقة ليس في الحقيقة حديثاً عن مؤسسات وأنساق مستقلة عن حركة المجتمع بقدر ما هي كيانات اجتماعية تأسست في رحم المجتمع المدني الذي منه تستقي شرعيتها... ثم إن سبب أفول نجم المؤسسات الأهلية ذات الخطاب القومي، وتواري دورها المجتمعي، ليس في الواقع نتاجاً لقصور في النشاط أو عدم إمكانية الإتيان به أو لقلّة التمويل أو كما يطرح البعض مشكل اندماجها ضمن مؤسسات الدولة، إنما هو في الواقع نتاج نخوية الخطاب وعجزه عن طرح البديل الممثل لنبض المجتمع وتحسس طاقاته. وبالمثل يمكن القول: إن سبب بروز المؤسسات الأهلية ذات النزوع الديني هو في قدرة خطاها على تصور البديل ذي العلاقة المرجعية بالثقافة المحلية، أو هكذا تم فهمه على الأقل من قبل الإنسان العادي. وكذا في قدرة هذه الجمعيات على التعبير عن حركة المجتمع بفئاته العمرية والاجتماعية والطبقية المختلفة، أي بتعبير آخر، إن الجمعيات الأهلية بتكويناتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وبنخوية بعضها مقابل شعبية البعض الآخر، وكذلك بطبيعتها أنشطتها وإطارها المرجعي، تمثل قوى وتجمعات اجتماعية ذات تراتب وقوة مجتمعية متباينين»<sup>(٧)</sup>.

(٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: باقر النجار، «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية»، في: مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ص ٥٨٦-٥٨٧.

وقد كان المشروع البحثي الذي جرى تنفيذه في إطار «مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية» (القاهرة)، والذي حمل عنوان «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي»، خطوة مهمة على طريق الدراسة العلمية للمجتمع المدني في المنطقة العربية، حيث تم في إطار المشروع إنجاز مجموعة من دراسات الحالة التي تناولت بالرصد والتحليل والاستشراف المجتمع المدني وعلاقته بعملية التحول الديمقراطي في عدد كبير من الدول العربية شملت مصر والعراق والأردن وسوريا وقطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت والمغرب والصومال والسودان وليبيا ولبنان وموريتانيا وفلسطين<sup>(٨)</sup>.

وهكذا، تم في إطار مشروع مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية، دراسة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في أربع من دول مجلس التعاون الخليجي هي: البحرين والكويت وقطر الإمارات العربية المتحدة. وصدرت الدراسات الخاصة بجميع هذه الدول في عام ١٩٩٥، باستثناء الدراسة الخاصة بدولة قطر، حيث صدرت في عام ١٩٩٧. أما الباحثون الذين قاموا بإعداد هذه الدراسات، فهم: منيرة أحمد فخرو (حالة البحرين)، وعبد الباسط عبد المعطي (حالة قطر)، وشفيق الغبرا (حالة الكويت)، وعبد الخالق عبد الله، وطه حسين حسن، وراشد محمد راشد (حالة الإمارات العربية المتحدة).

وقد مثلت الدراسات الأربع المذكورة علامة بارزة في دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ انطلقت من إطار منهجي تحليلي ارتكز على عدة عناصر، منها: تشریح خريطة التكوينات الاجتماعية في كل من الدول المعنية، وبحث انعكاساتها على بنية المجتمع المدني فيها، وتحليل طبيعة الدولة مع مناقشة محددات

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: أنطوان نصري مسرة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في لبنان (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)؛ محمد زاهي المغربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)؛ فالح عبد الجبار، الدولة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)؛ جورج بيرة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في سوريا (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)؛ عبد الخالق عبد الله، وآخرون، المجتمع المدني في الإمارات العربية المتحدة (الشارقة: جمعية الاجتماعيين، ومركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية بالقاهرة، ١٩٩٥)؛ عبد الباسط عبد المعطي، الدولة والمجتمع المدني في قطر (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)؛ منيرة أحمد فخرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)؛ حيدر إبراهيم علي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٦)؛ أماني قنديل، عملية التحول الديمقراطي في مصر ١٩٨١ - ١٩٩٣ (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)؛ شفيق الغبرا، الكويت: دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)؛

Azzedine Layachi, *Civil Society and Democratization in Morocco* (Cairo: Ibn Khaldon Center for Development Studies and Dar Al- Ameen, 1995), and Mohammad-Mahmoud Mohamedou, *Societal Transition to Democracy in Mauritania* (Cairo: Ibn Khaldon Center for Development Studies and Dar Al- Ameen, 1995).

وأناط علاقتها بالمجتمع المدني، ورصد أبرز ملامح وخصائص المجتمع المدني من حيث بنيته المؤسسية، وطبيعة العلاقات بين قواه ومؤسساته، وحدود فاعليته في أداء دوره، فضلاً عن رصد وتحليل تأثير بعض العوامل الخارجية في كل من الدولة والمجتمع المدني في الحالات موضع الدراسة.

وخلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، ظهر على التوالي مجلدان مهان تحت عنوان المجتمع المدني في الشرق الأوسط، كانا نتاج مشروع بحثي ضخم شارك فيه عدد كبير من الباحثين العرب والأجانب، وهما يتضمنان عدة دراسات عن العلاقة بين المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، والمقومات الاقتصادية للمجتمع المدني، وموقع مفهوم المجتمع المدني في الخطاب السياسي للحركات الإسلامية المسيية، وخريطة تنظيمات المجتمع المدني في الأقطار العربية، وطبيعة علاقة المجتمع المدني بالدولة في أقطار عربية وغير عربية كثيرة مثل مصر والأردن وسوريا واليمن والجزائر وتونس والكويت ودول الخليج العربي الأخرى وإيران وتركيا وإسرائيل<sup>(٩)</sup>.

وقد تضمن المجلد الأول دراسة عن المجتمع المدني في الكويت بعنوان «استخدام التقاليد: المجتمع المدني في الكويت». وقد استفادت هذه الدراسة من بعض الدراسات السابقة في الموضوع، وقامت برصد وتحليل وتقييم تجربة الديمقراطية في الكويت مع الكشف عن أبرز المشكلات والتحديات التي ارتبطت بتطور هذه التجربة، كما حللت خريطة المجتمع المدني في الكويت تحت عنوان Associational Life، وركزت على دور الديوانيات، وبخاصة خلال الأزمات السياسية الحادة التي شهدتها الكويت في مرحلة ما قبل الغزو العراقي، والتي غُيب خلالها مجلس الأمة عن المشهد السياسي لسنوات (تم حل المجلس حلاً غير دستوري مرتين، في عامي ١٩٧٦ و١٩٨٦). كما تناولت الدراسة طبيعة العلاقة بين القوى والتيارات السياسية من ناحية وبعض مؤسسات المجتمع المدني من ناحية أخرى، إذ مثلت الأخيرة منابر للتعبير السياسي لبعض القوى والتيارات السياسية، وبخاصة مع صعود دور الإسلاميين بفصائلهم المختلفة منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين. وتناولت الدراسة كذلك موضوع الاحتلال العراقي لدولة الكويت وما تركه من انعكاسات على التطور السياسي فيها بصورة عامة، وعلى تطور المجتمع المدني بصورة خاصة<sup>(١٠)</sup>.

(٩) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Augustus Richard Norton (ed.), *Civil Society in the Middle East*, vol. 1 (New York: E.J. Brill, 1995), and Augustus Richard Norton, (ed.), *Civil Society in the Middle East*, vol. 2 (New York: E.J. Brill, 1996).

(١٠) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Neil Hicks and Ghanim al- Najjar, «The Utility of Tradition: Civil Society in Kuwait,» in: Augustus Richard Norton, (ed.), *Civil Society in the Middle East*, vol. 1 (New York: E. J. Brill, 1995), Chapter 6.

أما المجلد الثاني، فقد تضمن فصلاً بعنوان «المجتمع المدني في الخليج العربي». وقد ناقش هذا الفصل المصادر السياسية والاقتصادية والاجتماعية للقوة في دول مجلس التعاون الخليجي، وأنماط العلاقات بين القوى والفئات الاجتماعية المختلفة من ناحية، والنظم الحاكمة من ناحية أخرى، وما يمتلكه كل طرف من عناصر وآليات للتأثير في الطرف الآخر. وقد خلص الكاتب في تحليله إلى أن المجتمع المدني في دول المجلس يتسم بصورة عامة بالضعف والمهاشة، وبخاصة مع رسوخ ظاهرة «الدولة الريعية» في ظل الطفرة النفطية، إذ تضخم الجهاز الإداري للدولة، وتمدد دورها، وتعاضمت قدرتها على احتواء المطالب بالمشاركة السياسية، وذلك عملاً بقاعدة «لا ضرائب ولا تمثيل»، إذ إن العوائد النفطية جعلت الدولة بغنى عن المجتمع لتمويل ميزانيتها، بل إنها هي التي راحت تتعهد المواطن وتلبي جميع حاجاته من «المهد إلى اللحد» كما يقولون، كما أصبحت النخب الحاكمة هي التي تحتكر الكثير من مصادر القوة والتأثير في الدولة، وذلك عبر آليات وسياسات متعددة. ولكن مع تراجع أسعار النفط منذ منتصف الثمانينيات من ناحية، والتداعيات السياسية التي نجمت عن حرب الخليج الثانية من ناحية ثانية، وشيوع موجة من التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي من ناحية ثالثة، فقد توقع الباحث أن يسهم ذلك في تقوية المجتمع المدني، وتعزيز المطالب بالإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي<sup>(١١)</sup>.

### ثالثاً: منتدى التنمية

#### ودراسة المجتمع المدني في دول المجلس

في إطار تزايد الاهتمام الأكاديمي بدراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد خصص منتدى التنمية لقاءه السنوي التاسع عشر الذي عُقد بمدينة دبي خلال الفترة ١٩-٢٠ فبراير ١٩٩٨، لمناقشة موضوع المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد صدرت أوراق الملتقى في كتاب حمل عنوان «قضايا وهموم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون: المؤسسات، التشريعات، الأقليات»<sup>(١٢)</sup>.

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Jill Crystall, «Civil Society in the Arabian Gulf», in: Augustus Richard Norton, (ed.), *Civil Society in the Middle East*, Vol. 2 (New York: E. J. Brill, 1996), Chapter 8.

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: ريبا الصبان، منيرة أحمد فخرو، ومتروك الفالح، قضايا وهموم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون: المؤسسات، التشريعات، الأقليات (الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٨).

وتضمن الكتاب دراسة بعنوان «مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج العربي». وطبقاً لمعيار مدى تطور المجتمع المدني ودرجة فاعليته، فقد صنفت هذه الدراسة دول مجلس التعاون الخليجي إلى مجموعتين. تضم المجموعة الأولى كلاً من المملكة العربية السعودية وقطر وسلطنة عُمان. ويتسم المجتمع المدني في هذه الدول بالضعف نتيجة لعوامل كثيرة منها: غياب المؤسسات ذات الطابع المهني كالجمعيات المهنية أو النقابية، والتي تُعد العمود الفقري للبناء المؤسسي للمجتمع المدني، وسيطرة الطابع الخيري والأهلي على مؤسسات المجتمع المدني الموجودة في الدول المذكورة، سواء أثقافية كانت أم نسائية أم اجتماعية أم غير ذلك، فضلاً عن غياب أو ضعف الاستقلالية الذاتية لهذه المؤسسات وارتباطها بالدولة مادياً ومعنوياً. أما من حيث الدور فإن جل مؤسسات المجتمع المدني المذكورة يغلب على أنشطتها الطابع الخدمي الذي يكرس الأمر الواقع والأوضاع السائدة.

أما المجموعة الثانية من الدول فتشمل كلاً من الكويت والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة. ويتسم المجتمع المدني فيها بكونه أكثر اتساعاً وتنوعاً من حيث عدد مؤسساته ومجالات أنشطتها، إذ إن هناك مؤسسات خيرية وتطوعية وثقافية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية والنقابات والاتحادات العمالية والطلابية المختلفة. كما تمتلك مؤسسات المجتمع المدني في الدول المعنية - بدرجات متفاوتة وأوجه مختلفة - القدرة على التأثير في توجهات الرأي العام وبعض القرارات والسياسات الحكومية، وذلك على الرغم من كل القيود والضوابط السياسية على أنشطتها، كما أن خطابها العام يغلب عليه الطابع المطالب الحقوقى، وهو ما يجعله أقرب إلى الخطاب السياسي الاجتماعى الناقد والساعى إلى تطوير الواقع<sup>(١٣)</sup>.

وبغض النظر عن التساؤلات التي طرحها - ويطرحها - البعض في شأن حجية تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي على نحو ما فعلت الدراسة المذكورة، فالمؤكد أن المجتمع المدني في كل من الكويت والبحرين قد تطور في وقت مبكر مقابل بقية دول المجلس بحكم عوامل متعددة، من أهمها خصوصية تجربة التطور السياسى في البلدين. كما أن التصنيف الذي طرحته الدراسة يرجع إلى عام ١٩٩٨، ومنذ ذلك التاريخ حدثت تطورات كثيرة بشأن المجتمع المدني في دول المجلس على نحو ما سيأتي ذكره.

كما تضمن الكتاب المذكور دراسة أخرى بعنوان «المجتمع والديمقراطية والدولة في الجزيرة العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني على ضوء تعريف المدينة العربية». وتأتي أهمية هذه الدراسة من اعتبار أساسى

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: ريبا الصبان، «مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج العربي»، في: المصدر نفسه، ص ١٩ وما بعدها.

مفاده أنها طرحت بمنحى علمي إشكالية مدى صلاحية مفهوم «المجتمع المدني» للتطبيق في الوطن العربي بصورة عامة، وفي منطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه الخصوص. والنتيجة الرئيسية التي خلصت إليها الدراسة هي انتفاء فكرة المجتمع المدني ومن ثم عدم فاعليته في المنطقة العربية عامة وفي منطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه الخصوص، «ليس من باب قيود السلطة والقيود الثقافية والاجتماعية العامة، وإنما من باب ملاحظة الإشغالات الاجتماعية وقواها ومنظوماتها القيمة فيما هي تداخلات بين الريف والمدينة العربية وباتجاه تريف المدينة في البلاد العربية عموماً وفي دول الخليج والجزيرة العربية خصوصاً. وإذ إن المدينة/ الحاضرة وبموازاة التجربة الغربية التاريخية لتطور مفهوم المجتمع المدني والديمقراطية، كانت هي الحاضنة وهي الإشغال الاجتماعي والبنية الثقافية للتكوينات الاجتماعية في إطارها والمساة 'المجتمع المدني'، فإن المدينة/ الحاضرة العربية، وهي الحاضنة قياساً، ليست كمثيلتها الأوروبية، وذلك لأن الإشغال الاجتماعي الريفى وثقافته هما اللذان بدأ يستحوذان على الإشغال للمدينة العربية وحاضرتها وقواها وثقافتها وبخاصة في الجزيرة العربية، وبالتالي فإن تلك الإشغالات الاجتماعية بعينها وتضافرها مع المنظومة الإسلامية المرجعية الإسلامية ذات الصلة، تجعل من فكرة 'المجتمع المدني' فكرة من دون معنى أو فاعلية حتى وإن وجدت. من هنا عدم الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البلاد العربية عموماً ودول الخليج والجزيرة خصوصاً. كذلك فإن الدراسة، ومن تلك المنطلقات، ترى بتوظيف فكرة 'المجتمع الأهلي' بدلاً من المجتمع المدني، وبخاصة أن فكرة الأهلي تتجاوز الانقسام المدينة - الريف وتجزئتها. وفي الوقت نفسه تدخل عناصر وقوى تقليدية وذات فاعلية، والتي يستبعدها مفهوم المجتمع المدني»<sup>(١٤)</sup>.

وجاء موقع آخر من الدراسة ما يلي: «وحيث إن بنية المدينة والمدن في الخليج العربي هي بنية غير منفكة مع الإشغالات الاجتماعية الريفية والقبلية والمذهبية، فإنه يُلاحظ انتشار مذهب لنشاطات موازية مثل الجلسات والمجالس والشلة والديوانيات بتقاطعاتها مع تلك المجموعات العائلية أو الأسرية أو العشائرية أو القبليّة أو المناطقية في معظم دول مجلس التعاون الخليجي وبخاصة في السعودية والكويت وبدرجات متفاوتة في بقية تلك البلدان. وحيث الأمر كذلك، وفي إطار منع عدد من تلك الدول من قيام بنشاط ما يُسمى 'المجتمع المدني'، فإنه يُلاحظ أن التكوينات الاجتماعية تلك في المدن - وإن كانت غير ميسسة بالأساس وبوجه عام - وفي حالات محددة، هي الأكثر تأثيراً في المجال السياسي، وتجاه التعامل مع وباتجاه الدولة/ السلطة»<sup>(١٥)</sup>.

(١٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: متروك الفالح، «المجتمع والديمقراطية والدولة في الجزيرة العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدينة العربية»، في: المصدر نفسه، ص ٦٥ - ٦٦.

(١٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: متروك الفالح، المصدر نفسه، ص ٧٤.

إضافة إلى ما سبق، فقد تضمن كتاب قضايا وهوم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون، ورقة خلفية أعدها عبد المالك التميمي، وهي بعنوان «المجتمع المدني في الكويت منذ الاستقلال حتى الاحتلال». وقد تضمنت هذه الورقة تحليلاً لبنية المجتمع المدني في الكويت، التي تضم جمعيات النفع العام والجمعيات التعاونية والمؤسسات والجمعيات الخيرية والحركة العمالية والجمعيات النسائية والمؤسسات الثقافية والصحافة والمسرح والديونيات والتجمعات السياسية. ومن النتائج المهمة التي خلصت إليها هذه الدراسة، تأكيد ظاهرة تأثير القبيلة في بنية المجتمع المدني في الكويت، وبخاصة مع تغلغل بعض الجماعات الدينية وسط أبناء القبائل، وحدوث نوع من التزاوج بين القبيلة وتلك الجماعات، وكلاهما اتخذ من مؤسسات المجتمع المدني، مثل جمعيات النفع العام، قنوات للتأثير السياسي والاجتماعي. وتُعد دراسة التميمي تطويراً لمقال له سبق أن نشرته مجلة العربي الكويتية في عام ١٩٩٧، وهو بعنوان «مجتمع الكويت المدني: انتشار أم انحسار؟»<sup>(١٦)</sup>.

ونظراً إلى خصوصية التجربة الكويتية، سواء لجهة تطور النظام السياسي أو لجهة طبيعة المجتمع المدني، أو نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وبخاصة في مرحلة ما بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، فقد استمر المجتمع المدني فيها يستقطب اهتمام الباحثين. وفي هذا السياق أصدر فلاح عبد الله المديرس عدة دراسات مهمة تناولت التجمعات السياسية في الكويت، التي تُعد من القوى والتكوينات الرئيسية للمجتمع المدني، كما أن عدداً منها تناول بعض مؤسسات المجتمع المدني ودورها في الحياة السياسية. ومنها دراسة صدرت في عام ١٩٩٤ بعنوان «ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت: ١٩٣٨ - ١٩٧٥»، وتناول فيها الجذور التاريخية لنشأة وتطور التجمعات والتنظيمات السياسية التي أدت أدواراً مهمة في الحياة السياسية الكويتية منذ مرحلة ما قبل الاستقلال حتى منتصف السبعينيات. وفي عام ١٩٩٦ أصدر المديرس طبعة ثانية من دراسة سابقة بعنوان «التجمعات السياسية الكويتية: مرحلة ما بعد التحرير»، وقد ركزت هذه الدراسة على تحليل انعكاسات كارثة احتلال العراق لدولة الكويت على خريطة القوى السياسية فيها، ومن ثم تناولت بالرصد والتحليل والتقييم القوى والتجمعات التالية: المنبر الديمقراطي الكويتي، الحركة الدستورية الإسلامية، التكتل النيابي، التجمع الإسلامي الشعبي، الائتلاف الإسلامي الوطني، التجمع الدستوري.

وفي عام ١٩٩٩، أصدر المديرس دراستين، الأولى بعنوان «الحركة الشيعية في الكويت»، والثانية بعنوان

(١٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد المالك التميمي، «المجتمع المدني في الكويت منذ الاستقلال حتى الاحتلال»، في: ريبا الصبان، منيرة أحمد فخرو، ومتروك الفالح، المصدر نفسه؛ ولفس المؤلف، «المجتمع المدني في الكويت: انتشار أم انحسار؟» العربي، العدد ٤٦٥ (أغسطس ١٩٩٧)، ص ٤٠-٤٣.

«الجماعة السلفية في الكويت: النشأة والفكر والتطور ١٩٦٥ - ١٩٩٩». وتعدّ الدراسات الثلاث الأخيرة خطوة مهمة في فهم خريطة القوى والتجمعات الإسلامية في الكويت، والتي تصاعد دورها بصورة واضحة منذ سبعينيات القرن العشرين، وهو الأمر الذي انعكس على الحياة السياسية في الكويت بصورة عامة، وعلى مؤسسات المجتمع ومنظّماته بصورة خاصة. وفي عام ٢٠٠٠، أصدر المدير كتاباً بعنوان «المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت»، وهو تجميع لثلاث دراسات سبق أن نُشرت متفرقة في بعض الدوريات العلمية. وقد مثلت الدراسات التي ضمها الكتاب إضافة مهمة إلى أدبيات دراسة المجتمع المدني في الكويت، إذ اهتمت بتحليل وتقييم الدور السياسي لثلاث مؤسسات للمجتمع المدني هي: «النادي الثقافي القومي» و«جمعية الخريجين» و«الاتحاد العام لعمال الكويت»، وهو ما كشف بوضوح عن علاقة المجتمع المدني الكويتي بالحركة الوطنية، إذ إنه في ظل غياب الأحزاب السياسية، أصبحت مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور سياسي من خلال العمل من أجل التأثير في بعض القرارات والسياسات ذات الصلة بقضايا داخلية مثل المشاركة السياسية، وحقوق الإنسان عموماً، وحقوق المرأة على وجه الخصوص، أو ذات الصلة بقضايا خارجية مثل قضايا منطقة الخليج، والوحدة العربية، والصراع العربي-الإسرائيلي... إلخ<sup>(١٧)</sup>.

ومن بين الدراسات التي ظهرت خلال عام ١٩٩٩، والتي تناولت المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن رصد دراستين مهمتين: الأولى أعدتها منيرة أحمد فخرو، وهي بعنوان «موقع الحركة النسوية في مؤسسات المجتمع المدني في البحرين والكويت والإمارات». وقد ركزت هذه الدراسة على مناقشة قضايا المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي عموماً، مع الإشارة إلى بعض المكاسب التي حققتها المرأة، سواء على صعيد التعليم أو العمل أو غير ذلك من المجالات، فضلاً عن رصد بعض التحديات التي ظلت تواجهها المرأة على صعيد حقوقها السياسية، وهي تحديات واجهها الرجل كذلك في عديد من الحالات، وبخاصة في ظل ظروف وخصوصيات التطور السياسي في دول المجلس. ثم تناولت واقع الجمعيات النسائية في كل من الكويت والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة، سواء من حيث ظروف نشأتها أو أهدافها أو تقييم أدائها<sup>(١٨)</sup>.

(١٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: فلاح عبد الله المدير، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت: ١٩٣٨ - ١٩٧٥ (الكويت: دار قرطاس ١٩٩٤)؛ ولفنس المؤلف، التجمعات السياسية الكويتية: مرحلة ما بعد التحرير، ط٢ (الكويت: مطابع المنار، ١٩٩٦)؛ ولفنس المؤلف، الحركة الشيعية في الكويت (الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٩)؛ ولفنس المؤلف، الجماعة السلفية في الكويت: النشأة والفكر والتطور ١٩٦٥ - ١٩٩٩ (الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٩)؛ ولفنس المؤلف، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت (الكويت: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٠).

(١٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: منيرة أحمد فخرو، «موقع الحركة النسوية في مؤسسات المجتمع المدني في البحرين والكويت والإمارات»، عالم الفكر، العدد ٣ (يناير/مارس ١٩٩٩)، ص ١٢٥ - ١٥٠.

أما الدراسة الثانية التي ظهرت في عام ١٩٩٩، والتي تناولت المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، فكانت من إعداد سعد الدين إبراهيم، وحملت عنوان «المجتمع المدني في دول الخليج العربية». وقد تتبع هذه الدراسة البدايات الجنينية لظهور مؤسسات المجتمع المدني في دول المجلس، والتي ظهرت بالأساس في كل من البحرين والكويت خلال عشرينيات القرن العشرين، وقد تزامنت مع إرهابات عملية التحول أو الانتقال من وضعية القبيلة إلى وضعية الدولة. ونظراً إلى أن النفط كان له تأثيره الكبير في التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في دول المجلس، فقد اهتمت الدراسة بالتعمق في تحليل بعض الظواهر التي سبق أن طرحتها دراسات سابقة مثل ظاهرة «الدولة الريعية»، وما ارتبط بها من «اقتصاد ريعي» و«عقلية ريعية». وقد خلصت الدراسة إلى أن الثروة النفطية عموماً كانت ذات آثار مختلطة على نمو المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي. فهي من جهة قد وفرت من الموارد المالية ما مكن الدولة من الإنفاق والتوسع في التعليم والخدمات الأخرى، وساعد ذلك بدوره على رفع مستوى الوعي ونمو حجم الطبقة الوسطى. وعادة ما تكون هذه الأخيرة هي عماد تنظيمات المجتمع المدني، من أندية وروابط وجمعيات ونقابات، وهذا ما حدث إلى حد ما بين منتصف الأربعينيات ومنتصف السبعينيات، ولكن الطفرة النفطية والتضخم السريع للعوائد بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، جعل الدولة هي المنفق الأول، والمستخدم الأول، وهي الأكثر استقلالاً عن المجتمع، بل وجعلت المجتمع هو الأكثر اعتماداً وتبعية لها<sup>(١٩)</sup>.

وفي سياق تناوّلها لواقع المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، سلطت دراسة سعد الدين إبراهيم الضوء على بعض مكونات المجتمع المدني التي تعكس خصوصية الأوضاع السكانية والاجتماعية والثقافية لدول المجلس، ومن ذلك ما سمته الدراسة «المجتمع المدني الأجنبي في منطقة الخليج»، الذي تمثله بصورة واضحة جمعيات الجاليات الأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي يبلغ عددها نحو ١٥ جمعية، وهناك أيضاً المآتم والصناديق الخيرية (في البحرين)، والديوانيات (في الكويت). وتمثل هذه التكوينات المدنية التقليدية خصوصية خليجية، إذ تقوم بأدوار معينة في الحياة السياسية والاجتماعية شأنها شأن المؤسسات والمنظمات الحديثة للمجتمع المدني، إلا أنه لا يتم إشهارها أو تسجيلها لدى وزارات الشؤون الاجتماعية أو أي جهة حكومية أخرى في الدول المعنية<sup>(٢٠)</sup>.

(١٩) سعد الدين إبراهيم، «المجتمع المدني في دول الخليج العربية»، في: جمال سند السويدي (إعداد)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط ٢ (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ٢٧٢.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: إبراهيم، «المجتمع المدني في دول الخليج العربية»، ص ٢٨٢ - ٢٨٣.

ونظراً إلى الدور البارز الذي قامت - وتقوم - به الديوانيات في الحياة السياسية الكويتية، فقد نُشرت في عام ٢٠٠١ دراسة بعنوان الديوانية: مؤسسة اجتماعية كويتية تقليدية في دور سياسي، تناولت بالشرح والتحليل الدور السياسي للديوانيات في الكويت، وهو دور يبرز واضحاً خلال الاستحقاقات الانتخابية، وفي لحظات الأزمات السياسية. والديوانية هي عبارة عن مجلس أو مضافة في بيوت المسورين من أبناء الأسر المرموقة في الكويت، وتُعدّ فيها الاجتماعات العامة في يوم محدد من أيام الأسبوع، وبذلك فإن دور الديوانية لا يختلف كثيراً عن دور أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني. هذا وقد سبق لمجلة العلوم الاجتماعية أن نشرت في عام ١٩٩٦ دراسة ليوسف غلوم بعنوان «تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية في الكويت». وقد أكدت هذه الدراسة أهمية الدور الذي تقوم به الديوانية في الحياة السياسية الكويتية<sup>(٢١)</sup>.

واستمراراً للاهتمام بدراسة المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد نُشرت في عام ٢٠٠٠ دراسة بعنوان المجتمع المدني والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي: حالة دولة الإمارات. وقد قاربت هذه الدراسة موضوع المجتمع المدني في دول المجلس من زاوية دوره في عملية التنمية، واتخذت من دولة الإمارات العربية المتحدة حالة للدراسة. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تستوعب بعد المقومات الأساسية للمجتمع المدني، وأن هناك تفاوتات بين هذه الدول من حيث درجة تطور مؤسسات المجتمع المدني فيها، وأن الطابع الديني والاجتماعي هو الغالب على هذه المؤسسات<sup>(٢٢)</sup>. وفي العام نفسه أيضاً نُشر كتاب وهو بعنوان قصص الديمقراطية: السياسة والمجتمع في دولة الكويت المعاصرة، وقد خصصت الباحثة جزءاً من كتابها لتناول بعض قوى ومؤسسات المجتمع المدني في الكويت، مثل القبيلة والتجار والديوانية وغيرها، وإلى أي مدى تأثرت هذه القوى والمؤسسات بالتحويلات الاجتماعية التي صاحبت الثروة النفطية. وتُعدّ هذه الدراسة من الدراسات المهمة التي حللت العلاقة بين الدولة والمجتمع في الكويت<sup>(٢٣)</sup>.

(٢١) لمزيد من التفاصيل حول دور الديوانية في الحياة السياسية الكويتية، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨٣؛ يوسف غلوم علي، «تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية في الكويت»، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٤، العدد ٣ (حريف ١٩٩٦)؛

Fahad Al-Nasr, «The Diwaniah: A Traditional Kuwaiti Social Institution in a Political Role», *DOMES: Digest of Middle East Studies*, vol. 10, no. 2 (Winter 2001), pp. 1-16.

(٢٢) موزة غباش ومحمد عبد الحميد إبراهيم، المجتمع المدني والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي: حالة دولة الإمارات، قضايا خليجية، ٧ (رأس الخيمة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠).

(٢٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Mary Ann Tetreault, *Stories of Democracy: Politics and Society in Contemporary Kuwait* (New York: Columbia Univ. press, 2000).

## رابعاً: أحداث الحادي عشر من سبتمبر ودراسة المجتمع المدني في دول المجلس

نظراً إلى أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت لها انعكاساتها وتداعياتها، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، على منطقة الخليج والجزيرة العربية، وكذلك على العالمين العربي والإسلامي عموماً<sup>(٢٤)</sup>، فقد كان لذلك تأثيراته المباشرة وغير المباشرة في المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية، وهذه التأثيرات لم تكن أحادية الاتجاه، بل كان بعضها إيجابياً وبعضها الآخر سلبياً، إذ تزايدت المطالب والضغوط الخارجية، وبخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، على دول المجلس من أجل تسريع عملية الإصلاح السياسي، وإصلاح مناهج التعليم وبخاصة التعليم الديني، وتوفير ضمانات احترام حقوق الإنسان... الخ، لكون ذلك هو السبيل الرئيسي لتجفيف منابع التطرف، والقضاء على جذور الإرهاب الذي ضرب أمريكا في القلب. كما تزايدت المطالب الداخلية بالإصلاح، وبخاصة في دولة الكويت ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية.

في ضوء ما سبق، فقد تسارعت الخطوات الإصلاحية في دول المجلس، وهي خطوات شملت مجالات السياسة والتعليم والاقتصاد وأوضاع المرأة وغير ذلك، وجاءت متفاوتة في طبيعتها وأهميتها من دولة إلى أخرى. لكن في المقابل، وفي إطار الحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية منذ أحداث سبتمبر، فقد صدرت بعض القرارات التي كان من شأنها فرض قيود على بعض منظمات المجتمع المدني، وبخاصة تلك العاملة في مجال العمل الخيري والإنساني، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وذلك بهدف ضبط عمليات جمع وإنفاق الأموال التي تقوم بها بعض المؤسسات تحت لافتة العمل الخيري والإنساني، وقطع الطريق على أي اتهامات بشأن وصول بعض هذه الأموال بصورة أو بأخرى إلى جماعات وعناصر متطرفة وإرهابية. وقد برز التضييق على مؤسسات المجتمع المدني على نحو واضح في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية، حيث قامت السلطات المعنية في المملكة في أكتوبر عام ٢٠٠٤ بحل مؤسسة الحرمين الخيرية وجميع فروعها.

وفي هذا السياق، اهتمت بعض الدراسات التي تناولت المجتمع المدني في دول المجلس في مرحلة ما بعد أحداث

(٢٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: علي خليفة الكواري (محرر)، انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٢).

سبتمبر، برصد وتحليل المستجدات التي طرأت على المجتمع المدني في الدول المعنية، سواء من حيث القوانين والتشريعات المنظمة له، أو من حيث بنيته ودوره، إذ حدثت زيادة كبيرة في عدد مؤسسات المجتمع المدني في كثير من الدول، كما ظهرت مؤسسات تعمل في مجالات لم تكن مطروقة من قبل، مثل «جمعيات حقوق الإنسان» التي أسست في دول مثل قطر والكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة، والجمعيات السياسية التي تم إقرار قيامها في البحرين، فضلاً عن ظهور جمعيات مهنية جديدة في السعودية، وتنامي دور جمعيات سيدات الأعمال في عديد من دول المجلس... إلخ. كما اهتمت هذه الدراسات برصد وتحليل انعكاسات أحداث سبتمبر على المجتمع المدني ودوره في دول مجلس التعاون الخليجي. وفي هذا السياق أيضاً، أولى مركز الخليج للأبحاث (دبي) المجتمع المدني في دول المجلس اهتماماً خاصاً، إذ أصبح يمثل أحد الموضوعات الرئيسية على أجدته البحثية. وعليه فقد أصدر المركز ضمن كتابه السنوي للعامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ على التوالي، دراستين عن «المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي»، وتناول فيها بالرصد والتحليل أهم المستجدات والتطورات التي شهدتها المجتمع المدني في الدول المعنية في مرحلة ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر<sup>(٢٥)</sup>.

وعلى الرغم من قلة الاهتمام الأكاديمي بدراسة المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية، فقد نشرت مجلة شؤون اجتماعية في صيف عام ٢٠٠٢ دراسة بعنوان «جماعات المصلحة في المملكة العربية السعودية». وقد تناولت الدراسة بالرصد والتحليل جماعات المصالح الرسمية وغير الرسمية في المملكة العربية السعودية، والقنوات التي تستخدمها هذه الجماعات من أجل إيصال مطالبها لصانعي القرار. ومع أن هذه الدراسة لم تتناول المجتمع المدني بصورة مباشرة، فإنها تعرضت للكثير من قواه ومؤسساته ضمن جماعات المصالح مثل: الجمعيات المهنية والقبائل وشيوخها والعلماء... إلخ. وفي عام ٢٠٠٤، نشرت مجلة شؤون اجتماعية نفسها دراسة بعنوان «المنظمات الأهلية في الخليج العربي: الواقع والتحديات». وقد حللت هذه الدراسة خريطة المنظمات الأهلية في دول المجلس، والتمثلة بالجمعيات الخيرية الدينية والجمعيات الأهلية ذات الأنشطة الخاصة والجمعيات النسائية والجمعيات المهنية والجمعيات الثقافية. كما ركزت الدراسة على رصد وتحليل أهم المشكلات والعقبات التي تواجه المنظمات الأهلية في دول المجلس، ومنها عدم توافر نظام دقيق للمعلومات، سواء على مستوى المجتمع عامة أو على مستوى المجتمع المدني، وهو ما يقلص من قدرة القطاع الأهلي على العمل والتوسع في النشاط، وضعف استقلالية القطاع الأهلي، إذ يخضع للتدخل والمتابعة والمراقبة

(٢٥) باقر سلمان النجار «تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي»، في: مجموعة من الباحثين، الخليج في عام ٢٠٠٣ (دبي: مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٤)؛ ونفس المؤلف، «المجتمع المدني»، في: حسين توفيق إبراهيم وكريستيان كوخ (محرران)، الخليج في عام ٢٠٠٤ (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥).

من قبل الحكومات من خلال آليات وأدوات قانونية وإدارية ومالية وتنظيمية وأمنية، فضلاً عن غياب أو ضعف التنسيق بين المنظمات الأهلية، وبخاصة تلك التي تعمل في مجال واحد، وافتقار الكثير من المنظمات إلى الديمقراطية الداخلية، وغلبة الطابع البيروقراطي على إدارتها. كما يعاني عدد كبير من منظمات المجتمع المدني مشكلات تتعلق بالتمويل، وبخاصة مع عدم كفاية الدعم المالي الحكومي، وقلة الموارد الذاتية. كما تضمنت الدراسة مجموعة من التوصيات للنهوض بالعمل الأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي<sup>(٢٦)</sup>.

وفي ظل حالة الانفتاح السياسي التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي، بدرجات متفاوتة وأوجه مختلفة، في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، والتي تزايدت وتيرتها عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر على نحو ما سبق ذكره، فقد اهتمت عدة دراسات برصد وتحليل خرائط القوى والتيارات والحركات السياسية في الدول المعنية، حيث بدأ يتنامى دورها بوضوح، وبخاصة في كل من مملكة البحرين ودولة الكويت. ومن المعروف أن القوى والتيارات السياسية في هذين البلدين تُعد بمعنى من المعاني جزءاً من المجتمع المدني، أو هي وثيقة الارتباط ومتداخلة مع منظمات المجتمع المدني، فهناك جمعيات تعبر عن قوى وتيارات سياسية. ويبرز هذا بصورة واضحة بالنسبة إلى القوى والتيارات الإسلامية، سواء أشيعية كانت أم سنية، كما أن بعضها يلجأ إلى الاستفادة من بعض مؤسسات المجتمع المدني خلال الاستحقاقات الانتخابية.

وفي هذا السياق، فقد أصدر مركز الخليج للأبحاث ضمن كتابه السنوي لعام ٢٠٠٣ دراسة بعنوان «قوى المعارضة السياسية وأنماط علاقتها بالنظم الحاكمة»، كما نشرت مجلة المستقبل العربي في أكتوبر ٢٠٠٥ دراسة بعنوان «المعارضة السياسية وأنماط علاقتها بالنظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي». وقد ركزت الدراسات على رصد وتحليل خرائط قوى المعارضة السياسية في دول المجلس من حيث توجهاتها الفكرية والسياسية وأساليب عملها وأنماط علاقاتها بالنظم الحاكمة. كما صدرت أكثر من دراسة تتناول الإسلاميين والليبراليين في المملكة العربية السعودية من حيث الخلفيات الإيديولوجية ورؤى الإصلاح والدور السياسي، وبخاصة في ظل تصاعد المطالب الداخلية بالإصلاح في المملكة خلال السنوات الأخيرة<sup>(٢٧)</sup>.

(٢٦) سعود بن محمد صافي العتيبي، «جماعات المصلحة في المملكة العربية السعودية»، شؤون اجتماعية، العدد ٧٤ (صيف ٢٠٠٢)؛ مريم عيسى الشيراي، «المنظمات الأهلية في الخليج العربي: الواقع والتحديات»، شؤون اجتماعية، العدد ٨١ (ربيع ٢٠٠٤).

(٢٧) أحمد عبد الكريم سيف، «قوى المعارضة السياسية وأنماط علاقاتها بالنظم الحاكمة»، في: مجموعة من الباحثين، الخليج في عام ٢٠٠٣؛ مفيد الزبيدي، «المعارضة السياسية وأنماط علاقتها بالنظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي»، المستقبل العربي، العدد ٣٢٠ (أكتوبر ٢٠٠٥).  
Stephane Lacroix, "Between Islamists and Liberals: Saudi Arabia's New "Islamo - Liberal" Reformists," *Middle East Journal*, vol. 58, no. 3 (Summer 2004), and Richard Dekmejian, "The Liberal Impulse in Saudi Arabia," *Middle East Journal*, vol. 57, no. 3 (Summer 2003).

خلاصة القول أن البدايات الحقيقية والجادة لدراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي تعود إلى مطلع تسعينيات القرن العشرين. وقد ارتبطت دراسة المجتمع المدني في الدول المعنية في جانب منها على الأقل بدراسة المجتمع المدني في الوطن العربي بصورة عامة. وقد ارتبطت جل الدراسات التي تناولت المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي بأسماء عدد من الباحثين الذين ينتمون إلى دول مجلس التعاون الخليجي على نحو ما سيأتي ذكره.



## الفصل التاسع

### تطور دراسة المجتمع المدني

#### في دول مجلس التعاون الخليجي: رؤية نقدية

إذا كان الفصل السابق قد قدم عرضاً تحليلياً لأهم الأدبيات السابقة في دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن هذا الفصل ينظر إلى هذه الأدبيات من منظور نقدي، وذلك من حيث طبيعة هذه الأدبيات، وخلفيات الباحثين الذين قاموا بإعدادها، والمفاهيم والمناهج التي استخدمتها، وأهم النتائج التي خلصت إليها من حيث طبيعة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، وبنيتها المؤسسية، وحدود فاعليته في أداء دوره، ونمط علاقته بالدولة.

#### أولاً: ملاحظات عامة حول الأدبيات السابقة

##### في مجال دراسة المجتمع المدني في دول المجلس

من خلال العرض السابق لتطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. إن معظم الدراسات التي تناولت المجتمع المدني في منطقة الخليج والجزيرة العربية، سواء على مستوى دول المجلس بصورة عامة أو على مستوى الدول فرادى، قام بها باحثون ينتمون إلى دول مجلس التعاون

الخليجي، منهم على سبيل المثال: خلدون النقيب وفلاح عبد الله المدرس وشفيق الغبرا وغانم النجار وعبد المالك التميمي وباقر النجار ومنيرة أحمد فخرو وعبد الخالق عبد الله ومتروك الفالح ومريم عيسى الشيراوي وغيرهم، وهذا يدل على وجود اهتمام متزايد لدى باحثين من دول المجلس بدراسة موضوع المجتمع المدني في هذه الدول لكونه وثيق الارتباط بالتحويلات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي شهدتها منطقة الخليج والجزيرة العربية منذ سبعينيات القرن العشرين.

٢. إن معظم الدراسات التي تناولت المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي قد جاءت كجهود فردية لأصحابها، والقليل منها جاء ضمن مشاريع بحثية أو ندوات علمية تناولت المجتمع المدني على مستوى المنطقة العربية. وربما باستثناء مركز الخليج للأبحاث (دبي)، فإنه في حدود علم الباحث، لا توجد جهة أكاديمية أخرى في منطقة الخليج والجزيرة العربية تخصص حالياً برنامجاً بحثياً للمجتمع المدني له صفة الاستمرارية، بحيث يحقق تراكماً علمياً ومعرفياً بهذا الخصوص.

٣. إن الأعمال العلمية التي تناولت المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي كانت في معظمها عبارة عن بحوث منشورة في مجلات علمية، عربية وأجنبية، أو فصول في كتب، عربية وأجنبية أيضاً. وفي هذا السياق، يُلاحظ أن الدراسات التي عالجت المجتمع المدني في دول المجلس بصفة عامة قد ركزت على طرح المؤشرات أو السمات العامة للمجتمع المدني في هذه الدول، حيث لا يُنتظر من بحث في مجلة أو فصل في كتاب أن يتضمن تحليلاً شاملاً ومعمقاً للمجتمع المدني في الدول المعنية، بما يعكس التمايزات بينها بهذا الخصوص من منظار مقارن وشامل.

٤. من خلال مراجعة أهم الأدبيات السابقة في موضوع المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، يُلاحظ أنه كان هناك اهتمام أكبر بدراسة المجتمع المدني في كل من الكويت ومملكة البحرين وإلى حد ما دولة الإمارات العربية المتحدة، مقابلةً بكل من قطر والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى خصوصية المجتمع المدني في الدول الثلاث الأولى، إذ إنه أكثر اتساعاً وتطوراً من حيث مؤسساته والمجالات التي تعمل فيها وطبيعة أنشطتها. كما أن المجتمع المدني في كل من مملكة البحرين والكويت أكثر فاعلية وتأثيراً مقابلةً بالمجتمع المدني في الدول الأخرى، بسبب وجود قوى وتيارات سياسية وتكوينات اجتماعية متبلورة، وهو ما يضيفي قدرًا من الدينامية على المجتمع المدني، ولا سيما أن البدايات الأولى لنشأة المجتمع المدني في منطقة الخليج والجزيرة

العربية كانت في كل من الكويت ومملكة البحرين، وهو أمر يمكن فهمه في ضوء خصوصية التطور السياسي، وطبيعة البنى والهياكل السكانية، والتكوينات الاجتماعية في كل من البلدين.

5. إن جل الدراسات التي تناولت المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي ظهرت خلال التسعينيات من القرن العشرين، وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها: تزايد الاهتمام بموضوع المجتمع المدني في المنطقة العربية عموماً، ومن ثم أصبحت الندوات العلمية والمشاريع البحثية التي تتناول المجتمع المدني على مستوى الوطن العربي أو الشرق الأوسط تخصص حيزاً لهذا الموضوع في منطقة الخليج والجزيرة العربية. كما أن مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي باتخاذ خطوات متفاوتة في طبيعتها وأهميتها على طريق الإصلاح السياسي عقب حرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من تداعيات، قد مثلت عاملاً مهماً لتزايد الاهتمام بالمجتمع المدني في دول المنطقة، وبخاصة مع حدوث زيادة ملحوظة في عدد مؤسسات المجتمع المدني، وحدث تنوع في أنشطتها. ومن الملاحظ أنه في الفترة التالية لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، تراجع الاهتمام الأكاديمي المباشر بموضوع المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث أصبحت الدراسات التي تتناول بنية المجتمع المدني، سواء على مستوى دول المجلس مجتمعة أو على مستوى كل دولة على حدة، قليلة، بل نادرة، ولكن في المقابل تزايد الاهتمام الأكاديمي بدراسة المجتمع المدني بصورة غير مباشرة، وفي سياق تناول قضايا وتطورات أخرى على صلة وثيقة به مثل: الإصلاح السياسي والمعارضة السياسية، وبخاصة المعارضة الإسلامية، وتحليل العمليات الانتخابية في هذه الدولة أو تلك من دول المجلس، مع تناول دور مؤسسات المجتمع المدني فيها سواء على مستوى مشاركة أعضائها بالتصويت أو دورها في مراقبة الانتخابات. كما تزايد الاهتمام الأكاديمي بدراسة بعض قوى ومؤسسات المجتمع في بعض الدول، وبخاصة دور التكتلات والحركات الإسلامية والحركات النسوية وجمعيات حقوق الإنسان.

6. إن الدراسات التي تناولت المؤسسات والمنظمات غير الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تندرج تحت مفهوم «المجتمع المدني»، استخدمت هذا المفهوم على نطاق واسع، وربما باستثناء متروك الفالح وقليل من الباحثين الآخرين، لم يتطرق أحد إلى مناقشة مدى حجية المفهوم وحدود ملاءمته للتطبيق في منطقة الخليج والجزيرة العربية. كما استخدمت الدراسات المعنية مجموعة من المفاهيم الأخرى في الإشارة إلى المؤسسات والمنظمات التي تكوّن بنية المجتمع المدني، منها «المجتمع الأهلي» و«المنظمات الأهلية» و«المنظمات غير الحكومية» و«الحياة التشاركية» (Associational Life) و«العمل التطوعي» أو «المنظمات التطوعية». وعموماً، فإن هذا التعدد المفاهيمي ليس حكرًا على الدراسات المتعلقة بمنطقة

الخليج والجزيرة العربية فحسب، بل تعرفه الأدبيات المعنية بالمجتمع المدني عامة، وفي مختلف مناطق العالم. وفي ضوء ذلك، فإن الدارسين للمجتمع المدني في منطقة الخليج والجزيرة العربية، وإن كانوا قد استخدموا مفهوم «المجتمع المدني» دونما تحفظات أو حساسيات، فإن جلهم كان على وعي بأهمية مراعاة بعض جوانب الخصوصية التي يتسم بها المجتمع المدني في الدول المعنية، والتي ترتبط في جانب مهم منها بخصوصية السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية.

٧. من حيث الملامح أو السمات العامة للمجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، خلصت الدراسات السابقة في هذا المجال إلى جملة من النتائج، من أبرزها: أن المجتمع المدني في أغلبية دول المجلس لا يزال في مرحلة التبلور والتكوّن، وذلك بحكم طبيعة التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي شهدتها - وتشهدها - هذه الدول، وما تركته من تأثيرات في خرائط القوى والتكوينات الاجتماعية فيها... إلخ. وفي هذا السياق، فإن هناك تفاوتات بين دول المجلس من حيث طبيعة المجتمع المدني ودرجة تطوره في كل منها، وذلك بحكم وجود اختلافات بين هذه الدول من حيث الخبرة التاريخية للتطور السياسي في كل منها، ودرجة تطور المؤسسات السياسية، ومدى تبلور القوى والتيارات الفكرية والسياسية، وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني... إلخ. وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت المجتمع المدني في دول المجلس، فإنه يصعب الحصول على رقم دقيق لعدد مؤسسات المجتمع المدني في الدول المعنية، ففي دراسة لباقر سلمان النجار بعنوان «المجتمع المدني»، صدرت في عام ٢٠٠٤، أورد المؤلف تقديرين لعدد منظمات المجتمع المدني في دول المجلس، الأول يعدها نحو ٦٨٨ منظمة، فيما يعدها الثاني نحو ٩٠٠ منظمة، وفي حال إضافة الأندية الرياضية يصل العدد إلى ١٥٠٠ منظمة<sup>(١)</sup>. ومن النتائج التي خلصت إليها دراسات المجتمع المدني في دول المجلس هي أن فاعلية مؤسسات المجتمع المدني تختلف من مؤسسة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة، بحسب طبيعة المؤسسة وحجم عضويتها وأسلوب إدارتها.

٨. من النتائج المهمة التي خلصت إليها الدراسات السابقة بشأن المجتمع المدني في دول المجلس هي أنه مع التسليم بوجود تفاوتات بين دول المجلس من حيث درجة فاعلية المجتمع المدني، فإن دوره في الأغلب الأعم يُعد بصورة عامة محدوداً، وذلك بسبب التوسع الكبير في أجهزة الدولة ومؤسساتها خلال فترة الطفرة النفطية، واتساع دورها في تلبية حاجات مواطنيها، الأمر الذي قلص من الناحية العملية من

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: باقر سلمان النجار، «المجتمع المدني»، في: حسنين توفيق إبراهيم وكريستيان كوخ (محرران)، الخليج في عام ٢٠٠٤ (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص ١١٧.

دور مؤسسات المجتمع المدني، وخصوصاً أن هذه المؤسسات لا تتمتع باستقلالية حقيقية عن الدولة، فضلاً عن كثرة المشكلات الداخلية التي تعانيها كثير من مؤسسات المجتمع المدني، وهو ما ينعكس سلباً على دورها على نحو ما سبق ذكره. وعلى الرغم من وجود مؤسسات للمجتمع المدني تنشط في المجال السياسي في كل من مملكة البحرين والكويت، فإن طابع العمل الخيري والاجتماعي والنسوي هو الغالب على أنشطة المجتمع المدني في دول المجلس. كما أن بعض التكوينات والمؤسسات التقليدية مثل الديوانيات والمآتم والصناديق الخيرية، تُعد جزءاً من بنية المجتمع المدني في بعض دول المجلس، وهي تعبر عن خصوصية خليجية في هذا الشأن.

٩. لم تهتم جل الأدبيات السابقة باستشراف مستقبل المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، أي ركزت أكثر على تتبع ظروف نشأة المجتمع المدني في هذه الدول، وتحليل أوضاعه الراهنة من حيث بنيته ودوره والمشكلات أو المعوقات التي تواجهه. أما الدراسات النادرة التي حاولت قراءة مستقبل المجتمع المدني في دول المجلس، فقد خلصت إلى أن كلاً من المجتمع المدني والتطور الديمقراطي سوف يشهد تطوراً تدريجياً وسلمياً خلال المستقبل، وذلك في ظل انتشار التعليم على نطاق واسع، وهو ما يعزز من حجم ودور الطبقة الوسطى التي تمثل العمود الفقري للمجتمع المدني، وزيادة طلب فئات هذه الطبقة على المشاركة السياسية بعد إشباع الحاجات الأساسية ومعظم الحاجات الثانوية والكمالية لأبناء دول المجلس بفضل الثروة النفطية، فضلاً عن تقلص نفوذ الدولة الربعية، وشيوع موجة من التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي، وهو ما يلقي بتأثيراته على دول المجلس بدرجات متفاوتة وصور مختلفة، وبخاصة في ظل ثورة المعلومات والاتصالات. وإذا كانت الدراسة التي طرحت هذه الرؤية قد صدرت في عام ١٩٩٩، فإن تطورات ما بعد أحداث سبتمبر جاءت لتؤكد صحتها<sup>(٢)</sup>.

## ثانياً: أهم المتغيرات المؤثرة في تطور المجتمع المدني

### في دول المجلس كما عكستها الدراسات السابقة

إن المجتمع المدني ينشأ ويتطور في سياق اجتماعي - سياسي - ثقافي، يلقي بتأثيراته على بنية هذا المجتمع ودوره، كما أن المجتمع المدني يسعى للتأثير في البيئة المحيطة به من خلال أساليب وأدوات كثيرة على نحو

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: سعد الدين إبراهيم، "المجتمع المدني في دول الخليج العربية"، ص ٢٩٤-٢٩٧.

ما سبق ذكره. ومن هذا المنطلق، فإن هناك مجموعة من المتغيرات والتطورات الرئيسية التي أثرت - وتؤثر - في تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، ويتمثل أبرزها بالقبيلية والنفط والدولة الربعية والإصلاح السياسي من أعلى والمتغيرات الخارجية. وفي ما يلي عرض لكل من هذه المتغيرات بقليل من التفصيل.

## ١ - إرهابات الانتقال من «منطق القبيلة» إلى «منطق الدولة»

تعد القبيلة، بما تعكسه من منظومة قيم ونمط علاقات، من الملامح الرئيسية للهياكل والتكوينات الاجتماعية في منطقة الخليج والجزيرة العربية. وقد مرت دول مجلس التعاون الخليجي بمخاض عملية الانتقال أو التحول من «منطق القبيلة» إلى «منطق الدولة»، وهي عملية لم تخل من توترات وصراعات، وبخاصة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التي شهدتها هذه الدول منذ سبعينيات القرن العشرين.

وعلى الرغم من التأثيرات التي لحقت بالقبيلة وهياكلها وأنماط قيمها في ظل ظهور الدولة الوطنية بمؤسساتها وأجهزتها الحديثة، وتمدد دورها، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، فإن القبيلة ظلت حاضرة بصور مختلفة ودرجات متفاوتة في المشهد السياسي والاجتماعي لدول المجلس. وفي هذا السياق، يمكن فهم انعكاساتها وتفسيرها، سواء على المجتمع المدني أو على الحياة السياسية عموماً في دول المجلس، وحتى في الدول التي يوجد بها قوى وتيارات سياسية متبلورة مثل الكويت، فإن القبيلة ظلت تمثل لاعباً رئيسياً في العملية السياسية، وبخاصة خلال الاستحقاقات الانتخابية. ومن هنا طرح البعض مفهوم «القبيلية السياسية» للتعبير عن جدليات علاقات التداخل والتأثير والتأثر بين القبيلة والسياسة، أو بالأحرى القبيلة والدولة في دول مجلس التعاون الخليجي<sup>(٣)</sup>.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول جدلية العلاقة بين القبيلة والدولة وتأثيرات القبيلة في الحياة السياسية في دول المجلس، انظر: محمد جواد رضا، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)؛ خلدون النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت (بيروت: دار الساقى، ١٩٩٦)، أسامة عبد الرحمن، النفط... والقبيلة.. والعولمة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤)؛ غانم النجار، «القبيلة والدولة في الكويت والجزيرة العربية: دراسة سياسية»، شؤون اجتماعية، العدد ٢١ (شتاء ٢٠٠٤)؛

Fuad Khuri, *Tribe and State in Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State* (Chicago: University of Chicago Press, 1980); Nicolas Gavrielides, «Tribal Democracy: The Anatomy of Parliamentary Elections in Kuwait», in: Linda L. Layne (ed.), *Elections in the Middle East* (Boulder: West View Press, 1987); Rosemarie Said Zahlan, *The Making of the Modern Arab Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, The United Arab Emirates, and Oman*, 2nd ed. (Reading: Ithaca Press, 1998); Lewis W. Snider, «Comparing the Strength of Nations: The Arab Gulf States and Political Change», *Comparative Politics*, vol. 20, no.4 (July 1988), pp. 461- 484.

## ٢- النفط والتحوّلات الاقتصادية والاجتماعية

يُعدّ النفط من أهمّ العوامل التي غيرت وجه الحياة في دول مجلس التعاون الخليجي منذ سبعينيات القرن العشرين، وتحديدًا عقب الطفرة الكبيرة في أسعار النفط التي حدثت في إثر حرب أكتوبر ١٩٧٣، فالعوائد النفطية الضخمة مكنت حكومات دول المجلس من تبني برامج طموحة لتأسيس بنية تحتية قوية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلبية حاجات المواطنين، وهو الأمر الذي جعل معظم دول المجلس في مقدمة الدول العربية من حيث مؤشر التنمية البشرية.

ومع انتشار التعليم ووسائل الإعلام، واتساع عملية التحضر، وزيادة معدلات التوظيف في الحكومة، بدأ يتراجع نفوذ بعض القوى والتكوينات التقليدية، كما تمددت الطبقة الوسطى الجديدة التي تضم المهندسين والأطباء والمدرسين والمحاسبين والحقوقيين وغيرهم، واتسع نطاق الحركة النسائية التي أصبحت تُعنى بقضايا المرأة والأمومة والطفولة. وقد أصبحت هذه الفئات وما أسسته من جمعيات مهنية ونسائية مكونًا مهمًا في بنية المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي<sup>(٤)</sup>.

ولكن من ناحية أخرى، أسهم النفط وعوائده في ترسيخ ظاهرة «الدولة الريعية» في منطقة الخليج والجزيرة العربية، وهو ما كان له انعكاساته على المجتمع المدني ودوره على نحو ما سيأتي ذكره.

## ٣- الدولة الريعية

إن «الدولة الريعية» هي التي تعتمد على مصادر خارجية في الحصول على نسبة كبيرة من إيراداتها (نحو ٤٠ في المئة فأكثر). وتُعدّ الدول العربية النفطية، وبخاصة في منطقة الخليج العربي، نموذجًا للدولة الريعية. وإن كانت الدولة الريعية ليست بالضرورة دولة نفطية - إذ تعتمد هذه الدول على العوائد النفطية المتولدة من بيع

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الخالق عبد الله ومعتز سلامة (محرران)، الخليج العربي: رؤى المستقبل (الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠١)؛

Gary G. Sick and Lawrence G. Potter (eds.), *The Persian Gulf at the Millennium: Essays in Politics, Economy, Security and Religion* (New York: St. Martin Press, 1997); Shafeeq Ghabra, «Kuwait and the Dynamics of Socio- Economic Change», *Middle East Journal*, vol. 51, no. 3 (Summer 1997); Jill Crystal, *Kuwait: The Transformation of an Oil State* (Boulder: Westview Press, 1992); Calvin H. Allen and W. Lynn, Rigsbee, *Oman under Qaboos: From Coup to Constitution 1970 - 1996* (London: Frank Cass, 2000); Ian Skeet, *Oman: Politics and Development* (London: Macmillan, 1992); Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990); Anders Jerichow, *The Saudi File: People, Power, Politics* (New York: St. Martin's Press, 1998), and Paul Aarts & Gerd Nonneman, (eds.), *Saudi Arabia in Balance: Political Economy, Society, Foreign Affairs* (London: C. Hurts & Company, 2006).

النفط في الأسواق العالمية كمصدر رئيسي للدخل، ومحرك أساسي للأشطة الاقتصادية فيها. وقد ترسخت ظاهرة الدولة الريعية في ظل الطفرة النفطية التي امتدت منذ منتصف السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين. وفي هذا الإطار، فقد تمثل الدور الرئيسي للنخب الحاكمة في تلقي العوائد النفطية، والقيام بتوزيع جزء منها من خلال برامج الإنفاق العام، لذلك يطلق البعض على الدول الريعية تعبير «رصد التخصصات» مقابل «دول الإنتاج»<sup>(٥)</sup>.

وقد كان لظاهرة الاقتصاد الريعي وما ارتبط به من ظهور للدولة الريعية انعكاساتها على التطور السياسي والمجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي من عدة جوانب منها: أن اعتماد الدولة على الريع النفطي جعلها تتمتع بقدر من الاستقلالية عن مجتمعها، فهي ليست بحاجة إلى فرض ضرائب على مواطنيها للحصول على إيرادات، بل هي التي تتولى التوزيع وتخصيص الموارد عبر آليات كثيرة، وهو ما ترتب عليه إيجاد شرائح وفئات ريعية مرتبطة بالدولة. ونتيجة لذلك تقلصت المطالب بالمشاركة السياسية، وسارت النظم الحاكمة على نهج «لا ضرائب ولا تمثيل» حتى مطلع تسعينيات القرن العشرين. كما أن الريع النفطي مكن الدولة من تلبية حاجات المواطنين، ومن ثم أصبحت مساحة الدور الذي يمكن أن تنهض به مؤسسات المجتمع المدني محدودة، وبخاصة أن الدولة استطاعت أن تحم من استقلالية هذه المؤسسات عبر أساليب وإجراءات قانونية وإدارية مالية<sup>(٦)</sup>.

وفي هذا السياق، خلصت إحدى الدراسات إلى أن ضعف المجتمع المدني في دول الخليج يعود إلى عدة عوامل يأتي في مقدمها «النفط والثروة النفطية». لقد أحسنت دول وحكومات الخليج استغلال العائدات النفطية والوفرة المالية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، وتمكنت من تحقيق برامج تنموية طموحة، كما قدمت خدمات اجتماعية مجانية وقامت بتوزيع جزء من الثروة على الفئات الاجتماعية التي تم احتواؤها والتي ازدادت تهاافتاً

(٥) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم «الدولة الريعية»، انظر:

Hazem Beblawi and Giacomo Luciani (eds.), *The Rentier State* (London: Room Helm, 1987).

(٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: حازم الببلاوي، «الهوية والمصلحة: الدولة الريعية والديمقراطية»، الاجتهاد، العدد ٣٨ (شتاء ١٩٩٨)؛ عبد الله جناحي، «العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية»، المستقبل العربي، العدد ٢٨٨ (فبراير ٢٠٠٣)؛

Giacomo Luciani, «Resources, Revenues, and Authoritarianism in the Arab World: Beyond the Rentier State», in: Rex Brynen, Bahgat Korany & Paul Noble (eds.), *Political Liberalization & Democratization in the Arab World: Volume 1, Theoretical Perspectives* (London: Lynne Rienner Publishers, 1995); Michael L. Ross, «Does Oil Hinder Democracy», *World Politics*, vol. 53 (April 2001); Gwenn Okruhlik, «Rentier Wealth Unruly law, and the Rise of Opposition: The Political Economy of Oil States», *Comparative Politics*, vol. 31 no. 3 (April 1999), pp. 295- 315, and Philip Robins, *The Future of the Gulf: Politics and Oil in 1990s* (London: Royal Institute of International Affairs, 1989).

للحصول على الرفاهية والانغماس في الحياة الاستهلاكية الترفهية المغربية. وأدى هذا التوظيف الاجتماعي للنفط إلى كسب الولاء السياسي، والحصول على التأييد الشعبي والشرعية، وبالتالي إلى إضعاف أطروحات وبرامج الحركات الوطنية. كانت سياسة الترويج وتقديم الحوافز المادية والإجراءات الحياتية أكثر فاعلية من سياسات الترهيب في التخفيف من التوترات والمعارضة وتقليل الحاجة إلى الأحزاب والنقابات والهيئات الاجتماعية التي لم تُعد ضرورة ملحة في ظل قيام مؤسسات الدولة بدور الرعاية الاجتماعية من المهد إلى اللحد<sup>(٧)</sup>.

ولكن مع تراجع أسعار النفط منذ منتصف الثمانينيات، وتزايد الأعباء المالية على دول مجلس التعاون الخليجي من جراء حرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من تداعيات، فقد بدأت تتراجع ظاهرة الدولة الريعية في الخليج، وبخاصة مع تفاقم الأزمات المالية لهذه الدول. وقد كان ذلك أحد العوامل التي دفعت دول المجلس لاتخاذ خطوات متفاوتة في طبيعتها وأهميتها على طريق الانفتاح السياسي منذ تسعينيات القرن العشرين، وهو ما ساعد على زيادة عدد منظمات المجتمع المدني في الدول المعنية، مع زيادة فاعليته وتمدد دوره في بعضها<sup>(٨)</sup>.

#### ٤ - الإصلاح السياسي

في إثر حرب الخليج الثانية، وما ترتب عليها من آثار وتداعيات، بادرت دول مجلس التعاون باتخاذ خطوات، متفاوتة في طبيعتها وأهميتها، على طريق الإصلاح السياسي. وقد تسارعت وتيرة هذه الخطوات عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وقد اقترن ذلك بجملة من العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في تعزيز عملية الإصلاح السياسي، منها: تمدد حجم الطبقة الوسطى الجديدة، وبروز مطالب داخلية بالإصلاح السياسي في بعض الدول، وتزايد مشكلات الدولة الريعية على نحو ما سبق ذكره، والموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي على الصعيد العالمي، وتمدد المجتمع المدني العالمي، وانتشار ثورة المعلومات والاتصالات. وعلى الرغم من أن عملية الإصلاح السياسي بدأت بمبادرات من أعلى، أي من قبل النخب الحاكمة، فإنها أوجدت

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الخالق عبد الله وطه حسين حسن وراشد محمد راشد، المجتمع المدني في الإمارات العربية المتحدة (الشارقة: جمعية الاجتماعيين، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية، ١٩٩٥)، ص ١٦.

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: جياكومو لوتشيانى، «الريع النفطي والأزمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية»، في: غسان سلامة (معد)، ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)؛ فاهان زانويان، «آن الأوان لقرارات تاريخية في منطقة الخليج»، السلسلة الاستراتيجية والمستقبلية، ١، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت (نوفمبر ٢٠٠٢).

Vahan Zanoian, «After the Oil Boom: The Holiday Ends in the Gulf», *Foreign Affairs*, vol. 74, no. 6 (November/December 1995); Gwenn Okruhlik, «Rentier Wealth, Unruly Law, and the Rise of the Opposition: The Political Economy of oil States», *Comparative Politics*, vol. 31, no.3 (April 1999), pp. 295- 315.

دينامية لإصلاح تدريجي وسلمي في كثير من الحالات، وبخاصة أنه أوجد حقائق على الأرض وعزز بدرجة ما دور القوى السياسية والاجتماعية صاحبة المصلحة في الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي<sup>(٩)</sup>.

ومع التسليم بوجود تفاوت بين دول المجلس من حيث درجة الإصلاح السياسي وطبيعته، إلا أن هذا الإصلاح قد تمثل بصفة عامة بـ: إصدار نظم أساسية للحكم ودساتير جديدة أو تعديل دساتير قائمة، والانتظام في إجراء الانتخابات البلدية والتشريعية في معظم دول المجلس، وتحسين ضمانات وإجراءات احترام حقوق الإنسان، وتطوير أساليب الحكم والإدارة... إلخ. وفي هذا السياق، تم تخفيف القيود المفروضة على المجتمع المدني، إذ حدثت زيادة كبيرة في عدد مؤسساته، كما برزت مؤسسات جديدة تؤدي أدوراً وثيقة الارتباط بعملية الإصلاح عموماً والإصلاح السياسي على وجه الخصوص، مثل جمعيات حقوق الإنسان والجمعيات السياسية التي تم إقرارها في مملكة البحرين. وهكذا، فإذا كانت عملية الإصلاح السياسي قد أسهمت في توسيع نطاق المجتمع المدني وتعزيز دوره، فإن المجتمع المدني يمثل في المقابل ركيزة أساسية لترسيخ عملية الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي<sup>(١٠)</sup>.

(٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: ابتسام سهيل الكتيبي، «التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي»، المستقبل العربي، العدد ٢٥ (يوليو ٢٠٠٠)؛ حسنين توفيق إبراهيم، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥)؛ علي خليفة الكواري (محرر)، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)؛

Andrew Pathmell and Kirsten Schulze, «Political Reform in the Gulf: The Case of Qatar,» *Middle Eastern Studies*, vol. 36, no. 4 (October, 2000); Michael Herb, «Emirs and Parliaments in the Gulf,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 4 (October 2002); Joseph A. Kechichian, «Democratization in the Gulf Monarchies: A New Challenge to the GCC,» *Middle East Policy*, vol. XI, no. 4 (Winter, 2004); Jeremy Jones and Nicholas Ridout, «Democratic Development in Oman,» *Middle East Journal*, vol. 59, no. 3 (Summer 2005); Frauke Heard – Bey, «The United Arab Emirates: Statehood and Nation- Building in a traditional Society,» *Middle East Journal*, vol. 59, no. 3 (Summer 2005); Carol J. Riphpenburg, *Oman: Political Development in a Changing World* (Westport, CT.: Praeger, 1998).

(١٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الكريم حمود الدخيل، «التحديث السياسي في سلطنة عمان: دراسة في أثر التحديث البنوي على سلطة الحاكم،» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨٢ (صيف ١٩٩٦)؛ إبراهيم بشمي، هواجس البحرين الديمقراطية (المنامة: مؤسسة الأيام للصحافة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)؛ شفيق الغبرا، «المؤسسات والتنمية السياسية العربية: حالة الكويت،» المستقبل العربي، العدد ٢٢٩ (مارس ١٩٩٨)؛ مفيد الزبيدي، «مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين: من الملكية إلى الدستورية،» المستقبل العربي، العدد ٢٧٠ (أغسطس ٢٠٠١)؛ إسما عيل الشطي، «الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية،» المستقبل العربي، العدد ٢٨٩ (مارس ٢٠٠٣)؛ يوسف خليفة اليوسف، «المشاركة السياسية والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي،» المستقبل العربي، العدد ٢٩٠ (أبريل ٢٠٠٣)؛ فتحي العفيفي، «الديمقراطية والليبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر،» المستقبل العربي، العدد ٢٩٨ (ديسمبر ٢٠٠٣)؛

Carol J. Riphpenburg, *Oman: Political Development in a Changing World* (London: Praeger, 1998); Louary Bahry, «Elections in Qatar: A Window of Democracy Opens In the Gulf,» *Middle East Policy*, vol. VI, no. 4 (June 1999); Abdulhadi Khalaf and Giacomo Luciani, (eds.), *Constitutional Reform and Political Participation in the Gulf* (Dubai: Gulf Research Center, 2006), and J. E. Peterson, *The Arab Gulf States: Future Steps towards Political Participation* (Dubai: Gulf Research Center, 2006).

## ٥- المتغيرات الخارجية

إن عملية تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي هي ليست نتيجة عوامل داخلية فحسب، بل إن هناك عوامل خارجية لها تأثيرها في هذا المجال، منها على سبيل المثال: ثورة المعلومات والاتصالات، وتشمل الإنترنت والفضائيات والأجيال الجديدة من الحاسبات الآلية والهواتف الثابتة والمتحركة... الخ. ومن المعروف أن دول مجلس التعاون الخليجي تشغل في الأغلب المراكز الأولى<sup>(١١)</sup> بين الدول العربية من حيث تفاعل سكانها مع مخرجات هذه الثورة<sup>(١٢)</sup>. وقد أفاد ذلك المجتمع المدني في دول المجلس من عدة زوايا منها: أنه أصبح بمقدور مؤسساته الحصول على المعلومات بعيداً من سيطرة الدولة، حيث تراجعت قدرتها على احتكار المعلومات إلى حد كبير. كما أن الفضائيات، سواء تلك التي تبث من داخل دول المجلس أو من خارجها تسهم - بدرجات متفاوتة وصور مختلفة - في نشر الوعي السياسي بين مواطني دول المجلس أو على الأقل بين فئات منهم، فضلاً عن تعريفهم بخبرات وتجارب التطور السياسي والاجتماعي في دول أخرى، وبخاصة في ظل هامش الحرية الذي تتمتع به هذه الفضائيات، وتعدد البرامج الحوارية التي تقدمها، وكل ذلك «يعطي دفعة عملاقة لأدبيات وسلوكيات المجتمع المدني المعنوية، التي يصعب تكميمها؛ أي حسابها بالأرقام والنسب المئوية»<sup>(١٣)</sup>.

وإذا كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد أثرت بالسلب في المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي على نحو ما سبق ذكره، فإن بعض التداعيات التي ترتبت على هذه الأحداث أسهمت من ناحية أخرى في إعطاء دفعة لعملية الإصلاح السياسي في الدول المعنية، وهو ما أدى إلى تعزيز المجتمع المدني وتفعيل دوره - بدرجات متفاوتة - في هذه الدول، حيث ظهرت جمعيات لحقوق الإنسان، وأقرت مملكة البحرين الجمعيات السياسية التي هي أقرب ما تكون إلى أحزاب سياسية، ونشطت الحركة النسائية في عدد من الدول، وأصبحت مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور في مراقبة الانتخابات كما هو الحال في كل

(١١) بحسب النتائج التي نشرتها مجموعة المرشدين العرب - وهي إحدى شركات مجموعة البنك العربي الأردني للاستثمار - في منتصف عام ٢٠٠٧ عن مؤشر الاتصال الكلي لكل دولة عربية مقيساً بعدد الخطوط الهاتفية الثابتة وعدد الخطوط الهاتفية المتحركة وعدد مستخدمي الإنترنت، فقد شغلت دول مجلس التعاون الخليجي المراكز الستة الأولى بين الدول العربية. وجاء ترتيبها على النحو التالي: دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، سلطنة عُمان (الخليج) (الشارقة)، ٥ يونيو ٢٠٠٧.

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: مجموعة من الباحثين، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والكويت: الصندوق العربي للإنهاء الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢)، ص ٧٣ وما بعدها.

(١٣) سعد الدين إبراهيم، «المجتمع المدني في دول الخليج العربية»، ص ٢٨٥؛ ملف «القنوات الفضائية الخليجية»، آراء حول الخليج، العدد ٣١ (إبريل ٢٠٠٧).

من الكويت ومملكة البحرين، كما تعززت مشاركة المجتمع المدني بدول المجلس في كثير من الفعاليات على الصعيدين العربي والدولي.

كما أن اهتمام بعض الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك بعض المنظمات الدولية والإقليمية غير الحكومية المعنية بقضايا حقوق الإنسان، بهذه القضايا في دول المجلس (وغيرها من الدول)، وقيامها بإصدار تقارير سنوية ودورية بشأن حالة حقوق الإنسان في هذه الدول، وبغض النظر عن الحسابات والخلفيات السياسية التي قد تكون خلف بعض هذه التقارير، فإن دول المجلس، وفي إطار حرصها على سمعتها الدولية، دأبت على اتخاذ خطوات مهمة على طريق تحسين سجل حقوق الإنسان ومعالجة بعض القضايا والمشكلات التي تجلب لها انتقادات دولية. وفي هذا السياق، فقد سمحت عدة دول بإنشاء جمعيات ومؤسسات غير حكومية لحقوق الإنسان، وأصدرت كثيراً من القوانين والقرارات التي من شأنها تخفيف القيود عن المجتمع المدني وتعزيز دوره<sup>(١٤)</sup>.

إضافة إلى ما سبق، فإن عولمة قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في ظل الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي على الصعيد العالمي، قد ألفت بتأثيراتها، وإن كان بدرجات متفاوتة وأوجه مختلفة، على دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من دول الجنوب. وفي هذا السياق، أصبحت الديمقراطية هي النظام الذي يحظى بالشرعية على الصعيد العالمي، وأصبح أحد التحديات التي تواجه حكومات دول المجلس، وبخاصة منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين يتمثل بـ «معضلة تأسيس عقد اجتماعي جديد، لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة ومواطنيها، من خلال إصلاحات سياسية واسعة، وبرامج تنمية مستدامة، واقتصاد بقدرات تنافسية ومنتجة، وإعلاء مبدأ المواطنة، ومراقبة الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص، وتعزيز دوره التنموي والمجتمعي، ومعالجة اختلالات السوق، وتطوير النظم التعليمية والخدمات الصحية والتدريب، وعدم التخلي عن الوظائف التقليدية في الرعاية الاجتماعية، وتأمين التوازن بين واجبات الدولة وحقوق المواطن، وضبط التفاعلات الاجتماعية والسياسية في المجتمع في سياق سلمي، ووضع قوانين للعبة الإصلاح الديمقراطي تعتمد أوسع مشاركة وتمثيلاً حقيقياً لمصالح الناس وتضمن حقوقهم»<sup>(١٥)</sup>.

(١٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: فاطمة الصايغ، «الولايات المتحدة.. أوروبا وقضايا الإصلاح في دول مجلس التعاون الخليجي»، آراء حول الخليج، العدد ٢٩ (فبراير ٢٠٠٧)، ص ٨٣-٨٥؛

Steve Yetiv, «Kuwait's Democratic Experiment in its International Context», *Middle East Journal*, vol. 56, no. 2 (Spring 2002); F. Gregory Gause, III, «The United States and Democratization in the Gulf: An Uncertain Balance», *Journal of Social Affairs*, vol. 21, no. 84 (Winter 2004).

(١٥) يوسف الحسن، «تحولات في دول الخليج العربية في مرحلة ما بعد دولة الرفاه»، الخليج، ١/ ٥ / ٢٠٠٧؛ عبد العزيز بن عثمان بن صقر،

تجدد الإشارة إلى أن بعض التطورات التي تشهدها منطقة الخليج لها انعكاساتها على المجتمع المدني في دول المجلس ولو بصورة غير مباشرة. وتتمثل أبرز هذه التطورات ب: تعقّد المسألة العراقية في ظل تدهور الأوضاع الأمنية وتصاعد نزعات العنف الطائفي وتزايد مخاطر تفكك الدولة العراقية إذا ما استمرت الأوضاع الراهنة على ما هي عليه، واستمرار شبح الأزمة بين واشنطن وطهران بسبب الملف النووي الإيراني وقضايا أخرى، وهو ما يندرج باحتمال اندلاع مواجهة مسلحة بين الطرفين في حال فشلت الجهود الأخرى في التوصل إلى حل لهذه الأزمة، فضلاً عن انتشار ظواهر التطرف الديني والإرهاب العابر لحدود الدول. وكل هذه التطورات وغيرها لها انعكاساتها السلبية، القائمة والمحتملة، على دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما أنها تمثل مصادر رئيسية لحالة الاضطراب وانعدام الأمن التي تعانيها منطقة الخليج.

في ضوء كل ما سبق وغيره، فقد أصبحت هناك قناعة على الصعيدين الرسمي والشعبي في دول المجلس مفادها أن تعزيز الإصلاح الحقيقي والشامل يمثل عنصراً رئيسياً لتعزيز قدرة هذه الدول على التعامل بفاعلية مع التحديات الداخلية والمخاطر والتهديدات الخارجية. ويمثل الإصلاح السياسي وتعزيز دور المجتمع المدني مكونين رئيسيين في عملية الإصلاح الشامل في دول المجلس، خصوصاً أنّها يرسخ أسس ومقومات تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع يقوم على المواطنة والمشاركة واحترام حقوق الإنسان، وهو ما يعزز من شرعية النظم الحاكمة، ويكرس الوحدة الوطنية، ويحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي<sup>(١٦)</sup>.

خلاصة القول أن الدراسات السابقة التي تناولت المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الرغم من التفاوت في أهميتها ودرجة حجيتها من الناحية العلمية، فإنها مثلت في الإجمال مساهمات مهمة في دراسة وتحليل المجتمع المدني في الدول المعنية. وإذا كان جل هذه الأدبيات قد جاء محصلاً لجهود واهتمامات فردية، فإنها تُعدّ نقاط ارتكاز يمكن الانطلاق منها لتطوير وتفصيل دراسة المجتمع المدني في دول المجلس، بما يحقق نوعاً من التراكم الأكاديمي في هذا المجال.

الإصلاح في المملكة العربية السعودية: التحديات الراهنة وسبل المواجهة (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، و Daniel Byman and John R. Wise, *The Persian Gulf in the Coming Decade: Trends, Threats, and Opportunities* (Washington, DC.: Rand, 2002).

(١٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: ملف «الإصلاحات السياسية في دول المجلس»، آراء حول الخليج، العدد ٢٩ (فبراير ٢٠٠٧).



## الخاتمة

بغض النظر عن الجدل الأكاديمي بشأن مدى صلاحية مفهوم «المجتمع المدني» وحدود ملاءمته للاستخدام في الوطن العربي عامة وفي منطقة الخليج والجزيرة العربية خاصة، فقد أصبح المفهوم من أكثر المفاهيم شيوعاً في الوقت الراهن، بل إنه يمثل جزءاً أساسياً من بنية الخطاب السياسي والأكاديمي المتعلق بالحياة السياسية في الوطن العربي، بما في ذلك منطقة الخليج والجزيرة العربية، وبخاصة في ظل الزيادة الكبيرة في عدد مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية، وتنامي دور بعض هذه المؤسسات وتواصل جهودها من أجل دفع وتعزيز عمليات الإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي التي تشهدها هذه الدول بدرجات متفاوتة وأوجه مختلفة. كما أصبح موضوع المجتمع المدني ضمن الأجندات البحثية لكثير من مراكز البحوث والدراسات، العربية والأجنبية، المتخصصة في شؤون المنطقة، وهو ما يظهر بوضوح في بعض الأدبيات الحديثة التي تتناول الموضوع<sup>(١)</sup>.

(١) هناك العشرات من الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع المجتمع المدني في الوطن العربي، انظر على سبيل المثال: ندوة «المجتمع المدني في البلدان العربية»، شؤون الأوساط، العدد ١٠٤ (خريف ٢٠٠١)؛ أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)؛ عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني: مراثي الواقع، مدائح الأسطورة (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، ٢٠٠١)؛ عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)؛ مجموعة الدراسات التي نشرت في ملف خاص عن «المجتمع المدني» في مجلة عالم الفكر، العدد ٣ (يناير - مارس ١٩٩٩)؛ فهمية شرف الدين، «الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني»، المستقبل العربي، العدد ٢٧٨ (إبريل ٢٠٠٢)؛ توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي: دراسة (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧)؛ أماني قنديل، «تطور دراسات العمل الأهلي في العالم العربي: إطلالة على المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية»، المستقبل العربي، العدد ٢٢٢ (أغسطس ١٩٩٧)، ص ٥٦-٧١؛ علي عبد الصادق، «المجتمع المدني الليبي: توجهات السلطة والمجتمع»، شؤون الأوساط، العددان ٩٠ و ٩١ (ديسمبر ١٩٩٩ - يناير ٢٠٠٠)؛ مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥)؛ أحمد يوسف القرعي، «دور المجتمع المدني في الإصلاح العربي»، السياسة الدولية، العدد ١٥٦ (أبريل ٢٠٠٤)؛

Mehran Kamrava & Franko Mora, «Civil Society and Democratization in Comparative Perspective: Latin America and Middle East,» *Third World Quarterly*, vol.19, no. 5 (December 1998); Omar G. Encarnacion, «Beyond

ومهما يكن من أمر، فإن ثمة ثلاث ملاحظات مهمة، يتعين أخذها في الحسبان عند استخدام مفهوم «المجتمع المدني» في السياق السياسي العربي:

أولاًها، التوظيف السياسي للمفهوم بقصد تحقيق أهداف معينة، سواء من قبل نظم حاكمة أو من قبل قوى وتيارات سياسية معارضة، فالنظم الحاكمة تستخدم المفهوم وترفعه شعاراً بهدف احتواء القوى المعارضة من ناحية، وإعطاء انطباع للعالم الخارجي بأنها تسير على طريق التحول الديمقراطي وتعزيز دور المجتمع المدني من ناحية أخرى، أما قوى المعارضة العلمانية فتطرح المفهوم بقصد الحد من تسلطية النظم الحاكمة، وتوسيع مساحة الحقوق والحريات، وتحجيم الدور المتصاعد للقوى والتيارات الإسلامية، التي توظف «المجتمع المدني» بدورها من أجل تعزيز شرعيتها، وتوسيع قواعدها الاجتماعية.

وثانيها، أن هناك تفاوتات بين الدول العربية من حيث درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ودرجة التعددية المجتمعية في هياكلها السكانية من ناحية التكوين الاجتماعي والإثني والطائفي والديني، وطبيعة نظمها السياسية، ومدى تبلور القوى السياسية والاجتماعية فيها، ونمط الثقافة السياسية السائدة بين سكانها. وكل هذه التفاوتات وغيرها يتعين أخذها في الحسبان عند دراسة المجتمع المدني في الدول العربية. ففي بعض الدول تقوم بعض القوى والمؤسسات التقليدية مثل القبيلة بدور مهم في الحياة السياسية والاجتماعية، ولذلك فهي تمثل جزءاً من بنية المجتمع المدني، وينطبق الشيء نفسه على التكتلات والأحزاب الإسلامية المعتدلة، التي تُعد من القوى الفاعلة والمؤثرة في الحياة الاجتماعية والثقافية، وكذلك في المشهد السياسي في عديد من الدول مثل مصر والأردن والجزائر واليمن والكويت والبحرين ولبنان والمغرب. كما أن أي تحليل علمي للمجتمع المدني في الوطن العربي بصورة عامة وفي منطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه الخصوص لا بد أن يأخذ في الحسبان طبيعة الدولة من حيث ظروف نشأتها، ومدى اكتمال بنائها المؤسسي ورسوخ شرعيتها، وحدود فاعليتها في أداء مهامها ووظائفها، وطبيعة علاقتها بمجتمعها من ناحية وبالعالم الخارجي من ناحية أخرى.

Civil Society: Promoting Democracy after September 11," *Orbis* (Spring 2003); Sean L. Yom, "Civil Society and Democratization in the Arab World," *Middle East Review of International Affairs*, vol. 9, no.4 (December 2005); Aryn Sajoo (ed.), *Civil Society in the Muslim World: Contemporary Perspectives* (London: I.B. Tauris, 2002); Ali Abootalebi, "Civil Society, Democracy and the Middle East," *Middle East Review of International Affairs*, vol. 2, no. 3 (1998); Amy Hawthorne, "Middle Eastern Democracy: Is Civil Society the Answer?" *Carnegie Papers*, Middle East Series, no. 44 (March 2004); Elizabeth Özdalga and Sune Persson (eds.), *Civil Society, Democracy, and The Muslim World* (Istanbul: Swedish Research Institute, 1997); Jillian Schwedler (ed.), *Toward Civil Society in The Middle East: A Primer* (Boulder: Lynne Rienner, 1995); Elizabeth Özdalga and Sune Persson (eds.), *Civil Society, Democracy, and The Muslim World* (Istanbul: Swedish Research Institute, 1997), and Jillian Schwedler (ed.), *Toward Civil Society in The Middle East: A Primer* (Boulder: Lynne Rienner, 1995).

وثالثها، أن جوهر المجتمع المدني هو التعدد في القوى والتكوينات الاجتماعية، وما تعبر عنه من رؤى وأفكار ومصالح. وفي هذا السياق، فإنه لا يمكن تصور وجود مجتمع مدني بلا سلبيات أو مشكلات، فبعض قوى المجتمع المدني قد تقف من الديمقراطية والتعددية موقف الرفض أو القبول الصوري الظاهري لأغراض انتهازية براغماتية، كما أن بعض مؤسسات المجتمع المدني قد تطالب كثيراً بالديمقراطية على مستوى النظام السياسي لكن لا تطبقها على الصعيد الداخلي. أضف إلى ذلك أن الصراعات الداخلية والانشقاقات قد تعصف ببعض مؤسسات المجتمع المدني، فتلجأ الأجنحة المتصارعة داخلها إلى حسم خلافاتها الداخلية بالقوة وليس بالأساليب السلمية. كما أن بعض مؤسسات المجتمع المدني قد تتحول إلى مجرد وسيلة لتمكين البعض من التكسب والارتزاق من خلال الحصول على تمويل من جهات خارجية، وهو ما قد يجولها في نهاية المطاف إلى أدوات لهذه الجهات. لكن كل هذه السلبيات وغيرها لا تقلل بالطبع من القيمة النظرية والتحليلية التي يمثلها مفهوم «المجتمع المدني»، كما لا تقلل من دوره في تحقيق التنمية، وتدعيم عملية التحول الديمقراطي، وترسيخ الديمقراطية نظاماً للحكم.

أما بخصوص دراسة المجتمع المدني في منطقة الخليج والجزيرة العربية، ومع أن الأدبيات السابقة تمثل مساهمات مهمة في هذا المجال، إلا أن جلها جاء محصلة لجهود فردية، وظهر خلال التسعينيات من القرن العشرين، وهو ما يؤكد أهمية تشجيع وتفعيل جهود دراسة المجتمع المدني في الدول المعنية. وهذا لن يتحقق إلا إذا أصبحت دراسة المجتمع المدني ضمن الأولويات والخطط والبرامج البحثية لبعض الكليات والأقسام العلمية العاملة في مجالات العلوم الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك بعض مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية الموجودة في بعض هذه الدول، وذلك على غرار اهتمام مركز الخليج للأبحاث (دبي) بموضوع المجتمع المدني. كما أن بعض مؤسسات المجتمع المدني يمكن أن تقوم بدور أكثر فاعلية في دعم وتشجيع الدراسات العلمية المتعلقة بالمجتمع المدني، وذلك من خلال رعاية أنشطة علمية (ندوات ومؤتمرات وورش عمل) بهذا الخصوص، وتقديم الدعم المادي والمعلوماتي للباحثين... إلخ.

وفي ضوء التطورات الراهنة سواء على الصعيد الخليجي أو العربي أو الدولي، يمكن طرح بعض الموضوعات التي تكوّن ملامح لأجندة بحثية بشأن دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي. ومن أهم هذه الموضوعات ما يلي:

أولاً: مستجدات خرائط التكوينات الاجتماعية التقليدية والحديثة في دول مجلس التعاون الخليجي: من المعروف أن سياسات التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي شهدتها - وتشهدها - دول مجلس التعاون الخليجي، والتحويلات المرتبطة بعصر العولمة أثرت - وتؤثر - في التكوينات الاجتماعية في الدول المعنية، وهو أمر له انعكاساته على المجتمع المدني، إذ إن القوى والشرائح الاجتماعية والتيارات الفكرية والتجمعات السياسية - خارج السلطة - هي التي تمثل العصب الرئيسي للمجتمع المدني.

وبناء عليه، فإن رصد وتحليل المستجدات على صعيد التكوينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي يمثلان قضية رئيسية عند تحليل المجتمع المدني في هذه الدول، حيث يفيد في تفسير صعود دور بعض القوى والشرائح الاجتماعية والتيارات السياسية، وتراجع دور قوى وشرائح وتيارات أخرى.

ثانياً: الطفرة النفطية الثانية وانعكاساتها على كل من الدولة والمجتمع المدني في منطقة الخليج والجزيرة العربية: لقد انشغلت الأدبيات السابقة بدراسة دور الطفرة النفطية الأولى - امتدت منذ منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين - في إيجاد وتكريس ظاهرة «الدولة الريعية» في الخليج والجزيرة العربية، وانعكاسات هذه الدولة على المجتمع المدني ودوره، إذ أدت في التحليل الأخير إلى تقليص دور المجتمع المدني على نحو ما سبق ذكره. ولكن مع تزايد مشكلات الدولة الريعية منذ ثمانينيات القرن العشرين بسبب تدهور أسعار النفط، فقد أسهم ذلك - إلى جانب عوامل أخرى - في دفع حكومات الدول المعنية إلى اتخاذ خطوات، متفاوتة في طبيعتها وأهميتها، على طريق الإصلاح السياسي، وهو ما أحدث حالة من الانتعاش النسبي للمجتمع المدني في العديد من دول المجلس.

ولكن في ظل الطفرة النفطية الثانية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة نتيجة للارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط، وما ترتب على ذلك من تحقيق عوائد مالية ضخمة لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد أصبح من المهم البحث في انعكاسات هذه الطفرة على كل من الدولة والمجتمع المدني في منطقة الخليج والجزيرة العربية، فهل ستعزز هذه الطفرة من عملية الإصلاح السياسي بما يدعم من دور المجتمع المدني، أم ستؤدي إلى العكس من ذلك، لكونها تعيد تكريس ظاهرة الدولة الريعية، وتعمق من استقلالية الدولة تجاه المجتمع؟

ثالثاً: البنية الثقافية والقيمية للمجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي: إن الدراسات التي تتناول الثقافة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي تُعد بصورة عامة قليلة إن لم تكن نادرة. وفي ضوء ذلك، فإنه من المهم توجيه مزيد من الاهتمام الأكاديمي لدراسة القيم السياسية والاجتماعية التي تمثل بنية ثقافية للمجتمع المدني في هذه الدول، ومنها على سبيل المثال: قيم التطوع، والمشاركة في العمل العام، والتسامح

السياسي والفكري، فضلاً عن الرؤى السائدة لدى فئات المجتمع عن الديمقراطية والمشاركة السياسية والمواطنة، ولا سيما أن ثقافة المواطنة تُعدّ من المرتكزات الرئيسية للمجتمع المدني بمعناه الحديث.

ومن المعروف أن الدراسات المتعلقة بالقيم الثقافية والمدرّكات لا يمكن أن تتم على نحو علمي إلا من خلال بحوث ميدانية تُجرى على عينات ممثلة للقطاعات والفئات الاجتماعية المستهدفة بهذه البحوث، وهو ما يؤكد أهمية تشجيع البحوث الميدانية، سواء المتعلقة بالمجتمع المدني أو غيره من القضايا.

رابعاً: تأثير العوامل الخارجية في المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي: لقد كان اهتمام معظم الدراسات السابقة بتحليل تأثيرات العوامل الخارجية في المجتمع المدني بدول مجلس التعاون الخليجي محدوداً وهامشياً في أفضل الأحوال. ولكن نظراً إلى تمدد ثورة المعلومات والاتصالات، وانتشار قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على المستوى العالمي، واتساع نطاق دور المجتمع المدني العالمي وبخاصة في ما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، و بروز قضية نشر الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي ضمن سياسات وأجندات بعض القوى الكبرى، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بغض النظر عن الأهداف والمصالح التي تسعى هذه القوى لتحقيقها من وراء ذلك، نظراً إلى كل هذه العوامل وغيرها، فقد أصبح من المهم توجيه مزيد من الاهتمام الأكاديمي لرصد وتحليل تأثيرات العوامل الخارجية في المجتمع المدني في دول المجلس سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة.

وثمة عدة عوامل تؤكد أهمية مراعاة هذا الجانب في دراسة المجتمع المدني في دول المجلس، منها: أن هذه الدول من أكثر الدول العربية تأثراً بالبيئة الدولية، سواء من ناحية ارتباطها بالأسواق العالمية للنفط، أو من ناحية استقطاب منطقة الخليج لاهتمام كثير من القوى الدولية الكبرى بحكم أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، كما أن مواطني دول المجلس هم الأكثر تفاعلاً مع مخرجات ثورة المعلومات والاتصالات على الصعيد العربي.

خامساً: تقييم أداء مؤسسات المجتمع المدني: لقد انشغلت عدة دراسات بتناول المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي من منظار يغلب عليه طابع الوصف وإلى حد ما التحليل. وهذه مسألة مفهومة لكون الدراسات المبكرة في موضوع ما تهتم أكثر باستكشاف مظاهر وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة. وبناء عليه، فإن هناك حاجة لتطوير دراسات المجتمع المدني في دول المجلس من خلال التعمق أكثر في عملية تقييم أداء مؤسساته، سواء في ما يتعلق بتحقيق أهدافها المعلنة، أو بدورها في عملية التنمية والإصلاح السياسي والتحول

الديمقراطي عموماً. وهذه العملية تستوجب بناء مؤشرات علمية لقياس أداء مؤسسات المجتمع المدني. ومن خلال هذه الممارسة العلمية يمكن الوقوف على أهم العوائق التي تؤثر في فاعلية المجتمع المدني في أداء دوره، ومن ثم يمكن طرح مقترحات عملية لمعالجة هذه العوائق.

سادساً: الاهتمام بدراسة نماذج من مؤسسات المجتمع المدني في دول المجلس: إن كانت الدراسات السابقة قد ركزت على تناول مؤسسات المجتمع المدني بصورة عامة، فإنه من المناسب تسليط الضوء على نحو أكثر عمقاً على المؤسسات الأكثر فاعلية وتأثيراً مثل: الجمعيات النسائية، وجمعيات حقوق الإنسان، والجمعيات والتكتلات السياسية في كل من الكويت ومملكة البحرين، وجمعيات سيدات ورجال الأعمال.

ومن خلال دراسات الحالة المعمقة لنماذج من مؤسسات المجتمع المدني، سواء على مستوى دول المجلس فرادى أو على مستوى أكثر من دولة، يمكن التعرف بصورة علمية إلى الديناميات والآليات الداخلية لعمل مؤسسات المجتمع المدني في الدول المعنية، والوقوف على أهم العوامل التي تؤثر في فاعليتها ودورها. وكل ذلك من شأنه إثراء مؤسسات المجتمع المدني.

ولكن حتى يمكن تنفيذ الأجندة البحثية المقترحة، وأي موضوعات أخرى يمكن إضافتها إليها، فإن هناك بعض الشروط والمتطلبات الضرورية لذلك، من أهمها بناء قواعد بيانات ومعلومات متكاملة عن المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ إن توافر معلومات دقيقة وحديثة يمثل عنصراً رئيسياً لأي بحث علمي حقيقي وجاد. من هنا تبدو أهمية بناء قواعد بيانات ومعلومات دقيقة ومتكاملة عن مؤسسات المجتمع المدني في كل من دول المجلس على حدة، ومن خلالها يمكن بناء قاعدة بيانات عامة عن المجتمع المدني في دول المجلس مجتمعة.

ومع أهمية التقارير السنوية التي تصدرها وزارات الشؤون الاجتماعية في بعض دول المجلس، والتي تتضمن بيانات عن مؤسسات المجتمع المدني في دول المجلس، إلا أنها مجرد تقارير معلوماتية تفيد في التعرف إلى بنية المجتمع المدني في هذه الدولة أو تلك من حيث عدد المؤسسات ومجالات أنشطتها، ولكنها لا تتضمن في الأغلب أي شيء عن حجم عضوية مؤسسات المجتمع المدني، والأنشطة التي قامت بها هذه المؤسسات على مدار العام، ومستوى أدائها. وهذا أمر تقع عملية توثيقه على عاتق مؤسسات المجتمع المدني ذاتها. وفي جميع الحالات، تبقى عملية بناء قواعد بيانات ومعلومات متكاملة عن مؤسسات المجتمع المدني وأنشطتها في دول مجلس التعاون الخليجي من المتطلبات الضرورية لتفعيل جهود البحث العلمي في هذا المجال.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

#### كتب

- إبراهيم، حسنين توفيق. الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي. دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥.
- \_\_\_\_\_. النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر: من التسامح إلى المواجهة ١٩٨١-١٩٩٦. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٨.
- \_\_\_\_\_. النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.
- \_\_\_\_\_. وهدى راغب عوض. الإخوان المسلمون والسياسة في مصر: دراسة في التحالفات الانتخابية والممارسات البرلمانية للإخوان المسلمين في ظل التعددية السياسية المقيدة ١٩٨٤-١٩٩٠. القاهرة: مركز المحروسة، ١٩٩٦.
- إبراهيم، سعد الدين (محرر). المجتمع والدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.
- أبو رمان، حسين (محرر). الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن. عمان: دار سندباد للنشر، ١٩٩٧.
- بشارة، عزمي. المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

- بشمي، إبراهيم. هواجس البحرين الديمقراطية. المنامة: مؤسسة الأيام للصحافة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
- بلقزيز، عبد الإله. في الديمقراطية والمجتمع المدني: مراثي الواقع، مدائح الأسطورة. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ٢٠٠١.
- بن صقر، عبد العزيز بن عثمان. الإصلاح في المملكة العربية السعودية: التحديات الراهنة وسبل المواجهة. دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤.
- بيرة، جورج. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في سوريا. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنشائي؛ الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢.
- جيل، غرايم. ديناميات السيرة الديمقراطية والمجتمع المدني. ترجمة شوكت يوسف. دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٥.
- حشيشو، نهاد. الأحزاب في لبنان. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨. (سلسلة دراسات؛ ٤).
- الخليج في عام ٢٠٠٣. دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤. (تقرير سنوي).
- الخليج في عام ٢٠٠٤. دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥. (تقرير سنوي).
- دايموند، لاري (محرر). النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي. ترجمة سمية فلو عبود. بيروت: دار الساقى، ١٩٩٥.
- ديلو، ستيفن. التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني. ترجمة ربيع وهبه؛ مراجعة علا أبو زيد. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣.
- الديمقراطية. القاهرة: مركز دراسات التنمية السياسية والدولية - الصحفيون المتحدون، ١٩٩١. الكتاب الأول.
- رضا، محمد جواد. صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

- زكي، محمد شوقي. الإخوان المسلمون والمجتمع المصري. القاهرة: دار الأنصار، ١٩٨٠.
- سلامة، غسان. المجتمع والدولة في المشرق العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
- \_\_\_\_\_ (معد). ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.
- السويدي. جمال سند (معد). مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين. ط٢. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩.
- السيد، مصطفى كامل. مفهوم المجتمع المدني والتحويلات العالمية ودراسة العلوم السياسية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥. (سلسلة بحوث سياسية؛ ٩٥).
- شرارة، وضاح. دولة حزب الله: لبنان مجتمعاً إسلامياً. بيروت: دار النهار، ١٩٩٦.
- الصبان، ريبا، منيرة أحمد فخرو، ومتروك الفالح، قضايا وهموم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون: المؤسسات، التشريعات، الأقليات. الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٨.
- الصبيحي، أحمد شكر. مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.
- الظاهري، محمد محسن. الدور السياسي للقبيلة في اليمن ١٩٦٢-١٩٩٠. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.
- عبد الجبار، فالح. الدولة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.
- عبد الرحمن، أسامة. النفط.. والقبيلة.. والعولمة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤.
- عبد الله، عبد الخالق، وطه حسين حسن وراشد محمد راشد، المجتمع المدني في الإمارات العربية المتحدة. الشارقة: جمعية الاجتماعيين؛ القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية، ١٩٩٥.
- \_\_\_\_\_ ومعتر سلامة (محرران). الخليج العربي: رؤى المستقبل. الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠١.
- عبد المعطي، عبد الباسط. الدولة والمجتمع المدني في قطر. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.

- علي، حيدر إبراهيم. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٦.
- عيد، عبد الرازق، ومحمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٠.
- غباش، موزة، ومحمد عبد الحميد إبراهيم، المجتمع المدني والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي: حالة دولة الإمارات. رأس الخيمة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠. (قضايا خليجية؛ ٧).
- الغبرا، شفيق. الكويت: دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.
- غرابية، إبراهيم. جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ١٩٤٦ - ١٩٩٦. عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات ودار سندباد للنشر، ١٩٩٧.
- الفالح، متروك. المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريفُ المدن. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.
- فخرو، منيرة أحمد. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.
- فوكوياما، فرانسيس. نهاية التاريخ وخاتم البشر. ترجمة حسين أحمد أمين. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣.
- قنديل، أماني. المجتمع المدني العالمي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٢.
- \_\_\_\_\_. عملية التحول الديمقراطي في مصر ١٩٨١ - ١٩٩٣. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.
- \_\_\_\_\_. وسارة بن نفيسة. الجمعيات الأهلية في مصر. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٤.
- الكواري، علي خليفة (محرر). الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.
- \_\_\_\_\_. (محرر). انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي. دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٢.

- مجموعة من الباحثين. الأمة في قرن: عدد خاص من أممي في العالم، حولية قضايا العالم الإسلامي، ٢٠٠٠/٢٠٠١. القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٢.
- مجموعة من الباحثين. المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.
- مجموعة من الباحثين، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. ج٢
- مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي. بيروت: دار الصنائع، ٢٠٠٤.
- مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين. رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥.
- مجموعة من الباحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. ط٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.
- مجموعة من الباحثين، مملكة البحرين ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦. لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦.
- مجموعة من الباحثين، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.
- محافظة، علي (محرر). الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن. عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩.
- المديرس، فلاح عبد الله. التجمعات السياسية الكويتية: مرحلة ما بعد التحرير. ط٢. الكويت: مطابع المنار، ١٩٩٦.
- \_\_\_\_\_. الجماعة السلفية في الكويت: النشأة والفكر والتطور ١٩٦٥ - ١٩٩٩. الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٩.
- \_\_\_\_\_. الحركة الشيعية في الكويت. الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٩.
- \_\_\_\_\_. المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت. الكويت: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٠.

- \_\_\_\_\_ . ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت: ١٩٣٨ - ١٩٧٥ . الكويت: دار قرطاس ١٩٩٤ .
- المديني، توفيق. المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي: دراسة. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧ .
- المزروعى، علي الأمين. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟ أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩ . (سلسلة محاضرات الإمارات؛ ٣٠).
- مسرة، أنطوان نصري. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في لبنان. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥ .
- المغربي، محمد زاهي. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥ .
- ميتشيل، ريتشارد. الإخوان المسلمون. ترجمة عبد السلام رضوان. ط٢. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥ .
- النقيب، خلدون. المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧ .
- \_\_\_\_\_ . صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت. بيروت: دار الساقى، ١٩٩٦ .
- الهرماسي، محمد عبد الباقي. المجتمع والدولة في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧ .

## دوريات

- «الإصلاحات السياسية في دول المجلس.» ملف. آراء حول الخليج: العدد ٢٩، فبراير ٢٠٠٧ .
- «القنوات الفضائية الخليجية.» ملف. آراء حول الخليج: العدد ٣١، إبريل ٢٠٠٧ .
- أبو حلاوة، كريم. «إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني.» عالم الفكر: العدد ٣، المجلد ٢٧. يناير - مارس ١٩٩٩ .

- أبو عامود، محمد سعد. «دور المجتمع المدني العربي في الأزمات». شؤون عربية: العدد ١١٠، صيف ٢٠٠٢.
- الأنصاري، عبد الحميد. «نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني». المستقبل العربي: العدد ٢٧٢، أكتوبر ٢٠٠١.
- الببلاوي، حازم. «الهوية والمصلحة: الدولة الريعية والديمقراطية». الاجتهاد: العدد ٣٨، شتاء ١٩٩٨.
- بشارة، عزمي. «التحول الديمقراطي: التدين الشعبي، نمط التدين الجماهيري». المستقبل العربي: العدد، أكتوبر ١٩٩٨.
- البشري، طارق. «منهج النظر في أسس البناء الديمقراطي والتعددية ومؤسسات المجتمع المدني». إسلام أون لاين. نت.
- التميمي، عبد الملك. «مجتمع الكويت المدني: انتشار أم انحسار؟» العربي: العدد ٤٦٥، أغسطس ١٩٩٧.
- ثابت، أحمد عبد الحميد. «المجتمع المدني: الصلاحية المنهاجية وضرورة التطوير». النهضة: العدد الخامس، أكتوبر ٢٠٠٠.
- جناحي، عبد الله. «العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية». المستقبل العربي، العدد ٢٨٨، فبراير ٢٠٠٣.
- الجنحاني، الحبيب. «المجتمع المدني بين النظرية والممارسة». عالم الفكر: العدد ٣، المجلد ١، يناير - مارس ١٩٩٩.
- الحسن، يوسف. «تحولات في دول الخليج العربية في مرحلة ما بعد دولة الرفاه». الخليج: ١ / ٥ / ٢٠٠٧.
- الدخيل، عبد الكريم حمود. «التحديث السياسي في سلطنة عمان: دراسة في أثر التحديث البنوي على سلطة الحاكم». مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية: العدد ٨٢، صيف ١٩٩٦.
- زانويان، فاهان. «آن الأوان لقرارات تاريخية في منطقة الخليج». السلسلة الاستراتيجية والمستقبلية، ١. مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، نوفمبر ٢٠٠٢.

- الزبيدي، مفيد. «المعارضة السياسية وأنماط علاقتها بالنظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي». المستقبل العربي: العدد ٣٢٠، أكتوبر ٢٠٠٥.
- \_\_\_\_\_. «مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين: من الملكية إلى الدستورية». المستقبل العربي: العدد ٢٧٠، أغسطس ٢٠٠١.
- شرف الدين، فهمية. «الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني». المستقبل العربي: العدد ٢٧٨، إبريل ٢٠٠٢.
- الشيرواي، مريم عيسى. «المنظمات الأهلية في الخليج العربي: الواقع والتحديات». شؤون اجتماعية: العدد، ربيع ٢٠٠٤.
- الصاوي، علي. «التنظيمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي». شؤون عربية: العدد ٧٥، سبتمبر ١٩٩٣.
- الصايغ، فاطمة. «الولايات المتحدة.. أوروبا وقضايا الإصلاح في دول مجلس التعاون الخليجي». آراء حول الخليج: العدد ٢٩، فبراير ٢٠٠٧.
- صوفان، عاكف. «حول مفاهيم المجتمع المدني». الشؤون العامة: العدد ١٠، مارس ٢٠٠١.
- طويل، عبد السلام محمد. «المجتمع المدني والدولة: دراسة مقارنة بين النموذج الحضاري الغربي والنموذج الحضاري العربي الإسلامي». مجلة البحوث والدراسات العربية: العدد ٣٤، ديسمبر ٢٠٠٠.
- عالم الفكر: العدد، يناير - مارس ١٩٩٩.
- عبد الصادق، علي. «المجتمع المدني الليبي: توجهات السلطة والمجتمع». شؤون الأوسط، العددان ٩٠ و٩١، ديسمبر ١٩٩٩ - يناير ٢٠٠٠.
- العتيبي، سعود بن محمد صافي. «جماعات المصلحة في المملكة العربية السعودية». شؤون اجتماعية: العدد ٧٤، صيف ٢٠٠٢.
- العفيفي، فتحي. «الديمقراطية والليبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر». المستقبل العربي: العدد ٢٩٨، ديسمبر ٢٠٠٣.
- علي، يوسف غلوم. «تأثير الدويانيات على عملية المشاركة السياسية في الكويت». مجلة العلوم الاجتماعية: المجلد ٢٤، العدد ٣، خريف ١٩٩٦.

- العيسى، شملان يوسف. «الحركة النقابية في الكويت: المشاكل والتوقعات ١٩٦٤-١٩٨٩». شؤون اجتماعية: العدد ٣٣، ربيع ١٩٩٢.
- غانم، إبراهيم اليومي. «ندوة: نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي». المستقبل العربي: العدد ٢٧٤، ديسمبر ٢٠٠١.
- الغبرا، شفيق. «المؤسسات والتنمية السياسية العربية: حالة الكويت». المستقبل العربي: العدد ٢٢٩، مارس ١٩٩٨.
- الفالح، متروك. «المجتمع المدني في الكويت: انتشار أم انحسار؟» العربي: العدد ٤٦٥، أغسطس ١٩٩٧.
- فخرو، منيرة أحمد. «موقع الحركة النسوية في مؤسسات المجتمع المدني في البحرين والكويت والإمارات». عالم الفكر: العدد ٣، يناير- مارس ١٩٩٩.
- القرابي، عمر. «نحو دور للمجتمع المدني في دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي». رواق عربي: العدد ٢، أبريل ١٩٩٦.
- القرعي، أحمد يوسف. «دور المجتمع المدني في الإصلاح العربي». السياسة الدولية: العدد ١٥٦، أبريل ٢٠٠٤.
- الشطي، إسماعيل. «الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية». المستقبل العربي: العدد ٢٨٩، مارس ٢٠٠٣.
- قنديل، أماني. «تطور المجتمع المدني في مصر». عالم الفكر: العدد الثالث، يناير- مارس ١٩٩٩.
- \_\_\_\_\_. «تطور دراسات العمل الأهلي في العالم العربي: إطلالة على المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية». المستقبل العربي: العدد ٢٢٢، أغسطس ١٩٩٧.
- الكتبي، ابتسام سهيل. «التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي». المستقبل العربي: العدد ٢٥، يوليو ٢٠٠٠.
- كمال عبد اللطيف، «المجتمع المدني: ملاحظات حول تشكُّل المفهوم وتطوره». المجلة العربية للعلوم الإنسانية: العدد ٥٥، ربيع ١٩٩٦.
- النجار، غانم. «القبيلة والدولة في الكويت والجزيرة العربية: دراسة سياسية». شؤون اجتماعية: العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٤.

- ندوة «المجتمع المدني في البلدان العربية». شؤون الأوسط: العدد ١٠٤، خريف ٢٠٠١.
- ياسين، بوعلي. «المثقفون العرب: من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني». عالم الفكر: العدد ٣، يناير - مارس ١٩٩٩.
- اليوسف، يوسف خليفة. «المشاركة السياسية والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي». المستقبل العربي: العدد ٢٩٠، أبريل ٢٠٠٣.

## ثانياً: المراجع الأجنبية

### Books

- Aarts, Paul and Gerd Nonneman (eds.). *Saudi Arabia in Balance: Political Economy, Society, Foreign Affairs*. London: C. Hurts & Company, 2006.
- Adam. *The Idea of Civil Society*. New York: Free Press, 1992. Seligman,
- Allen, Calvin H. and W. Lynn Riggsbee. *Oman under Qaboos: From Coup to Constitution 1970 - 1996*. London: Frank Cass, 2000.
- Anheier, Helmut K. *Civil Society: Measurement, Evaluation, Policy*. Sterling, VA.: Earthscan, 2004.
- Baker, Gideon. *Civil Society and Democratic Theory: Alternatives Voices*. London: Routledge, 2002.
- Beblawi, Hazem and Giacomo Luciani (eds.). *The Rentier State*. London: Room Helm, 1987.
- Bermeo, Nancy and Philip Nord (eds.). *Civil Society Before Democracy: Lessons from Nineteenth Century Europe*. Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 2000.
- Brynen, Rex, Bahgat Korany and Paul Noble (eds.). *Political Liberalization & Democratization in the Arab World*. Vol. 1, *Theoretical Perspectives*. London: Lynne Rienner Publishers, 1995.
- Burnell, Peter and Peter Calvert (eds.). *Civil Society in Democratization*. London: Frank Cass, 2004.
- Byman, Daniel and John R. Wise. *The Persian Gulf in the Coming Decade: Trends, Threats, and Opportunities*. Washington, DC.: Rand, 2002.
- Cahoone, Lawrence E. *Civil Society: The Conservative Meaning of Liberal Politics*. Malden, Mass.: Blackwell Publishers, 2002.
- Carapico, Sheila. *Civil Society in Yemen: the Political Economy of Activism in Modern Arabia*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.
- Chambers, Simone and Will Kymlicka (eds.). *Alternative Conceptions of Civil Society*. Princeton: Princeton University Press, 2002.
- Clark, P. B. and J. Foweraker (eds.). *Encyclopedia of Democratic Thought*. London: Routledge, 2001.

- Cohen, Jean L. and Andrew Arato. *Civil Society and Political Theory*. London: The MIT Press, 1995.
- Colas, Alejandro. *International Civil Society: Social Movements in World Politics*. Cambridge: Polity Press, 2002.
- Crystal, Jill. *Kuwait: The Transformation of an Oil State*. Boulder: Westview Press, 1992.
- \_\_\_\_\_. *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.
- Delue, Steven M. *Political Thinking, Political Theory, and Civil Society*. London: Allyn and Bacon, 1997.
- Eberly, Don E. (ed.). *The Essential Civil Society Reader: Classic Essays in the American Civil Society Debate*. New York: Rowman & Littlefield Publishers, INC, 2000.
- Edwards, Bob, Michael W. Foley, and Mario Diani (eds.). *Beyond Tocqueville: Civil Society and the Social Capital Debate in Comparative Perspective*. Hanover, NH.: University of New England Press, 2001.
- Ferdinand, Peter (ed.). *The Internet, Democracy and Democratization*. London: Frank Cass Publishers, 2000.
- Fine, R. and S. Rai (eds). *Civil Society: Democratic Perspectives*. London: Frank Cass, 1997.
- Glasius, Marlies, David Lewis and Hakan Seckinelgin (eds.). *Exploring Civil Society: Political and Cultural Contexts*. London: Routledge, 2004.
- Hajnal, Peter I. (ed.). *Civil Society in Information Age*. Hampshire: Ashgate Publishing Limited, 2002.
- Howell, Jude and Jenny Pearce. *Civil Society & Development: A Critical Exploration*. London: Lynne Rienner Publishers, 2001.
- Huntington, Samuel P. *The Third Wave: Democratization in the Late of Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press, 1991.
- Jerichow, Anders. *The Saudi File: People , Power , Politics*. New York: St. Martin's Press, 1998.
- John. *Global Civil Society?* Cambridge: Cambridge University Press, 2003. Keane,
- Kaldor, Mary. *Global Civil Society: An Answer to War*. Cambridge: Polity Press, 2003.

- Khalaf, Abdulhadi, and Giacomo Luciani (eds.). *Constitutional Reform and Political Participation in the Gulf*. Dubai: Gulf Research Center, 2006.
- Khuri, Fuad. *Tribe and State in Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State*. Chicago: University of Chicago Press, 1980.
- Laxer, Gordon and Sandra Halperin (eds.). *Global Civil Society and Its Limits*. New York: Palgrave Macmillan, 2003.
- Layachi, Azzedine. *Civil Society and Democratization in Morocco*. Cairo: Ibn Khaldon Center for Development Studies and Dar Al- Ameen, 1995.
- Layne, Linda L. (ed.). *Elections in the Middle East*. Boulder: West View Press, 1987.
- Madison, G. B. *The Political Economy of Civil Society and Human Rights*. London: Routledge, 1998.
- Migdal, Joel S. *Strong Societies and Weak States: State – Society Relations and State Capabilities in the Third World*. Princeton: Princeton University Press, 1988.
- Mohamedou, Mohammad-Mahmoud. *Societal Transition to Democracy in Mauritania*. Cairo: Ibn Khaldon Center for Development Studies and Dar Al –Ameen, 1995.
- Norton, Augustus Richard (ed.). *Civil Society in the Middle East*. Vol. 1. New York: E. J. Brill, 1995 - 1996. 2vols.
- Oommen, T. K. *Nation, Civil Society and Social Movements*. London: Sage Publishers, 2004.
- Özdalga, Elizabeth and Sune Persson (eds.). *Civil Society, Democracy, and The Muslim World*. Istanbul: Swedish Research Institute, 1997.
- Peterson, J. E. *The Arab Gulf States: Future Steps towards Political Participation*. Dubai: Gulf Research Center, 2006.
- Plattner Mark F. and Aleksander Smolar (eds.). *Globalization, Power, and Democracy*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 2000.
- Quisay, Hamed. *Explaining Change: Egyptian Policy Towards the Muslim Brotherhood*. Political Research Series, 136. Cairo: Center for Political Research and Studies, 2001.
- Riphenburg, Carol J. *Oman: Political Development in a Changing World*. London: Praeger, 1998.

- Robins, Philip. *The Future of the Gulf: Politics and Oil in 1990s*. London: Royal Institute of International Affairs, 1989.
- Saad. *Hizbullah: Politics and Religion*. London: Pluto Press, 2002. Ghorayeb, Amal
- Sajoo, Aryn (ed.). *Civil Society in the Muslim World: Contemporary Perspectives*. London: I. B. Tauris, 2002.
- Salamon, Lester M. [et al.]. *Global Civil Society: Dimensions of the Nonprofit Sector*. Baltimore, MD.: The Johns Hopkins University, 2003.
- Salamon, Lester M., S. Wojciech Sokolowski and Regina List (eds.). *Global Civil Society: An Overview*. Baltimore, MD.: Center for Civil Society Studies, Institute for Policy Studies, The Johns Hopkins University, 2003.
- Schwedler, Jillian (ed.). *Toward Civil Society in The Middle East: A Primer*. Boulder: Lynne Rienner, 1995.
- Sick, Gary G. and Lawrence G. Potter. (eds.). *The Persian Gulf at the Millennium: Essays in Politics, Economy, Security and Religion*. New York: St. Martin Press, 1997.
- Skeet, Ian. *Oman: Politics and Development*. London: Macmillan, 1992.
- Sullivan, Denis J. *Private Voluntary Organizations in Egypt: Islamic Development Private Initiative and State Control*. Gainesville: University Press of Florida, 1994.
- Tessler, Mark with Jodi Nachtwey and Anne Banda (eds.). *Area Studies and Social Science: Strategies for Understanding Middle East Politics*. Bloomington, IN.: Indiana University Press, 1999.
- Tester, K. *Civil Society*. London: Routledge, 1992.
- Tetreault, Mary Ann. *Stories of Democracy: Politics and Society in Contemporary Kuwait*. New York: Columbia University Press, 2000.
- Zahlan, Rosemarie Said. *The Making of the Modern Arab Gulf States: Kuwait , Bahrain, Qatar, The United Arab Emirates, and Oman*, 2nd ed. Reading: Ithaca Press, 1998.

## Periodicals

- Abotalebi, Ali. "Civil Society, Democracy and the Middle East." *Middle East Review of International Affairs*: vol. 2, no. 3, 1998.

- Al- Mughni, Haya "Women's Organizations in Kuwait," *Middle East Report*: no. 198, January - March 1996.
- Al-Awadi, Hesham. «Mubarak and the Islamists: Why Did the "Honeymoon" End?» *Middle East Journal*: vol. 59, no. 1, Winter 2005.
- Al-Naser, Fahd. "The Diwaniah: A Traditional Kuwaiti Social Institution in a Political Role." *DOMES: Digest of Middle East Studies*: vol. 10, no. 2, Winter 2001.
- Antoun, Richard T. "The Civil Society, Tribal Process and Change in Jordan: An Anthropological View." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 32, no. 2. November 2000.
- Bahry, Louary. "Elections in Qatar: A Window of Democracy Opens In the Gulf." *Middle East Policy*: vol. VI, no. 4, June 1999.
- Bellin, Eva. "Civil Society: Effective Tool of Analysis for Middle East Politics?" *Political Science & Politics*: vol. XXVII, no. 3, September 1994.
- Carothers, Thomas. "The "Sequencing" Fallacy." *Journal of Democracy*: vol. 18, no. 1, January 2007.
- Dekmejian, Richard. "The Liberal Impulse in Saudi Arabia." *Middle East Journal*: vol. 57, no. 3, Summer 2003.
- Encarnacion, Omar G. "Beyond Civil Society: Promoting Democracy after September 11." *Orbis*: Spring 2003.
- Foley, Michael W. & Bob Edwards. "The Paradox of Civil Society." *Journal of Democracy*: vol. 7, no. 3, July 1996.
- Gause, F. Gregory III. "The United States and Democratization in the Gulf: An Uncertain Balance." *Journal of Social Affairs*: vol. 21, no. 84, Winter 2004.
- Ghabra, Shafeeq. "Kuwait and the Dynamics of Socio- Economic Change." *Middle East Journal*: vol. 51, no. 3, Summer 1997.
- \_\_\_\_\_. "Voluntary Associations in Kuwait: The Foundations of a New System?" *Middle East Journal*: vol. 45, no. 2, Spring 1991.
- Hawthorne, Amy. «Middle Eastern Democracy: Is Civil Society the Answer?» *Carnegie Papers*. Middle East Series: no. 44, March 2004.
- Heard – Bey, Frauke. "The United Arab Emirates: Statehood and Nation- Building in a Traditional Society." *Middle East Journal*: vol. 59, no. 3, Summer 2005.

- Herb, Michael. "Emirs and Parliaments in the Gulf." *Journal of Democracy*: vol. 13, no. 4, October 2002.
- Huntington, Samuel P. «Political Development and Political Decay.» *World Politics*: vol. 17, no. 3, April 1965.
- Ismael, Tareq Y. and Jacqueline S. Ismael, "Civil Society and Democratic Transformation in the Arab World: Review Article." *Middle East Journal*: vol. 521, no. 3, Summer 1992.
- Jones, Jeremy and Nicholas Ridout. "Democratic Development in Oman." *Middle East Journal*: vol. 59, no. 3, Summer 2005.
- Kamrava, Mehran & Franko Mora. «Civil Society and Democratization in Comparative Perspective: Latin America and Middle East.» *Third World Quarterly*: vol. 19, no. 5, December 1998.
- Kechichian, Joseph A. "Democratization in the Gulf Monarchies: A New Challenge to the GCC." *Middle East Policy*: vol. XI, no. 4, Winter 2004.
- Kodmani, Bassma. «The Dangers of Political Exclusion: Egypt's Islamist Problem.» *Carnegie Papers- Middle East Series*: no. 63, October 2005.
- Lacroix, Stephane. "Between Islamists and Liberals: Saudi Arabia's New "Islamist – Liberal" Reformists." *Middle East Journal*: vol. 58, no. 3, Summer 2004.
- Lawson, Fred. «Class and State in Kuwait.» *Merip Reports*: May 1985.
- Okruhlik, Gwenn. «Rentier Wealth ,Unruly law, and the Rise of Opposition: The Political Economy of Oil States.» *Comparative Politics*: vol. 31, no. 3, April 1999.
- Pathmell, Andrew and Kirsten Schulze. "Political Reform in the Gulf: The Case of Qatar." *Middle Eastern Studies*: vol. 36, no. 4, October, 2000.
- Ross, Michael L. «Does Oil Hinder Democracy.» *World Politics*: vol. 53, April 2001.
- Sartori, Giovanni. «How Far Can Free Government Travel." *Journal of Democracy*: vol. 6, no. 3, July 1995.
- Snider, Lewis W. "Comparing the Strength of Nations: The Arab Gulf States and Political Change." *Comparative Politics*: vol. 20, no. 4, July 1988.
- Tetreault, Mary Ann and Haya al- Mughni. «Gender , Citizenship and Nationalism in Kuwait.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 22, no. 1/2, 1995.

Tetreault, Mary Ann. «Civil Society in Kuwait: Protected Spaces and Women's Rights.» *Middle East Journal*: vol. 47, no. 2, Spring 1993.

\_\_\_\_\_. «Women's Rights and the Meaning of Citizenship in Kuwait.» *Middle East Report Online*: February 10, 2005.

Yetiv, Steve. «Kuwait's Democratic Experiment in its International Context.» *Middle East Journal*: vol. 56, no. 2, Spring 2002.

Yom, Sean L. «Civil Society and Democratization in the Arab World.» *Middle East Review of International Affairs*: vol. 9, no. 4, December 2005.

Zanoyan, Vahan. «After the Oil Boom: The Holiday Ends in the Gulf.» *Foreign Affairs*: vol. 74, no. 6, November/December 1995.

## Reports

Freedom House, «How Freedom is Won: From Civic Resistance to Durable Democracy.» Special Report. May 2005.



## نبذة عن المؤلف

د. حسنين توفيق إبراهيم

- أستاذ العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، وكلية الآداب والعلوم - جامعة زايد.
- عضو هيئة التحرير في مركز الخليج للأبحاث (دبي)، ومحرر مشارك لكتاب الخليج السنوي.
- حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.
- حاصل على الجائزة الأولى في مسابقة الدكتوراة سعاد الصباح للإبداع الفكري بين الشباب العربي في مجال العلوم الإنسانية عام ١٩٩٢.
- حاصل على جائزة الدولة التشجيعية في مجال الدراسات السياسية والاقتصادية والقانونية في مصر عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- متخصص في الشؤون الخليجية والعربية وبخاصة قضايا التحول الديمقراطي والمجتمع المدني والإسلام السياسي.

له عديد من الكتب والدراسات المنشورة منها:

- ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية - ١٩٩٢
- النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر - ٢٠٠٠
- مستقبل النظام السياسي والدولة في العراق - ٢٠٠١
- الدولة والتنمية في مصر - ٢٠٠٠

- الإسلام والسياسة في الوطن العربي خلال القرن العشرين - ٢٠٠٢
- النظم السياسية العربية - ٢٠٠٥
- الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي - ٢٠٠٥
- التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر - ٢٠٠٦

# من إصدارات مركز الخليج للأبحاث

## ترجمة ونشر:

مجموعة مختارة من الكتب المتخصصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلى بعض الكتب التي تُعنى بقضايا منطقة الخليج يتم ترجمتها إلى اللغة العربية.

ISBN: 9948 424 89 1	هيلدي بول	المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية
ISBN: 9948 424 44 1	باتريك ج دنليفي بريندان أوليري	نظريات الدولة: سياسة الديمقراطية الليبرالية
ISBN: 9948 400 22 4	براين وايت، مايكل سميث، ريتشارد ليتل	قضايا في السياسة العالمية
ISBN: 9948 400 14 3	كريس براون	فهم العلاقات الدولية
ISBN: 9948 400 10 0	جيفري نيونهام غراهام ايفانس	قاموس بنغوين للعلاقات الدولية
ISBN: 9948 400 04 6	فرانك بيلي	معجم بلاكويل للعلوم السياسية
ISBN: 9948 400 07 0	جون بيليس، ستيف سميث	عولة السياسة العالمية
ISBN: 9948 400 16 X	روبرت غيلبن	الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية
ISBN: 9948 400 00 3	جيفري ستيرن	تركيبة المجتمع الدولي
ISBN: 9948 400 08 9	تيد روبرت غور	لماذا يتمرد البشر؟
ISBN: 9948 432 77 0	مركز الخليج للأبحاث	التوازن العسكري ٢٠٠٥-٢٠٠٦
ISBN: 9948 424 91 3	مركز الخليج للأبحاث	التوازن العسكري ٢٠٠٤
ISBN: 9948 424 58 1	مركز الخليج للأبحاث	التوازن العسكري ٢٠٠٣
ISBN: 9948 424 85 9	مركز الخليج للأبحاث	توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٥
ISBN: 9948 432 41 X	بيل بارك	سياسات تركيا تجاه شمال العراق - المشكلات والآفاق المستقبلية
ISBN: 9948 434 25 0	مركز الخليج للأبحاث	توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٦

ISBN: 9948 434 35 8	مركز الخليج للابحاث	التوازن العسكري ٢٠٠٦
ISBN: 9948 434 20 X	تيم نيبيلوك	المملكة العربية السعودية: السلطة والشرعية والاستمرارية
ISBN: 9948 432 79 7	لاري دايموند	النصر المهدور: الاحتلال الأمريكي والجهود المتخلفة لإحلال الديمقراطية في العراق

## إصدار ونشر:

سلسلة مختارة من الكتب والمؤلفات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويتم اختيار الكتب بناء على أسس علمية دقيقة.

ISBN: 9948 400 21 6	سلمان رشيد سلمان	البعد الاستراتيجي للمعرفة
ISBN: 9948 400 20 8	عمار علي حسن	ممرات غير آمنة
ISBN: 9948 400 66 6	مجموعة من المؤلفين	انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي
ISBN: 9948 432 20 7	مركز الخليج للابحاث	الخليج في عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦
ISBN: 9948 400 91 7	مركز الخليج للابحاث	الخليج في عام ٢٠٠٤
ISBN: 9948 400 25 9	مركز الخليج للابحاث	الخليج في عام ٢٠٠٣
ISBN: 9948 432 61 4	مصطفى العاني، لانا نسيبه، فريدة العجمي	دول الخليج: قوانين ومعاهدات مكافحة الإرهاب
ISBN: 9948 432 51 7	مصطفى العاني	مبادرة اعلان منطقة الخليج كمطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل
ISBN: 9948 432 71 1	عبدالحق عبدالله	النظام الاقليمي الخليجي
ISBN: 9948 432 75 4	مصطفى العاني	دول الخليج: التقارير المقدمة إلى لجان مكافحة الإرهاب - مجلس الامن

## سلسلة سياسات عامة:

أوراق بحثية تحليلية تقدم قراءة معمقة تعتمد على البحث الجاد للسياسات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتقدم هذه الأوراق البحثية (سياسات عامة) مجموعة من المفاهيم التي يمكن أن تساهم في فهم أفضل لأهم القضايا المطروحة في المنطقة

ISBN: 9948 424 79 4	موسى حمد القلاب	أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج
ISBN: 9948 424 06 9	عبد العزيز بن صقر	قوات السلام العربية

ISBN: 9948 424 24 7	إميلي روتلدج	إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون: الاستعدادات والخيارات السياسية المستقبلية
ISBN: 9948 424 04 2	مصطفى العاني	الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية
ISBN: 9948 400 23 2	عبد العزيز بن صقر	الإصلاح في المملكة العربية السعودية: التحديات الراهنة وسبل المواجهة

## سلسلة أوراق بحثية:

دراسات وأبحاث محكمة تغطي البرامج البحثية للمركز ويكتبها ويشرف عليها نخبة من المختصين في شؤون المنطقة، وتميز بالشمولية وتفتح الباب لمزيد من الدراسات حول قضايا أكثر تخصصاً.

ISBN: 9948 432 00 2	جوزيف كشيبيان	المشاركة السياسية والاستقرار في سلطنة عُمان
ISBN: 9948 424 93 X	حسنين توفيق إبراهيم	الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ISBN: 9948 424 56 5	سامح راشد	العلاقات الخليجية - العربية ١٩٧٠-٢٠٠٠
ISBN: 9948 400 43 7	جواد الحمد	دول مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٧٠-٢٠٠٢
ISBN: 9948 400 29 1	محمد يوسف الجعيلي	دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر
ISBN: 9948 400 67 4	إليزابيث ستيفنس	العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي
ISBN: 9948 400 63 1	سونوكو سوناياما	العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان
ISBN: 9948 400 33 X	عبد شريف	العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن
ISBN: 9948 424 61 1	مصطفى العاني	مكافحة الإرهاب وآلية العدالة الدولية: لجنة ١٢٦٧ التابعة لمجلس الأمن الدولي
ISBN: 9948 432 49 5	السيد أحمد مصطفى عمر	اتجاهات استخدام الإنترنت: بحث ميداني على عينة من رواد مقاهي الإنترنت في إمارة الشارقة
ISBN: 9948 424 50 6	عبد العزيز بن صقر	إجراءات الإصلاح السياسي من منظور خليجي داخلي
ISBN: 9948 432 30 4	عمار علي حسن	العلاقات الخليجية - المصرية: جذور الماضي ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل
ISBN: 9948 434 08 0	عدنان محمد هياجنة	العلاقات الخليجية - الأردنية الواقع والمستقبل: ١٩٨٠ - ٢٠٠٤

ISBN: 9948 432 34 7	ميسر إبراهيم أحمد	الصناعات العراقية الصغيرة بعد الحرب - الواقع وآفاق المستقبل -
ISBN: 9948 432 26 6	جاكومو لوشيانى فيلكس نيوجارت	الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي نحو شراكة جديدة
ISBN: 9948 432 06 1	ناجي أبي عاد	نحو مشروع أوروبي - خليجي لتطوير قطاع الغاز في مجلس التعاون الخليجي
ISBN: 9948 432 33 9	إبراهيم خليل العلاف	الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة أقلمة وتدويل الأمن في العراق
ISBN: 9948 432 32 0	محمود أحمد عزت	آثار قرار حل الجيش العراقي في الوضع الأمني في العراق
ISBN: 9948 434 37 4	أساء علي أباحسين	تغير المناخ في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسياسات الاستجابة

### سلسلة أوراق خليجية:

تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار «برنامج الدراسات الخليجية» منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

ISBN: 9948 424 48 4	إيكارت ويرتز	دور الذهب في الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي
ISBN: 9948 400 75 5	يوسف محمد البنخليل	الأمم المتحدة وأمن الخليج
ISBN: 9948 424 17 4	باتريشيا بيرويك	العلاقات بين دبي وأستراليا
ISBN: 9948 432 59 2	ايكارت ورتز	أسواق الأسهم الخليجية تمر في مرحلة حرجة

### سلسلة دراسات عراقية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

ISBN: 9948 400 41 0	حسنين توفيق إبراهيم	مستقبل النظام والدولة في العراق و انعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج
ISBN: 9948 424 32 8	خليل اسماعيل الحديثي	الاحتلال والمقاومة في العراق - دراسة في المشروعية

ISBN: 9948 424 42 5	حسنين توفيق إبراهيم عبدالجبار أحمد عبدالله	التحولات الديمقراطية في العراق - القيود والفرص
ISBN: 9948 424 59 X	دانيال بايان	خمس خيارات أمريكية سيئة للتعامل مع العراق
ISBN: 9948 432 08 8	مراد بطل الشيشاني	المقاومة العراقية بين الإرهاب والتحرر الوطني دراسة إحصائية
ISBN: 9948 432 14 2	موسى حمد القلاب	الجيش العراقي ١٩٢١-٢٠٠٤ دراسة وتحليل

### سلسلة دراسات يمنية:

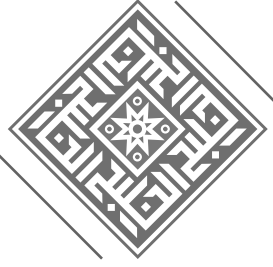
سلسلة محكمة تشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن.  
تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

ISBN: 9948 400 68 2	عمار علي حسن	العدد الأول : التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)
---------------------	--------------	--

### سلسلة ترجمات خليجية:

يقوم المركز بترجمة ونشر مجموعة مختارة من الدراسات والتقارير والكتب الأجنبية التي تتناول مواضيع وقضايا خليجية.

ISBN: 9948 424 53 0	مجموعة من المؤلفين	الإصلاحات العربية وتحديات سياسات الاتحاد الأوروبي
ISBN: 9948 424 34 4	مجموعة من المؤلفين	الامتثال العالمي: استراتيجية للأمن النووي
ISBN: 9948 424 08 5	مجموعة من المؤلفين	الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي
ISBN: 9948 424 82 4	مجموعة من المؤلفين	ترجمات خليجية (العدد الرابع)
ISBN: 9948 424 81 6	مجموعة من المؤلفين	ترجمات خليجية (العدد الخامس)
ISBN: 9948 432 45 2	مجموعة من المؤلفين	ترجمات خليجية (العدد السادس)
ISBN: 9948 432 46 0	مجموعة من المؤلفين	ترجمات خليجية (العدد السابع)
ISBN: 9948 432 47 9	مجموعة من المؤلفين	ترجمات خليجية (العدد الثامن)
ISBN: 9948 432 48 7	مجموعة من المؤلفين	ترجمات خليجية (العدد التاسع)



## نموذج طلب شراء إصدار

الكمية	ISBN	اسم الكتاب
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....

على العنوان التالي:

طريقة الدفع:

١. تحويل مصري

اسم الحساب : مركز الخليج للأبحاث  
العنوان : ص.ب. ٨٠٧٥٨، دبي، الإمارات العربية المتحدة  
رقم حساب : ٠٠٢٢-٤٧٤٧٥٥-٠١٠ (بالدولار)  
٠٠٢٢-٤٧٤٧٥٥-٠٠١ (بالدرهم)

البنك : بنك الإمارات الدولي

العنوان : المكتب الرئيسي - دبي، الإمارات العربية المتحدة

رمز التحويل السريع : EBILAEAD

٢. بطاقة إئتمان

نوع البطاقة:  Visa  Master card

القيمة : .....

تاريخ الانتهاء : .....

رقم البطاقة : .....

رقم الهاتف : .....

التوقيع : .....

يرجى إرسال فاتورة مبدئية

الاسم : .....

المؤسسة : .....

القسم : .....

العنوان : .....

المدينة/الدولة : .....

ص.ب./الرمز البريدي : .....

الهاتف : .....

أرسل طلبك على العنوان التالي

١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١ - ٣٠٢ شارع الشيخ راشد ص.ب. ٨٠٧٥٨، دبي،

الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٩٧١ ٤ ٣٢٤ ٧٧٧٠

فاكس: ٩٧١ ٤ ٣٢٤ ٧٧٧١

البريد الإلكتروني: nada@grc.ae

اطلب عبر الإنترنت: www.grc.ae